الأرمن والغرب والإسلام

جناة وضحايا ومتهمون

دكتور

محمد رفعت الامام



الأرمن والغرب والإسلام

جناة وضحايا ومتهمون

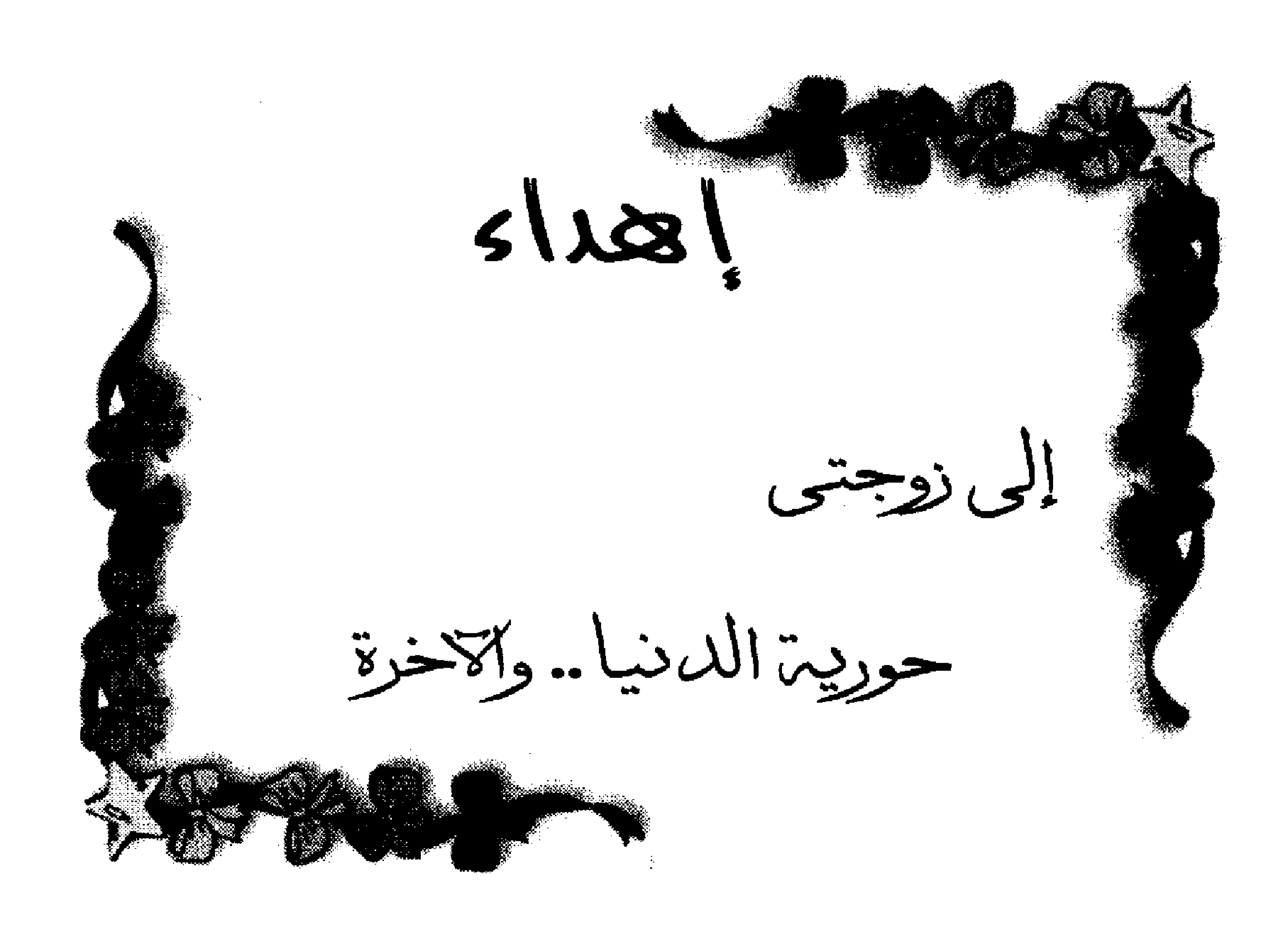
دكتور

محمد رفعت الإمام

آداب دمنهور - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٨

المؤلـــف : د . محمد رفعت الإمام
الكتـــاب : الأرمن والغرب والإسلام : جناة وضحايا ومتهمون
الناشـــر : مركز الدراسات الأرمنية - كلية الآداب - جامعة القاهرة
الطبعـــة : الأولـى ٢٠٠٨
المطبعـــة : دار نوبار للطباعة
رقم الإيداع : ١٧٥٩٨ / ٢٠٠٨
الترقيم الدولى : x - 6151 - 17 - 977



إهداء

إلى زوجتى

حورية الدنيا .. والآخرة

تقديـــم

يُسعدنى أن أقدم لمجتمع البحث العلمى فى مصر والعالم العربى باكورة مطبوعات مركز الدراسات الأرمنية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، وهو كتاب بعنوان : «الأرمن والغرب والإسلام .. جناة وضحايا ومتهمون» للباحث المصرى دكتور محمد رفعت الإمام مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بآداب دمنهور جامعة الإسكندرية .

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث ليس غريباً عن الدراسات الأرمنية ؛ إذ أنه اجتاز درجة الماجستير فى الآداب من جامعة المنصورة عام ١٩٩٤ عن أطروحة «الأرمن فى مصر فى القرن التاسع عشر» ، وكذا الدكتوراه من جامعة عين شمس عام ٢٠٠٠ عن أطروحة «الأرمن فى مصر ١٨٩٦-١٩٦١» . وثمة دراسة منشورة للباحث عام ٢٠٠٢ بالقاهرة عن «القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٧٨ - ١٩٢٣» . ولم يقف اهتمام الباحث بالأرمن عند الحد الأكاديمى فقط ، بل تخطاه إلى وسائل الإعلام ؛ إذ يرأس على مدار أكثر من عقد ونيف تحرير مجلة «أريف» القاهرية التى تصدر منذ يناير ١٩٩٨ باللغة العربية وتُعنى بالشأن الأرمنى فى المقام الأول . وبالمناسبة ، تُعد هذه المجلة أول نافذة عربية على أرمينية والأرمن عبر العالم .

وبإيجاز ، يطرح الكتاب الذى نقدمه لقراء العربية قضية ما وراء النصوص الغربية الخاصة بالمذابح الأرمنية التى شهدها منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر ، وتحديداً بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ . ومن ثم ، لا يُركز الكتاب على سياق الأحداث ولكنه يخترق ميتافيزيقا الأحداث من خلال قراءة متأنية واعية للنصوص الغربية .

وقد أثمرت الدراسة عن ملاحظة الباحث بأن مجمل النصوص قيد الفحص والتمحيص - رسمية وغير رسمية - قد حولت جميعها - أو كادت - القضية الأرمنية من مسارها الإدارى المحلى البسيط وأدخلتها فى أتون الصراع الدينى وصورتها للرأى العام على أنها صراع الإسلام ضد المسيحية . وهنا ، تُعد الدراسة - بالأحرى - ضرباً من ضروب رؤية الغرب للإسلام ، ولكن من نافذة الأرمن .

وجدير بالتسجيل أن الباحث قد فنَّد النصوص طى الدراسة تفنيداً علمياً ، وانتهى إلى أن الغرب قد استغل القضية الأرمنية للإساءة إلى الإسلام كدين وإلى الدولة العثمانية باعتبارها الدولة الإسلامية الأم . وخلص أيضاً إلى أن مذابح عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ كانت نتيجة حتمية لتضارب مصالح الدولة العثمانية والغرب والأرمن فى آن واحد . وكذا ، أضر الغرب بالأرمن عندما طرحوا قضيتهم من منظور دينى .

وأخيراً ، أتمنى بنشر هذه الدراسة أن نكون قد أثرينا المكتبة العلمية العربية فى حقل الدراسات التاريخية الأرمنية خصوصاً وأن هذه الزاوية ينقصها الكثير والكثير من الأعمال الموضوعية . ونأمل بأن يكون صدور هذه الدراسة باعثاً على تشجيع الباحثين والمشتغلين بالدراسات الأرمنية كى يُبادروا بتقديم ثمار أبحاثهم إلى ديوان المركز لتتبوأ مقعدها الصحيح وتجد مسارها الأمثل .

العزة لله ولرسوله وللمؤمنين

أ . د . زينب أبو سنة

مدير مركز الدراسات الأرمنية

مقدمـــة

لا تبتغى هـذه الدراسة التى وضعـتهـا تحت عنوان «الأرمن والغـرب والإسلام : جناة وضحايا ومتهـمون» التأريخ لمذابح الأرمن العثمانيين فى منتصف عقد تسعينيات الـقرن التاسع عشر ، وتحديداً بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ ، زمن السلطان عبد الحـميد الثانى (١٨٧٦ - ١٩٠٩) ، ولا ترمى إلى رصـد مـواقف الـغـرب نحـوها ، بل تُركـز على رؤيـة الغـرب لموقع الإسلام ودوره فى هذه المذابح من خلال قراءة النصوص المعاصرة المختلفة التى تناولتها . وقبل سبر أغوار الدراسة ، ثمة مفاهيم يجب تحديد ماهيتها .

بداءة ، فى هذه الدراسـة يعـنى مـصطلح «الغـرب» جـغـرافـيـاً أوربا وأمريكا ومضموناً «الثقافة الأخرى» المناقضة للثقافة «الشرقية» السائدة فى الدولة العـثمـانيـة . والدراسة لا تتناول «الإسـلام» من منظور النصـوص والعـقــائد ، ولكن بالأحــرى ، من زاوية الممـارســات والتـوظيــفـات والإسقـاطات . وتجدر الإشارة إلى أن أدبيات الـبحث قد استـخدمت فى الغـالب الأعـم مـصطلح «تركى» بمعـنى «مـسلم» و «مـحـمـدى» بمعنى «مسلم» . وأحياناً تستخدم الأدبيات الغربية مصطلح «الإسلام» تعبيراً عن ممارسات الدولة العثمانية بصفتها الدولة الإسلامية الأم والكبرى وقتذاك .

وفـيمـا يتـعلق بالمدى الجـغرافى لـلدراسة ، يشـمل مـصطلح «الأرمن العـثمـانيين» الأرمن قـاطنى الولايات الأرمنيـة الست شرقى الأناضـول : بيـتليس (بدليس) ، أرضروم ، فـان (وان) ، خـربوط (معـمورة العـزيز) ،

سيفاس (سيواس) ، ديار بكر (خريطة رقم «١») المعروفة بـ «إرمنستان» ؛ أى أرمينية العثمانية (الغربية) ، وأرمن قيليقية جنوب غرب الأناضول (خريطة رقم «٢») علاوة على أرمن الأستانة حاضرة الدولة العثمانية (خريطة رقم «٣»). وقد تعرض جميع هؤلاء الأرمن للمذابح . وبذا ، يخرج عن دائرة هذه الدراسة أرمن الولايات العربية الذين لم يتعرضوا للمذابح ، وكذا أرمن روسيا وفارس الواقعين تحت الحكم الروسى القيصرى والفارسى .

وتتركز بؤرة الدراسة على تحليل مضمون النصوص الغربية عن مذابح الأرمن العثمانيين بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ للوقوف على الرؤية التى تطرحها لدور الإسلام وموقعه فى نشوب هذه المذابح وتأجيجها . وهنا ، لم تعتمد الدراسة على نوعية أحادية من المصادر فقط ، بل استند عمودها الفقرى إلى ثلاثة أنماط رئيسية متباينة من المصادر . فعلى المستوى الوثائقى ، شكلت المراسلات الرسمية بين الدبلوماسيين الغربيين فى الدولة العثمانية وبين حكوماتهم قاعدة بيانات مهمة عكست الرؤية الرسمية . وفى هذا السبيل ، اعتمدتُ على وثائق الخارجية الفرنسية غير المنشورة والوثائق البريطانية المنشورة فى الكتاب الأزرق .

ولقياس مؤشرات الرأى العام ، تُعد الصحافة الوسيلة الإعلامية الوحيدة آنذاك التى يُمكن عن طريقها ليس معرفة اتجاهات الرأى العام فقط ، بل الأخطر ، صياغته وتوجيهه وترسيم مساراته أيضاً . وفى هذا

الاتجاه ، استعانت مكتبة البحث بجرائد «التايمز» و «الديلى نيوز» و «الديلى تيليجراف» الإنجليزية من أوربا وجريدة «الهاليفاكس هيرالد» الكندية من أمريكا . وللوقوف على رؤية النخبة الفكرية ، لجأتُ إلى بعض المقالات البحثية المنشورة فى دورية «المجلة المعاصرة» التى كانت تصدر بلندن ونيويورك فى آن واحد علاوة على مؤلفات بعض الكتاب المعاصرين للمذابح أو الذين كتبوا عنها فى وقت لاحق قليلاً من أمثال مارسيل لير وأندريه ماندلستام وفردريك مارسيليه وچاك دو مورجان الفرنسيين وأرنولد توينبى الإنجليزى .

وبذا ، تكونت مكتبة البحث من تشكيلة مصادر متنوعة الضروب . ورغم تباين أنماطها على النحو آنف الإيضاح ، فإن روافدها المختلفة قد تجمعت معاً لتصب فى مجرى أخرج المذابح الأرمنية من نسقها الصراعى بأبعاده الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية وأدخلها فى إطار دينى مؤداه : صراع الإسلام ضد المسيحية ، وفى سياق حضارى فحواه : تخلف الشرق وتمدن الغرب .

ولمعالجة هذا الموضوع ، قسمتُ الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية . تناول أولها الخطوط العريضة لنشأة القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية وتطورها حتى اندلاع المذابح بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ . ورغم أن هذا المحور لا يُمثل جوهر الدراسة ، فإنه ضرورى جداً لأنه سيكون بمثابة القاعدة المرجعية للربط مع المحور الثانى الذى يُمثل «صلب» الدراسة .

ويُثار فى هذا المحور سؤالان كبيران هما : كيف وضع الغرب المذابح فى صورة صراع الإسلام ضد المسيحية ؟ ومَنْ المسئول عن صناعة هذه الصورة ؟ وتنتهى الدراسة بالمحور الثالث الذى تكرس لرصد السياق العام الذى بموجبه اكتست المذابح ، أو بالأحرى ، اكتُسيت رداءً دينياً .

وللإجابة على المحاور آنفة الذكر ، قسمتُ الدراسة إلى تسعة فصول رئيسية تسبقها مقدمة وتُنهيها خاتمة جاءت تحت العناوين التالية : ميلاد القضية الأرمنية وتطورها ، مذابح الأرمن العثمانيين ١٨٩٤ - ١٨٩٦ ، مذابح دينية ، تديين الإصلاحات الإدارية ، تشويه الشعائر والرموز الدينية ، موت المسيحية وحياة الإسلام ، النظام العثمانى شريكاً ، الغرب والشراكة الكبرى ، الظالم والمظلوم . وحملت الخاتمة عنوان «براءةُ مَنْ؟» .

وعلى الله قصد السبيل

دكتور

محمد رفعت الامام

١٠ سبتمبر ٢٠٠٨

الفصـــل الأول

مـيـلاد القضيــة الأرمنيــة وتـطورهــا

فى عام ١٤٦١ ، اعترفت الدولة العثمانية بـ «ملة الأرمن الأرثوذكس» ، وصارت الأستانة مركزاً اقتصادياً وثقافياً وسياسياً للأرمن الذين نعموا برعاية السلاطين حتى حكم السلطان عبد الحميد الثانى ونالوا مساعدتهم حتى غدوا من أرقى العناصر . بيد أن وضعية أقرانهم فى الولايات الست وقيليقية كانت على النقيض تماماً [١] .

وقد ارتبط ميلاد القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية بعدة عوامل متداخلة . فعلى المستوى الخارجى ، نجحت روسيا القيصرية (١٥٣٣ - ١٩١٧) عام ١٨٢٨ فى الاستيلاء على أرمينية الشرقية (الفارسية) وصارت منذاك تُسمى «أرمينية الروسية» . وقد نجم عن هذا الحدث تسرب «الأمل» إلى نفوس الأرمن العثمانيين باحتمالية أن تضمهم روسيا مع أقرانهم الروس فى آلية سياسية واحدة [٢] . كما انفجرت «المسألة الشرقية» فى البلقان إثر التدخل الروسى بدعوى حماية السلاف والأرثوذكس . وقد أسفر عن انفجارها نشاط ملحوظ من أوربا الغربية حفاظاً على مصالحها بالحد من التوسع الروسى شطر المياه الدافئة . وإضافة إلى ما سبق ، تمخض عن تداعيات الحرب النابليونية فى أوربا احتمال أن يترتب على انهيار الدولة العثمانية «تنافس» على اقتسامها مما سيُخل بتوازن أوربا ويُدّخلها فى دوامة أزمات كبرى ومعقدة ؛ ولذا ، أضحى أمن هذه الدولة ووحدة أراضيها بمثابة ضرورة إستراتيچية للأمن الأوربى . علاوة على هذا ، إذا قامت الإدارة العثمانية بـ «إصلاحات» فى

دولتها بغية إنصاف «الرعايا المسيحيين» وضمان استقرارهم وكسب ولائهم ، فمن ثم ، ستقضى على بواعث التمزق الداخلى وإقصاء كل ذرائع التدخل الخارجى ، لاسيما الروسى ، فى الشأن العثمانى الداخلى . بيد أن نجاح هذه الإصلاحات ، وحتى سلامة الدولة العثمانية ، سيتوقف على قدرة الحكومة على الإصلاح ، وقبول الرعايا المسيحيين لبرامج الإصلاح ، ومدى استعداد القوى الأوربية للوقوف بجانب الإدارة العثمانية ومساعدتها على التطور أو عرقلتها[٣] .

وعلى المستوى العثمانى الداخلى ، استجاب العثمانيون المحدثون لحتمية الإصلاح ؛ فيما تمخض عن انبثاق «عصر التنظيمات» (١٨٣٩ - ١٨٧٦) بهدف إنقاذ الدولة من الأزمات الداخلية والأخطار الخارجية . وفى هذا السياق ، أصدر السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١) خطىّ «كلخانه» فى ٣ نوفمبر ١٨٣٩ و «همايونى» فى ١٨ فبراير ١٨٥٦ وبموجبهما : كَفَّل أمن الرعايا المسيحيين وأرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم . وألغى الجزية وسمح لأهل الذمة بأداء الخدمة العسكرية مع حرية الإعفاء منها مقابل «البدلية» ، وفتح الوظائف المدنية أمام جميع الرعايا ، وقيّد نسبياً سلطة رؤساء الملل الدينية[٤] .

وتجدر الملاحظة بأن مزايا التنظيمات قد عادت على المراكز العثمانية الحضرية فقط ، ولكنها لم تفد العوام والريفيين وضمنهم الأرمن

العثمانيين ؛ إذ امتعض الولاة الأتراك والأكراد من التدخل المركزى للأستانة وشعروا بأن التنظيمات قد هددت هيمنتهم على القرويين المسلمين والأرمن الخاضعين لهم . ومن ناحية أخرى ، شجعت التنظيمات رؤساء القرى الأرمنية ورجالات الكنيسة فى الولايات على التظلم لدى الأستانة على أمل إصلاح الأحوال . ولهذا ، عهدت الإدارة العثمانية للولاة من الأغاوات والبكوات والباشوات بالتحقيق فى مظالم الأرمن مما عرضهم لـ «ثأر» الولاة . وقد تداعى عن هذا ، إزاحة الأرمن عن أراضيهم ، وارتفاع عدد الذين فقدوا أراضيهم - وهاجروا إلى المدن - بشكل ملموس بعد عام ١٨٥٦ . أما أكثر الذين بقوا فيُمكن توصيفهم بأنهم رقيق أو قيان[٥] . ورغم هذا ، كان الأرمن أشد الشعوب المسيحية فى الدولة العثمانية إخلاصاً فى خدمتها وآخرها فى التحول عن الولاء لها؛ حتى أنهم لُقبوا بـ «الملة الصادقة»[٦] .

ومن المفارقات ، وفى خط متواز مع هذه التطورات آنفة الذكر ، ثمة «نهضة» حققها الأرمن العثمانيون إثر تضافر عوامل خارجية وداخلية ؛ إذ كانت الأقليات المسيحية العثمانية - وعلى رأسها الأرمن - أول المتأثرين إيجابياً بأفكار الثورة الفرنسية (١٧٨٩) . كما كان الأرمن الكاثوليك المخيتاريون أول من أقاموا الاتصال الفعلى بين الأرمن وأوربا فى العصر الحديث . وجدير بالذكر أن المخيتاريين لم يُمكنوا أوربا من معرفة الماضى الأرمنى فحسب ، بل إن أنشطتهم قد لفتت أنظار أوربا إلى الأرمن

الروس والعثمانيين وأسهمت فى صياغة النهضة الثقافية الأرمنية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر[٧] .

وأسهم التعليم فى تفعيل اليقظة الأرمنية مستفيداً من مناخ التنظيمات ، وكذا ، المنح الدراسية فى الخارج لاسيما فرنسا . وعقب عودة الطلبة الأرمن الخريجين ، كانوا يبثون الأفكار الحديثة عن طريق التدريس والتأليف وإصدار الصحف . ولا يخفى فى هذا المنحى تأثير الطباعة والصحافة اللتين قامتا بدور محورى فى تنمية الوعى السياسى لدى جموع الأرمن العثمانيين القاطنين بالأناضول[٨] .

وتداعى عن ضغط الإرساليات التبشيرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، اعتراف الإدارة العثمانية بـ «ملة الأرمن الكاثوليك» فى ٢٤ مايو ١٨٣١ و «ملة الأرمن البروتستانت» فى ٢٧ نوفمبر ١٨٥٠ . وقد منح تأسيس هذه الملل للأرمن الكاثوليك والبروتستانت فرصاً لمواصلة تعليمهم العالى إما فى وطنهم الأم وإما فى الخارج ، وكذا ، الهجرة إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، ناهيك عن تمتعهم بالحماية الدبلوماسية من نظرائهم الأوربيين والأمريكيين . وجدير بالملاحظة أن هذه النشاطات التبشيرية قد أثرت فى «ملة الأرمن الأرثوذكس» تعليمياً وثقافياً وإدارياً ؛ إذ تزايدت الحاجة إلى المدارس العليا داخل الملة لمقاومة التأثيرات البروتستانتية . ومنذ منتصف القرن

التاسع عشر ، ارتبط طلاب أرمن كثيرون على نحو وثيق بالحياة الغربية وفكرها من خلال مختلف المؤسسات التعليمية والثقافية لاسيما الفرنسية . وقد تمخض عن هذا ، صياغة مجموعة من هؤلاء الشباب عقب عودتهم «نظامنامة الملة الأرمنية» ؛ أي الدستور الأهلى الأرمنى فى عام ١٨٦٠ وصدّقت عليه الحكومة العثمانية فى ٣٠ مارس ١٨٦٣[٩] .

عند هذا الحد ، امتلك الأرمن آليات بدء إحياء سياسى بعد خمسة قرون من سقوط آخر مملكة أرمنية مستقلة فى عام ١٣٧٥ على أيدى دولة سلاطين المماليك فى مصر . بيد أن ثمة عوامل قد حالت دون أن يُطالب الأرمن العثمانيون بحكم ذاتى أو استقلال عن الجسد العثمانى رغم صحوتهم الثقافية . فمن منظور ديموجرافى ، لم يُشكِّل الأرمن سيطرة استئثارية فى البنية السكانية للولايات الأرمنية العثمانية الست ؛ إذ تناثروا وتداخلوا فى النسيج المسلم بما لا يُساعدهم على تكوين نواة دولة مستقلة منفصلة شأن مسيحيى البلقان أو البلاد العربية . وقد برزت هذه المعضلة الديموجرافية إثر الغزوات المستمرة والهجرات الأرمنية العكسية واستقرار الأتراك والأكراد والچراكسة واللاظ وغيرهم فى «إرمنستان»[١٠] .

ومما زاد فى تعقيد الموقف الأرمنى العثمانى أن «الزعامة الأرمنية» قد تكونت فى الغالب من نخبة رأسمالية مدينية أقامت فى المراكز الحضرية داخل الدولة العثمانية أو خارجها ولم تقم فى أرمينية بين جموع الريفيين المستاءين . زد أيضاً ، أن الأرمن العثمانيين لم يكن لديهم داخل بلادهم

قادة عسكريون أو أعيان يستنهضون همم الأهالى عدا شريحة جبلية ضئيلة . وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اندمج الأرمن فى الدولاب الإدارى العثمانىَ أكثر من أية أقلية غير مسلمة ؛ مما وضع النخبة الأرمنية البيروقراطية فى مأزق جد حرج ، بين مصالحهم مع النظام العثمانى ووعيهم بهويتهم القومية[١١] .

أكثر من هذا ، لم تكن التوازنات الدولية فى صالح الأرمن العثمانيين . فمن منظور جغرافى ، تقع «إرمنستان» فى شرق الأناضول أو آسيا الصغرى بعيداً عن أوربا . ومن منظور إستراتيجى ، تحرص أوربا على بقاء الدولة العثمانية والدفاع عنها ضد طموحات روسيا القيصرية . ومن منظور تاريخى ، لم تكن ثمة رابطة روحية بين أرمينية وأوربا على نحو ما كانت بين الأخيرة وبلاد اليونان ؛ أى الإغريق . وحتى سياسة روسيا التى سيطرت على أرمينية الشرقية لم تكن فى صالح الأرمن العثمانيين . فمن رؤية إستراتيجية ، لم تؤسس الإدارة الروسية آلية سياسية للأرمن الروس ذوى الأغلبية الكاسحة فى أرمينية الشرقية خشية من إقامتها على الكيان الروسى . ولذا ، لم تُؤازر سان بطرسبرج الأرمن على نحو ما فعلت مع الشعوب البلقانية (رومانيا ، صربيا ، بلغاريا) والشعوب الأوربية (اليونان) . ومن وجهة دينية ، ينتمى أغلبية الأرمن إلى الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية الوطنية ، وهى من الكنائس الشرقية المونوفيزتية ، التى خالفت الكنيسة الروسية فى عقيدتها[١٢] .

فى ظل هذه الظروف ، لم يطمح الأرمن العثمانيون إلى الانفصال أو حتى الاستقلال الذاتى عن الدولة العثمانية ، وتطلعوا فقط إلى «إصلاحات داخلية» تبتغى الحماية لأنفسهم ولأملاكهم من الموظفين الفاسدين ومن عصابات السلب فضلاً عن مساواتهم مع المسلمين فى نطاق بقائهم ضمن رعاياها . ويسخر الكاتب الفرنسى فردريك مارسيل من المطالب الأرمنية واصفاً إياها بأنها «متواضعة للغاية» ، بل و«صبيانية» . وحسب قوله : «ماذا كان يطلب الأرمن ؟ ليس إلا : تأمين حياتهم وممتلكاتهم وشرفهم . كما كانوا يُطالبون باستغلال الموارد الطبيعية لبلادهم والاستفادة منها محلياً . وبما أنهم كانوا يمتلكون أعداداً ليست بالقليلة من المهندسين والأطباء والمحامين وغيرهم من المثقفين ، فقد طالبوا بتوظيف هذه الكفاءات والطاقات العقلية العلمية والتجارية والصناعية والزراعية من أجل إحداث تطوير شامل لوطنهم»[١٣] .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه «الإصلاحات» تُعد جوهر القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية والركيزة التى تأسست عليها تطورات هذه القضية . ورغم بساطة هذه الإصلاحات وواقعيتها ، فقد ماطلت الإدارة العثمانية فى تنفيذها . ولم يقف الأمر عند الأرمن فقط ، ولكن منذ مطلع ستينيات القرن التاسع عشر أخذ التوتر يتصاعد بحدة بين النظام العثمانى

ورعاياه المسيحيين . ففى عام ١٨٦٠ وقعت مذابح لبنان بين الدروز والموارنة وأسفرت عن تدخل فرنسا عسكرياً وتأسيس متصرفية لبنان ذات الاستقلال الذاتى ، وأُسند حُكمها إلى وال مسيحى عثمانى[١٤]

وخلال عامىّ ١٨٦١ - ١٨٦٢ ، اندلع تمرد أرمن زيتون - وهو إقليم جبلى يقع بولاية مرعش بجنوب غرب الأناضول - بسبب زيادة الضرائب على الأهالى . وقد استطاع أرمن زيتون صد القوات العثمانية . وهنا أيضاً تدخلت فرنسا التى أجبرت الجيش العثمانى على الانسحاب مقابل السماح ببناء قلعة عثمانية فى زيتون ومركز للجنود بها . وقد ترك تمرد زيتون أثره ؛ إذ توالت انتفاضات الأرمن فى فان (١٨٦٢) وأرضروم (١٨٦٣) وموش (١٨٦٤)[١٥] .

وفيما بين عامىّ ١٨٦٦ - ١٨٦٨ ، نشبت ثورة جزيرة كريت وتمخضت عن وضع نظام خاص بها شبيه بمتصرفية لبنان . وفى عام ١٨٧٥ ، وقعت مذابح البوسنة والهرسك وانتهت بأن أصدر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) فرماناً فى ١٢ ديسمبر ١٨٧٥ أكد بموجبه على قرارات خطىّ «كلخانه» و«همايونى» آنفىّ الذكر . ورغم هذا ، أعلنت صربيا الحرب على الدولة العثمانية فى عام ١٨٧٦ الذى شهد أيضاً اندلاع الفظائع والمذابح البلغارية زمن السلطان مراد الخامس (مايو - أغسطس ١٨٧٦)[١٦] .

في إطار هذه الأجواء الدامية التي سادت الفضاء العثماني ، قدم بطريرك الأرمن الأرثوذكس بالأستانة نرسيس فارچابيديان (١٨٧٤ - ١٨٨٤) مذكرة يوم ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ إلى ممثلي الدول الأوربية المؤتمرين بالعاصمة العثمانية لمناقشة مظالم مسيحيي البلقان يُناشدهم فيها بتنفيذ الإصلاحات الأرمنية خالية الذكر . ومن المفارقات ، أن الباب العالي أعلن يوم انعقاد المؤتمر «النظام الأساسي» (المشروطية) ليكون بمثابة دستور ليبرالي بتوقيع السلطان عبد الحميد الثاني . عندئذ ، شعر الدبلوماسيون الأوربيون بأن مثل هذا الدستور يجعل أية مناقشة تتعلق بمسيحيي البلقان عديمة الجدوى . وجدير بالذكر أن الأرمن العثمانيين كانوا من أشد مسيحيي السلطنة تحمساً لصدور «النظام الأساسي» من منطلق أنه ساوى بينهم وبين المسلمين . بيد أن استمرار المذابح البلغارية ورفض الإدارة العثمانية مناقشة الحالة البلغارية قد دفع روسيا إلى إعلان الحرب عليها في ٢٤ أبريل ١٨٧٧ بغية تحرير بلغاريا واستكمال تحرير باقي الشعوب البلقانية من ربقتها[١٧] .

نشبت الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ على جبهتين هما : أوربا الشرقية وأرمينية العثمانية . وتجدر الإشارة إلى تباين موقف الأرمن العثمانيين إزاء هذه الحرب . فمن منظور رسمي ، آزرت البطريركية الأرمنية الإدارة العثمانية ولم تتحالف لا مع الحركة السلافية ولا مع الكنيسة الروسية . ولكن من واقع شعبي ، بات الأرمن العثمانيون في

الولايات الست وقيليقية مستاءين من أوضاعهم خصوصاً وأن الأكراد استغلوا ظروف الحرب وهاجموا القرى الأرمنية . ولذا ، فلا غرو أن رحب الأرمن العثمانيون بالجيش الروسى تحت قيادة الجنرالات الأرمن واشتراك المتطوعين الأرمن الروس . وبحلول عام ١٨٧٨ ، كان الجيش الروسى يهيمن على «إرمنستان» تقريباً ، بل صار قاب قوسين أو أدنى من الأستانة . آنذاك ، طلبت الحكومة العثمانية وقف القتال وبدء المفاوضات فى ٣١ يناير ١٨٧٨[١٨] .

فى ذلك الوقت ، ازدادت قناعة الأرمن العثمانيين بعدم جدية الإدارة العثمانية فى تنفيذ الإصلاحات الأرمنية . ليس هذا فحسب ، بل خيّمت عليهم هواجس باحتمالية أن تُنكِّل بهم الحكومة العثمانية جزاءً على اشتراك بنى جلدتهم الروس ضدها فى الحرب . وفعلاً ، بمجرد وقف القتال ، بدأت التعديات على الأرمن العثمانيين فى شرق الأناضول من جيرانهم الأتراك والأكراد والجراكسة وغيرهم . ولذا ، ناشدت النخبة الأرمنية بالأستانة القيادة الروسية بأن تشمل معاهدة الصلح الدولية الجارى إبرامها بين الحكومتين الروسية والعثمانية «نصاً» بخصوص أرمينية الغربية يضمن إجراء الإصلاحات فيها وعدم الاعتداء على قاطنيها الأرمن . وقد انتهت المشاورات بين الأرمن العثمانيين والروس إلى أن المعاهدة قيد الإبرام سوف تشمل مادة عن «إرمنستان» تنص على ما يلى : «لضمان منع الاضطهادات والفظائع التى وقعت فى الولايات الأوربية

والآسيوية من الدولة العثمانيـة ، يمنح السلطان بالاتفاق مع القيصر حكماً ذاتياً مـحلياً للولايات التي يسكنهـا الأرمن وهى فان وبيـتليس وأرضروم وديار بكر ومعمورة العزيز وسيفاس»[19] .

ونسـبيـاً ، نجـحت المسـاعى الأرمنيـة ؛ إذ تضـمنـت مـعـاهدة «سـان سـتيـفانو» المبرمـة فـى ٣ مارس ١٨٧٨ بين الدولتين الروسيـة والعثمـانية المادة «١٦» الناصة على : «أن خروج جنود روسيا من إرمنستان وإرجاعها إلى الدولة العثمانيـة يُمكن أن ينجم عنه المناقشة والاختلاف فيـما بينهما ؛ فلهذا يتعـهد الباب العالى بإجـراء الإصلاحات على حسب الاحتـياجات المحليـة فى الولايات التـى يسكنهـا أرمن، وتأمين المسـيـحـيين من تعـدى الأكراد والچـراكسة»[20] . وتُعد هذه المعـاهدة أول آلية دوليـة فى التاريخ الحـديث يرد فيـهـا ذكر «إرمنسـتـان» . بيد أن هذه المعـاهدة لم تُنفـذ ؛ إذ خشـيت بريطانيـا أن يترتـب عليـها تراجع الدولة العـثمـانية وتنامى الـقوة الروسـيـة مما يُعـرِّض مصـالحـهـا للخطر . ولذا ، جـيّـشت قـواهـا لإثارة مخـاوف القـوى الأوربية من جراء استفحـال القوة الروسية . وفعلاً ، دعا المستـشار الألمانى أوتو فـون بسمـارك (١٨٧١ - ١٨٩٠) إلى عقـد مؤتمر دولى لتسوية المسألة الشـرقية وإعادة النظر فى مواد معاهدة «سان سـتيفانو» . وخلال الفترة من ١٣ يونية وحـتى ١٣ يولية ١٨٧٨ ، اجتمع المؤتمرون فى برلين لتعديل هذه المعاهدة وفقاً للرؤية البريطانية[21] .

وأثناء فعاليات المؤتمر ، ذهب وفد من الأرمن العثمانيين - بموافقة شكلية من الحكومة العثمانية - إلى برلين لطرح المشكلة الأرمنية العثمانية . بيد أن بسمارك رفض دخول هذا الوفد إلى مقر المؤتمر ، واكتفى بأخذ «مذكرة» منهم تحوى مطالبهم . وخلاصة هذه المذكرة : أن الأرمن العثمانيين أصابهم القنوط من إحجام حكومتهم عن تنفيذ ما وعدتهم به من إصلاحات ؛ ولذا ، فإن حل مطالبهم يقتصر على تأسيس إدارة ذاتية مسيحية تضمنها آليات دولية على نحو ما هو معمول به فى متصرفية لبنان ، ومن ثم ، لا يبتغى الأرمن العثمانيون الانفصال عن الدولة العثمانية ، ويرغبون فى البقاء ضمن رعاياها . وأبدى الوفد الأرمنى رغبته فى ألا تنسحب القوات الروسية من «إرمنستان» إلا بعد تنفيذ هذه المطالب[٢٢] .

بيد أن المساومات السياسية والصفقات الدبلوماسية والتوازنات الدولية بين المؤتمرين فى برلين قد أطاحت بطموحات الأرمن العثمانيين سالفة القول ؛ إذ تغيرت المادة «١٦» فى معاهدة «سان ستيفانو» بكل إيجابياتها إلى المادة «٦١» من معاهدة «برلين» الغامضة والعائمة . وقد نصت على أن «يتعهد الباب العالى - وبدون أى تأخير - بإدخال التحسينات والإصلاحات التى تستلزمها المتطلبات المحلية فى الولايات التى يقطنها الأرمن ، وضمان أمنهم تجاه الچراكسة والأكراد ، كما يتعين على الباب العالى من حين لآخر أن يُحيط القوى الكبرى - التى ستقوم بالإشراف على تنفيذ الإصلاحات - علماً بأى أمر يتعلق بذلك» . ونصت المادة

«٦٢» من هذه المعاهدة على حرية الأديان بالدولة العثمانية وتوسيع مداها توسيعاً مطلقاً بإلغاء كل تمييز بينها[٢٣] .

وربما تمثلت الإيجابية الوحيدة للمادة «٦١» فى تدويلها المشكلة الأرمنية وإدخالها فى صلب الدبلوماسية الأوربية على عكس المادة «١٦» التى صبغتها بطابع إقليمى حين رهنتها بالسياسة الروسية فقط . وفيما خلا هذه الإيجابية الشكلية ، أضحت المادة «٦١» داءً للأرمن العثمانيين وليست دواءً لأوضاعهم . فقد وأدت هذه المادة حلم «الحكم الذاتى» ، ولم تربط تنفيذ الإصلاحات ببقاء الجيش الروسى فى «إرمنستان» وعهدت بها إلى مسئولية أوربية جماعية دون إشراف مباشر أو ضمانات دولية جدية . والأسوأ ، أن الإدارة العثمانية اعتبرتها تدخلاً أوربياً سافراً فى شأنها الداخلى ودليلاً على زعزعة الولاء الأرمنى لها . وخلاصة القول : جرّت هذه المادة ويلات وويلات على الأرمن العثمانيين ؛ إذ أن مجرد مطالبتهم بتنفيذها ، أدخلهم فى مواجهة مع النظام العثمانى تمخض عنها نشوب سلسلة من المذابح إبان منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر .

الهوامـــش

(١) محمد رفعت الإمام : القضـية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٧٨ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(٢) چان شرف : القـضية الأرمنية فـى السلطنة العثمـانية ، مركز الدراسـات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١١١ .

(٣) Temperley, H: England and the Near East, the Crimea, London, 1936, P.VII.

(٤) محمد رفعت الإمام : المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٥) نفســـه .

(٦) Sonyel, Salahi Ramsdam: The Ottoman Armenians, London, 1987, P. 11.

(٧) Bournoutian, George A.: A History of the Armenian People, 2 Vols, California, 1994, Vol.2, PP. 10-11.

(٨) محمد رفعت الإمام : المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٩) Artinian, Vartan: "The Formation of Catholic and Protestant *Millets* in the Ottoman Empire", The Armenian Review, Vol. 28, No. 109, Los Angeles,1975, PP. 1-11.

(١٠) Bournoutian: Op. Cit., PP. 85-86.

(١١) محمد رفعت الإمام : المصدر السابق ، ص ٢١ .

(١٢) فؤاد حسن حافظ : تاريخ الشعب الأرمنى مـنذ البداية حتى اليوم ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(١٣) Marcler, Frédéric: La Nation Arménienne, son Passé, ses Malheurs, Paris, 1923, PP. 43 - 46.

(١٤) Shaw, Stanford j. & Ezel Kural: History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 Vols, London, 1978, Vol. 2, PP. 142 - 144.

(١٥) Bournoutian: Op. Cit. P. 87.

(١٦) Shaw: Op. Cit., PP. 147 - 152, 158 - 162.

(١٧) Ibid: PP. 172 - 180.

(١٨) Ibid: PP. 182 - 184.

(١٩) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(٢٠) Aharonian, Kersam: A Historical Survey of the Armenian Case, U.S.A., 1989, PP. 34-35.

(٢١) Ibid: PP. 35 - 37.

(٢٢) فؤاد حسن حافظ ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

(٢٣) Shaw: Op. Cit., PP. 190 - 191.

الفصـــل الثانـــى

مذابـــح الأرمـــن العثمانيين ١٨٩٤ - ١٨٩٦

على مـدار عامين عـقب إبرام مـعاهدة برلين سـالفـة الذكر ، لم تنفـذ الإدارة العثـمانيـة ما وعـدت به من «إصلاحات» لـلأرمن العثمـانيين ، مما اضطرهم إلى الاسـتنجاد بالدول الأوربيـة التى قبلت مـراقبـة تنفيـذ المادة «٦١» بغية تفعيلها . وفعـلاً ، أرسل سفراء الدول الأوربية الست بالأستانة الموقعة على معاهدة برلين : روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، النمسا - المجر ، إيطاليـا مذكرتـين مشتـركتين للباب العالـى فـى ١١ يونيـة ١٨٨٠ وفـى ٧ سبتمبر ١٨٨٠ . ويُمكن إيجاز الخطوط العريضة لهما فى النقاط التالية[1] :

ديموجرافـياً ، تتميـز مناطق أرضروم وسيـفاس وفان ومعمـورة العزيز وديار بكر وبيـتليس بهيـمنة العنصر المسـيحى نسـبيـاً . ولذا ، يجب على الإدارة العثمانيـة وضع هذه الملاحظة فى الاعتبار عند تنفيـذ ما تعهدت به من «إجراء تحـسينات وإصلاحات» فى المناطق الأرمـنية العثمـانية المأهولة بالأرمن . وحـذرت المذكرتان الـباب العـالى من عـدم احتـساب الأكـراد ضـمن البنيـة السكانيـة للولايات الأرمنيـة ؛ إذ أنهم يقطنون الجـبـال ولا يهبطون إلى السهول إلا لنشر الفوضى فقط .

إدارياً ، يجب ألا يخـضع الأرمن والأكراد لـنسق إدارى واحد بسـبب التباين الحياتى بين الأرمن المستقرين (الحضر) والأكراد المترحلين (البدو) . ولذا ، يجب أن تطبق الحكومة نظام اللامركزية بحيث تضم المناطق عناصر مـتجـانسة بقـدر الإمكان أو مخـتلطة بين الأرمن والأتراك على أن يُعـزل الأكراد إدارياً .

عملياً ، لم تطرح الإدارة العثمانية أية مشروعات لإصلاح الهياكل الإدارية والأمنية والقضائية . ولم تتخذ أية إجراءات فاعلة للحد من تجاوزات الأكراد والچراكسة ؛ ولذا ، حذرت المذكرتان الباب العالى من أن استمرار الأوضاع الأمنية المتردية فى شرق الأناضول سيؤدى إلى جلاء «العناصر المسيحية» عن مناطق شاسعة .

بناءً على ما سبق ، وملاحظة سفراء أوربا أن الحكومة العثمانية تتنصل من تنفيذ المادة «٦١» ، فقد «لفتوا انتباهها» إلى حتمية تنفيذ الإصلاحات حسب الاحتياجات المحلية للولايات الأرمنية وكبح التجاوزات الكردية ضد الأرمن سريعاً تحت الإشراف الدولى . بيد أن الباب العالى لم يأخذ بهذه «التوصية» التى تبتغى تفعيل المادة «٦١» مستغلاً التحولات والتوازنات الدولية التى شهدها النصف الأول من ثمانينيات القرن التاسع عشر .

بالنسبة لروسيا القيصرية ، فقد الأرمن العثمانيون ثقتهم فيها منذ تخليها عن إيجابيات المادة «١٦» ورضوخها للرغبة الأوربية فيما تمخض عن المادة «٦١» بكل سلبياتها . أضف أيضاً ، عدول السياسة الروسية منذ بداية حكم القيصر الكسندر الثالث (١٨٨١ - ١٨٩٦) لا عن إستراتيچية حماية الشعوب البلقانية المسيحية المستقلة وقتذاك عن النظام العثمانى فقط ، بل وهو الأخطر - بالنسبة للأرمن - الإحجام عن حماية الشعوب

المسيحية العثمانية أيضاً [٢] . ومن منظور إستراتيجى ، أسفرت الأنشطة السلافية فى إمبراطورية النمسا - المجر واحتمالية نشوء تحالف فرنسى روسى عن إبرام اتفاق ألمانى نمسوى - مجرى مع الدولة العثمانية[٣] .

فى ظل هذه التحولات ، راهن الأرمن العثمانيون على بريطانيا لتنفيذ إصلاحات المادة «٦١» . وفى هذا الشأن ، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة العثمانية قد أبرمت اتفاقاً مع نظيرتها البريطانية فى الأستانة يوم ٤ يونية ١٨٧٨ بخصوص جزيرة قبرص قبيل فعاليات مؤتمر برلين . وبمقتضاه ، تحصل بريطانيا على هذه الجزيرة نظير الإسهام فى الدفاع عن الدولة العثمانية ضد روسيا ، وكذا ، يتعهد الباب العالى بإجراء الإصلاحات اللازمة التى سيُتفق عليها فى الولايات العثمانية وحماية المسيحيين فيها[٤] .

وتفعيلاً لهذا الاتفاق ، عينت حكومة لندن ثمانية قناصل عسكريين فى الولايات الأرمنية العثمانية الست ووضعتهم تحت رئاسة قنصليها العامين فى أرضروم وسيفاز لمراقبة الأوضاع العامة بها وكلفت سفيريها لدى الأستانة هنرى لايارد ثم لورد جوشين بإثارة مسألة «الإصلاحات الأرمنية» مع السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى . وفى أوائل عام ١٨٨١ ، أثار رئيس الوزراء البريطانى جلادستون (١٨٨٠ - ١٨٨٥) مسألة عدم تنفيذ الإصلاحات الأرمنية دولياً . بيد أن بسمارك أشار عليه بتجنب المطالبة بهذه الإصلاحات حتى لا تتخذها فرنسا سابقة وتُنادى بإصلاحات مماثلة

فى إقليمىّ الألزاس واللورين الفرنسيين اللذين احتلتهما ألمانيا من فرنسا إثر الحرب السبعينية (١٨٧١)[٥] .

ولهذا ، أمر جلادستونَ السفير البريطانى بالأستانة اللورد جوشين فى ١٠ فبراير ١٨٨١ بعدم فتح ملف الإصلاحات وتفعيل المادة «٦١»، وبسحب قناصل بريطانيا العسكريين آنفىّ الإشارة . ولا يُخفى فى هذا الخصوص أن الإدارة الإنجليزية كانت تنشد من وراء هذه السياسة استرضاء الثنائى الحليف الدولة العثمانية - ألمانيا بغية عدم اعتراضهما على التدخل البريطانى فى مصر بدءاً من فبراير ١٨٨١ والذى انتهى إلى الاحتلال عام ١٨٨٢ . وفى ذات التوقيت ، انشغلت فرنسا - غير المهتمة بالقضية الأرمنية - باحتلال تونس منذ عام ١٨٨١ وما تمخض عنه من مساومات وتوازنات دولية . وكانت إيطاليا غارقة فى مغامراتها الإفريقية . وقد تكالبت أوربا على توزيع القارة الإفريقية فيما بينها . دع عنك الصراع الاستعمارى فى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى[٦] .

وهكذا ، بحلول منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر ، انشغلت أوربا بمصالحها الكبرى وتوازناتها عن متابعة القضية الأرمنية المختزلة فى المادة «٦١» آنفة الذكر . وعلى أثر هذه النتيجة ، انتهج عدد ليس بالقليل من الأرمن العثمانيين السُبل الإرهابية والثورية بغية حل قضيتهم .

وفى هذا النحو ، لم تتمخض الروح الثورية الأرمنية العثمانية إثر

تداعيات مؤتمر برلين والتوازنات الدولية سابقة الإيضاح فقط ، ولكنها اختمرت أيضاً فى غمار تسويفات الإدارة العثمانية تنفيذ المادة «٦١» ؛ إذ بعد أن كانت «الإصلاحات» مسألة تشغل بال النخبة الأرمنية فقط ، أضحت «قضية وطنية» على المستوى الشعبى بكل أبعادها . وأسهمت الجهود التعليمية والتربوية والتثقيفية والصحفية لا فى بعث الوجدان التاريخى لدى الشبيبة الأرمنية فقط ، ولكن أيضاً - وهو الأخطر - فى تسييسهم وتثويرهم ، فيما أدى إلى ظهور جمعيات ثورية سرية وعلنية مارست أنشطتها الدعائية والإرهابية والثورية فى ولايات الدولة العثمانية مثل «جمعية الصليب الأسود» فى فان عام ١٨٧٨ وجمعية «حماة الوطن» فى أرضروم عام ١٨٨١[٧] .

بيد أن إخفاق هذه «الجمعيات» فى إنجاز مهامها نقل العمل الثورى الأرمنى نقلة نوعية تمثلت فى تأسيس «التنظيمات الثورية» داخل الدولة العثمانية وخارجها . ففى عام ١٨٨٥ ، أسس خريجو معهد المعلمين بفان حزب «الأرميناجان» (الحزب الأرمنى) ليكون أول آلية سياسية أرمنية والحزب الوحيد الذى تأسس فى «إرمنستان» ذاتها . ويتلخص برنامجه فى الدعوة إلى تجاوز التخلف الاقتصادى والمناداة بالتنمية الثقافية وتسليح الفلاحين استعداداً للدفاع عن أنفسهم ضد التعديات الكردية . ورغم أن هذا الحزب لم يُطالب بالانفصال عن الدولة العثمانية ، فإنه قد تلاشى أمام ملاحقات النظام الحميدى[٨] .

ولذا ، وُلدت أهم «التنظيمات الثورية» الأرمنية خارج حدود الدولة العثمانية . ففى عام ١٨٨٧ ، تأسس حزب «الهنشاك» (الناقوس) الاشتراكى الديمقراطى الأرمنى فى چنيف بسويسرا . وفى عام ١٨٩٠ ، تأسس حزب «الطاشناق» (الاتحاد الثورى الأرمنى) فى تفليس عاصمة إقليم القوقاز الروسى . ويُعد تأسيس هذين الحزبين رد فعل على الأوضاع القائمة فى «إرمنستان» خصوصاً والدولة العثمانية عموماً ، ويعكس تكوينهما أيضاً خلفيات المؤسسين الثقافية وانتماءاتهم الأيديولوچية . فثمة اختلافات جد بائنة بين الهنشاك والطاشناق ؛ فرغم اعتناق كل منهما الاشتراكية ، فإن الهنشاك قد أعطاها الأولوية على القومية على عكس الطاشناق الذى مازج بين النزعتين . وفى حين اتبع الهنشاك سياسة المركزية ، انتهج الطاشناق سياسة اللامركزية . ورغم هذه الاختلافات ، التقى الحزبان عند نقاط مشتركة نذكر منها : ضرورة الصراع المسلح ، استخدام الإرهاب لتحقيق الأهداف ، تحرير الأرمن العثمانيين عن طريق العمل الثورى المسلح بغية تحريك الدبلوماسية الأوربية ، ومن ثم ، الإسراع فى إيجاد «الحل العادل» للقضية الأرمنية[٩] .

على أية حال، منذ مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر، اعتزم الثوار الأرمن حل القضية الأرمنية بانتهاج سياسة العنف لإجبار أوربا على العودة لمتابعة تنفيذ الإصلاحات والمادة «٦١». بيد أن تبنى التنظيمات الأرمنية فلسفة الاشتراكية ونهجها الثورى قد أزعج الإدارة الروسية وزاد

من تصلبها إزاء الشأن الأرمنى ، فاستماتت فى استبعاد أى نشاط ثورى عن أراضيها خشية من تأثيره على وضعية الأرمن الروس. ليس هذا فحسب، بل إن توجهات الثوار الأرمن قد أقلقت القيادة الدينية والنخبة الأرمنية في الأستانة وغيرها من المراكز الحضرية بالدولة العثمانية؛ إذ أنهم خشوا رد فعل النظام العثمانى وانعكاس هذا على مكانتهم فى الدولة ومصالحهم الاقتصادية وموقعهم فى المنظومة العثمانية. ولذا، ناشدوا الثوريين اتباع الطرق السلمية فى إثارة الرأى العام الأوربى الذى سيُحرك بدوره دول أوربا للضغط على الحكومة العثمانية لإيجاد حل للقضية الأرمنية[١٠].

وهكذا، انطلقت الأنشطة الثورية الأرمنية بدءاً من عام ١٨٩٠ ضد السلطنة العثمانية فى ظل انشغالات القوى الأوربية الكبرى وتحديات الإدارة العثمانية وتوجسات النخبة البيروقراطية والرأسمالية الأرمنية وتزايد تعديات الأكراد على الأرمن فى الولايات الست وغيرها. بيد أن الحركة الثورية الأرمنية قد افتقرت إلى إستراتيجية موحدة؛ إذ بينما راهن الطاشناق على انتهاج أسلوب العمليات الإرهابية، آثر الهنشاك اتباع سياسة المظاهرات. ولذا، عملت كل منظمة على حدة. ولم تقف الإدارة العثمانية مكتوفة الأيدى أمام هذه الأنشطة، بل قاومتها عن طريق تعزيز العناصر المسلمة فى الولايات الأرمنية الست وتشكيل فرق «الخيالة الحميدية» فى صيف ١٨٩١ من عناصر كردية غالباً. وقد قامت هذه الفرق

بدور الحرس السلطانى فى العاصمـة العثمانية، وأُنيط بها مسئـولية الحفاظ على النظام فى ولايـات شرق الأناضـول. وبعـبـارة مـوجـزة: «مواجـهـة الأنشطة الثورية الأرمنية»[١١].

ومنذ منتـصف عـام ١٨٩١ وحـتى منتـصف عـام ١٨٩٤، قـام الثـوار الأرمن بسلسلة من المظاهرات والانتـفاضـات والاغتيـالات فى الولايات الأرمنية والعاصـمة العثمانيـة، قابلها الباب العـالى بسلسلة من التنكيلات والمصادرات والاتهامـات والمحاكمات[١٢]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ تولد عن تصـاعد الأزمـة الأرمنيـة-العـثمـانية تـدشين «المذابح» كآليـة لمواجهة انتفاضات الأرمن وحل قضيتهم.

فى يونيـة ١٨٩٤، امتنـع جمـيع سكان قـضاء سـاسون الجـبلى التـابع لسنجق موش من أعمال ولاية بيتليس سواء كانوا أرمن (٤٠٪) أو أكراداً عن دفع الضــرائب التى تزايدت عليــهم وقـتـذاك. وبإيعــاز من حـزب الهنشاك، انتهج أرمن سـاسون عصياناً مـسلحاً. وإزاء هذه الحالة، أرسلت الحكومة العثمانية عدة فرق نظامية وغير نظامية للقضاء على عصيان أرمن ساسون. ورغم صـمود الأخيرين لمدة تناهز شـهراً، فإن وعود العـفو العام كانت سبباً فى استسلامـهم. وبدلاً من تنفيذ العفو، تعرض أرمن ساسون لمذبحة كـبيرة على مـدار شهر بـدءاً من ١٥ أغسطس وحتى ١٥ سـبتمـبر ١٨٩٤. وتراوح عدد الضحايا بين «٩٠٠» قـتيل فى أقل تقدير و«٣٥٠٠» قتيل فى أعلى تقدير علاوة على تخريب «٢٤» قرية أرمنية وإحراقها[١٣].

أثارت مذبحة أرمن ساسون ردود فعل غاضبة فى الدوائر الدبلوماسية الأوربية ولدى الرأى العام؛ ولذا، وبعد أكثر من شهرين، وتحديداً فى ٢٢ نوفمبر ١٨٩٤، أرسلت الأستانة بلاغاً رسمياً إلى الخارجيات الأوربية خلاصته أنها ابتغت بهذا السلوك إخماد الفتنة التى أشعلها الثوار الأرمن المنتمون إلى حزب الهنشاك. وتجدر الإشارة إلى أن مذبحة ساسون قد أعادت إلى أوربا الاهتمام بالقضية الأرمنية. ورغم المبررات العثمانية، أصرت الدول الأوربية على تشكيل «لجنة تحقيق» فى ملابسات هذه المذبحة شريطة أن يُراقب نشاطها ثلاثة مندوبون عن بريطانيا وفرنسا وروسيا. واضطرت الأستانة إلى قبول هذا المطلب إثباتاً لحسن نيتها وتهدئة للأوضاع. وبعد سلسلة من المشاورات بين لجنة التحقيق والمراقبين الأوربيين الثلاث، أعلن هؤلاء نتائج التحقيق فى المعادلة الآتية: اضطر أرمن ساسون إلى العصيان المسلح دفاعاً عن ذاتهم، ولكن رد الفعل العثمانى الرسمى ممثلاً فى عمليات القتل والتخريب الجماعية يُعد عملاً يستحق التأنيب(١٤).

على أية حال، لم تتوقف الانتهاكات والتجاوزات ضد الأرمن فى شرقى الأناضول ؛ مما دعا ممثلى الثالوث بريطانيا وفرنسا وروسيا إلى تقديم مذكرة مشتركة يوم ١١ مايو ١٨٩٥ إلى الباب العالى تشمل المطالب الواردة فيها تعيين مفتش عام للولايات الأرمنية الست ووضع

ضمانات لاختيار ولاتها لتنفيذ الإصلاحات فيها وإنشاء لجنة دائمة بالأستانة لمراقبة التنفيذ وإعادة الأرمن العثمانيين الهاربين من ديارهم بسبب المذابح إلى بلادهم والعفو عنهم وتعويضهم، وأخيراً، حل الفرق الحميدية. وفى ٣ يونية ١٨٩٥، قبلت الحكومة العثمانية رسمياً هذه المذكرة، وبدأت فى تنفيذ بعض موادها منذ مطلع يولية ١٨٩٥ بتعيين المشير شاكر باشا مفتشاً عاماً للولايات الأرمنية. بيد أن لندن وباريس وجدتا أن هذا الرجل غير مناسب لمنصبه ولم تعترف به وهددتا الأستانة بالتدخل لإيقاف المذابح الأرمنية[١٥].

وإزاء هذه الحالة، نظم حزب الهنشاك فى ٣٠ سبتمبر ١٨٩٥ مظاهرة بالأستانة مطالبة الحكومة العثمانية بتنفيذ الإصلاحات وإيقاف المذابح. بيد أن الشرطة العثمانية قد فرّقت المتظاهرين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ارتكب رجال الشرطة السريين المتنكرين فى زى طلبة العلوم الشرعية مذبحة لأرمن الأستانة ظلت طوال يومين متتابعين راح ضحيتها عدة مئات. عندئذ، احتج بشدة السفراء الأوربيون بالعاصمة العثمانية وقدموا مذكرة مشتركة فى ٢ أكتوبر ١٨٩٥ إلى الباب العالى يلفتون بموجبها نظره إلى خطورة الموقف وطالبوه باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة الأمن. وفى ٦ أكتوبر، قدموا مذكرة احتجاجية ثانية[١٦].

تزامن مع الضغط الدبلوماسى الأوربى آنف الذكر، تهديد أوربا

للأستانة بالتدخل عسكرياً لإيقاف المذابح. وبالفعل، أرسلت الحكومة البريطانية أسطولاً إلى خليج الدردنيل على مقربة من العاصمة العثمانية استعداداً لتنفيذ الضربة العسكرية. وخشية من تأزم الموقف ، أصدر السلطان عبد الحميد الثانى مرسوماً فى ٢٠ أكتوبر ١٨٩٥ خاصاً بـ «الإصلاحات الأرمنية». ونستطيع إبراز محتواه فى النقاط الآتية[١٧]:

١ - يتقلد وال عثمانى حكم الولايات الأرمنية ويُساعده مسيحى، وكذا، المتصرفيات والقائمقامات والنواحى.

٢ - يتشكل الجهاز البيروقراطى للولايات الأرمنية من المسلمين والمسيحيين حسب نسبتهم المئوية، وكذا الضبطيات.

٣ - يتكون الهيكل القضائى على الأقل من ستة أفراد فى كل ولاية ويتساوى فيه عدد المسلمين مع المسيحيين. ويُناط إليهم الإسراع بإصدار الأحكام والبت فى الدعاوى المعلقة وتحسين حالة السجون.

٤ - يتم تحديد أماكن تحرك الأكراد بحيث لا يحتكون مباشرة بالأرمن، وتتم هذه العملية تحت الإشراف المباشر للحكومة العثمانية.

٥ - يُنظم الباب العالى لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ الإصلاحات الأرمنية برئاسة مسلم وعضوية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

وبينما بدت الحلول الرسمية للقضية الأرمنية منطقية ومقبولة على هذا النحو آنف الوصف، جاءت الممارسات الفعلية على النقيض تماماً؛ إذ على مدارشهرين ونصف الشهر، وتحديداً منذ ١٣ أكتوبر وحتى ٢٩ ديسمبر ١٨٩٥، اقتُرفت المذابح ضد الأرمن ليس في «إرمنستان» فقط، ولكن تجاوزتها إلى مجمل الأناضول لاسيما طرابيزون ومرعش وقيصرية. وتجدر الملاحظة بأن المذابح قد بلغت ضراوتها في مدينة الرها خلال يوميّ ٢٨-٢٩ ديسمبر ١٨٩٥ وراح ضحيتها حوالى ثلاثة آلاف جُلُّهم من النساء والأطفال الذين أُحرقوا أحياءً في كنيستها التاريخية. وحتى أواخر عام ١٨٩٥، تقدِّر المصادر عدد ضحايا المذابح بحوالى «١٠٠» ألف قتيل وتشريد أكثر من نصف مليون أرمني. ورغم هذا، نجح أرمن فان وزيتون في تجييش قواهم والصمود في مقاومة القوات العثمانية والدفاع عن أنفسهم بفضل تخطيط التنظيمات الأرمنية الثورية السرية والعلنية وقيادة بعض الزعماء الشعبيين(١٨).

وأثناء كل هذه المواجهات العثمانية-الأرمنية الدموية، أخذ الدبلوماسيون الأوربيون يحتجون، ولكن، سدى. وقبضت الحكومة العثمانية على القيادات الهنشاكية وأودعتهم غيابات السجون. وبذا، ظل الطاشناق هو التنظيم الثورى الأرمنى الوحيد النشط فى تبنى حل القضية الأرمنية. ورغم أن الأوضاع كادت أن تلتئم فى شرق الأناضول عشية منتصف عام ١٨٩٦، فثمة عاصفة دموية شهدتها الأستانة فى أواخر

أغسطس ستتذاك إثر الأعمال الإرهابية التى اقترفها الطاشناقيون؛ ففى يوم الأربعاء ٢٦ أغسطس، احتل «٢٦» أرمنياً طاشناقياً عثمانياً مسلحين بمتفجرات البنك العثمانى فى حى جالاتا بالعاصمة العثمانية واحتفظوا بـ «١٥٠» رهينة من موظفى البنك وعملائه[١٩].

أعلن الطاشناقيون أن مبتغى احتلالهم البنك هو الضغط على أوربا للتدخل بإيجابية لتنفيذ الإصلاحات الأرمنية خصوصاً وأن الاستيلاء على البنك قد عرَّض مصالحها للخطر. كما أعلنوا أنهم سيحتلون البنك لمدة يومين، فإذا لم تُستجب مطالبهم، فسوف ينسفون البنك والموظفين والرهائن. وقد تمثلت المطالب الطاشناقية فى: تعيين مندوب سام أوربى للولايات الأرمنية الست، يُعين المندوب السامى موظفين محليين، تكوين جهاز الشرطة من عناصر أرمنية-عثمانية، إصلاحات قضائية، حرية العبادة والتعليم والصحافة، إعادة الأملاك المصادرة، السماح بعودة الأرمن الهاربين، منح عفو عام للأرمن السياسيين، تشكيل أوربا لجنة مؤقتة للإشراف على الإجراءات السابقة[٢٠].

وبينما فشلت القوات العثمانية فى استرداد البنك عنوة، نجح السفير الروسى فى الأستانة ماكسيموف فى عقد تسوية بين الحكومة العثمانية والطاشناقيين تم على أثرها إخلاء البنك وترحيلهم دون التعرض لهم إلى

الخارج على «وعد» بتدخل أوربا لحل القضية الأرمنية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العثمانية كانت على علم بالعملية الطاشناقية من الحكومة الروسية. ومع هذا، لم تقض عليها فى مهدها، بل يسرت لها النجاح حتى اقتحام البنك الذى لا يخص الحكومة فى شىء لأنه الآلية الاقتصادية لأوربا فى العاصمة العثمانية . ومن ثم ، توضع أوربا المتبنية القضية الأرمنية فى مأزق جد حرج. كما أن الحكومة العثمانية أرادت اتخاذه ذريعة لارتكاب مذابح بدعوى أنها رد الفعل الشعبى التلقائى إزاء «الإجرام الأرمنى». وفى حين كان الطاشناقيون يُبحرون على متن السفينة «جيروند» الفرنسية إلى مارسيليا، تركوا وراءهم الأرمن يكفِّرون عن «جريمتهم الإرهابية» دون تلبية المطالب الإصلاحية؛ إذ بمجرد إخلاء البنك - وحتى منذ بدء احتلاله- ظهرت مجموعات فى شوارع الأستانة اعتدت على الأرمن؛ بعضهم من العوام الأميين وبعضهم الآخر من المتعصبين دينياً. وعندما انضم إليهم الباشبووق (القوات غير النظامية)، ازداد السلب والعنف والقتل؛ فأى أرمنى قابله الباشبوزوق كان مصيره الذبح أو الضرب المبرح حتى الهلاك. ونُهبت محلات الأرمن فى جالاتا. ولم يكن معظم الأرمن القتلى من الثوار أو الأعيان، بل كان معظمهم من العمال الفقراء المهاجرين من الولايات الأرمنية التى أضحت غير قابلة للسكنى. وأُبيد الأرمن فى حى قاسم باشا وحى خاسكوى. واستمر القتل فى

شـوارع الأستـانة طوال يومىّ ٢٧-٢٨ أغسـطس، ولم يتوقف إلا عندمـا ترامت الأخـبـار إلى البـاب العالـى فى المساء بأن الـسفن البـريطانيـة قـد تحركت لحماية حياة البريطانيين[٢١].

على أية حـال، رغم رعـونة العـملية الـطاشناقيـة على النحـو سـالف الإيضاح، فـإنها كلفت إزهاق أرواح حوالى سـبعة آلاف نسـمة من أرمن الأستانة. وعند هـذا الحد، احتج الدبلوماسيـون الأوربيون يوم ٧ سبتـمبر ١٨٩٦ بشدة علـى اقتراف الحكومـة العثـمانية هذه المذابـح التى كادت أن تمس الجاليـات الأجنبيـة ذاتها فى العـاصمة العـثمـانية. وفى ٢٤ أكـتوبر، قدمت بريطانيـا وفرنسا وروسيـا مذكرة مشـتركة إلى الحكومـة السلطانية تطالبهـا بضرورة الإسراع فى تنفـيذ الإصلاحات الأرمـنية. وتحسبـاً لتأزم الموقف الدولى ضـد الدولة العثـمانية بسـبب القضـية الأرمنيـة، أصدرت الحكومة العلية بياناً رسـمياً فى ١١ نوفمبر ١٨٩٦ أسدلت بموجـبه الستار على المذابح و«وعـدت» بتنفيـذ كل مراسـيم الإصلاح التى قطعـتهـا على نفسها لصالح الأرمن خـصوصاً وفى الولايات الست بالأخص، وأضافت إليها مرسوماً جديداً صدر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦ للعفو عن بعض الأرمن والوعد ببعض الإصلاحات[٢٢].

وخلاصـة القول، أنه على الرغم من الجـدل حول عدد ضـحايا الأرمن فى مـذابح ١٨٩٤-١٨٩٦ الذى يتـراوح بين «١٠٠-١٥٠» ألف نسمـة،

فإنه من الثابت نزوح آلاف آخرين إلى البلاد العربية وروسيا والبلقان وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى تخلخل البنية الديموجرافية الأرمنية ليس فى «إرمنستان» وبالذات أرضروم وفان وبيتليس فقط، ولكن أيضاً فى بقية الخريطة السكانية الأرمنية العثمانية(٢٣).

تلك، هى الخطوط العريضة لميلاد القضية الأرمنية وتطورها حتى نشوب المذابح ضد الأرمن العثمانيين بين عامىّ ١٨٩٤-١٨٩٦. ومن المفارقات أن الدوائر الدبلوماسية والوسائل الإعلامية والأوساط البحثية الغربية، أوربية كانت أم أمريكية، قد طرحت سياق القضية الأرمنية وأحداث المذابح ١٨٩٤-١٨٩٦ رسمياً وشعبياً على أنه «تذبيح» مسيحيين على أيدى مسلمين، وصدام دموى بين الإسلام والمسيحية، وصراع حضارى بين بربرية الإسلام/ المسلمين وعبقرية المسيحية/ المسيحيين.

ولعل ما سبق يُثير السؤال المحورى الأول: كيف تم هذا ؟ مع أن الغرب - وأوربا حصرياً - مسئولاً عن صناعة القضية الأرمنية وصياغة آلياتها على الكيفية خالية الإقرار. يجيب المحور الثانى من الدراسة بدءاً من الفصل الثالث وحتى الفصل السادس .

الهوامــش

(١) Carzou, J.M: un génocide exemplaire. l'Arménie 1915, Paris, 1975, PP. 217 - 223.

(٢) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٣) Shaw: Op.Cit., PP. 195 - 200.

(٤) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٥) نفســه : ص ٢٠٦ .

(٦) Shaw: Op. Cit., PP. 192 - 195;
Bournoutian: Op. Cit., P. 92.

(٧) چان شرف : المصدر السابق ، ص ص ١٦٨ - ١٧٠ .

(٨) نفســه : ص ١٧١ .

(٩) محمد رفعت الإمام : المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(١٠) چان شرف : المصدر السابق ، ص ص ١٧٣ - ١٧٩ .

(١١) فـرانسـوا چورچو : «النزع الأخـيـر» (١٨٧٨ - ١٩٠٨) ، فى تاريخ الدولة العثمانـيـة ، إشـراف : روبيـر مانتران ، ترجمة : بشيـر السباعى ، جزءان ، دار الفكر للدراسات والنـشـر والتوزيـع ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، الجـزء الثانى ، ص ٢١٩ .

(١٢) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(١٣) Sonyel: Op.Cit., PP. 163 - 170.

(١٤) Ibid: PP. 171 - 172.

(١٥) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(١٦) نفســـه : ص ص ٢١١ - ٢١٢ .

(١٧) Schopoff, A.: Les Réformes et la Protection des Chrétiens en Turquie, Paris, 1904, PP. 475 - 526.

(١٨) Bournoutian: Op.Cit., PP. 94 - 95.

(١٩) سلوى سعد سـليمان الغالبى : «المسألـة الأرمنية فى الدولة العثمـانية وحادثة احتلال البنك العـثمانى (١٣١٤هـ / ١٨٩٦م)» ، العصـور ، المجلد الرابع عشر ، الجـزء الأول ، ينايـر ٢٠٠٤ ، دار المريخ ، لندن ، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢٠) نفســـه : ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢١) نفســـه : ص ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢٢) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢٣) Bournoutian: Op.Cit., P. 94.

الفصل الثالث

مذابح دينية

في الابتداء، وصفت الأدبيات موضع البحث مجريات المذابح الأرمنية بين عاميّ ١٨٩٤-١٨٩٦ في سياقين متباينين؛ أولهما - وهو عابر - سياق إنساني عام وثانيهما - وهو الأكثف - سياق ديني قح .

وجدير بالذكر أن السياق الأول اعتبر المذابح «أفظع ما شهده القرن التاسع عشر»[١]، و«أبشع حدث في العصر الحديث»[٢]، لأنها جعلت «ليل حضارة القرن التاسع عشر أكثر سواداً وظلاماً»[٣]. ويكمن سبب توصيف المذابح الأرمنية بأنها «أبشع جرائم القرن» في إصرار مرتكبيها على تزويرها؛ إذ تتكرر نفس الرواية في كل مكان: قتل متعمد بأوامر من الضباط، ثم قصة يرسلها الباب العالي إلى أوربا مفادها أن الأرمن يهاجمون الأتراك العُزل، وأخيراً، عادت الأمور إلى طبيعتها بعد مقتل عدد من الأرمن[٤]. ليس هذا فحسب، بل إن مرتكبي المذابح قد تفننوا في «...اختراع وسائل جديدة للتعذيب أو تطوير الطرق التقليدية وتحسينها...». وقد تمخض عنها إلقاء «أبشع أهوال العصور الوسطى وراء الظلال؛ إذ أن بعض هذه الوسائل لا يُمكن وصفها ولا حتى مجرد الإشارة إليها»[٥].

وتعليقاً على هذه الصورة، أوحت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الكندية إلى جمهورها عبر العالم الأمريكي «أن الصلاة المناسبة تماماً في هذا الموقف هي صلاة داود، نصليها من أجل السجناء الأرمن، ومن أجل الآلاف الذين ساقهم المصير إلى الموت والتعذيب على أيدي الأتراك» .

ومما زاد فى اسوداد الصورة، حصول الجريدة على «أنباء جديدة ورهيبة تحوى أبشع وأحدث طرق الإبادة التى يتبعها المتطرفون المتوحشون»[٦].

وفى هذا السياق أيضاً، ربطت الأدبيات محل الدراسة بين المذابح الأرمنية ونظائرها فى الذاكرة الغربية لاسيما المذابح البلغارية عام ١٨٧٦. وفى هذا الخصوص، وصفت التحليلات مذابح أرمن ساسون خلال شهرىّ أغسطس وسبتمبر ١٨٩٤ بأنها «لا تقل أهمية المذابح البلغارية التى سببت قيام الحرب الروسية-العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨»[٧]. وإذا كانت مذابح ساسون قد استدعت ذكريات المذابح البلغارية، فإن فظاعة المذابح الأرمنية المتتابعة جعلت من ساسون «ماضياً لا ذكر له» [٨].

وبجانب هذا الطرح لسياق «المذابح الأرمنية» فى إطار إنسانى عام، قدمتها الأدبيات الغربية فى صورة نمطية مؤداها أن مسلمين يذبحون مسيحيين، مختزلة الأكراد والأتراك والچراكسة واللاظ وغيرهم بكل خلفياتهم ومحركاتهم فى «مسلمين»، وكذا، الأرمن بكل واقعهم وطموحاتهم فى «مسيحيين». وتكاد تتفق الرؤى الرسمية وغير الرسمية على رسم هذه الصورة جملة وتفصيلاً. وتتأكد هذه الحقيقة بجلاء من متابعة العناوين الرئيسية للصحافة الغربية- والتى اعتمدت عليها الدراسة- وقت ذروة المذابح الأرمنية إبان خريف ١٨٩٥.

على سبيل المثال، نشرت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» فى عددها الصادر يوم الخميس ٢٤ أكتوبر ١٨٩٥، وعلى صفحتها السادسة، عنواناً

كبيراً يقول: «الهجوم على المسيحيين». وحسب التفاصيل: «وصلت إلينا التقارير بأن مسلمى أزميد بآسيا الصغرى... مازالوا مستمرين فى هجماتهم على المسيحيين»[٩]. وفى ٢٠ نوفمبر، نشرت ذات الجريدة، ولكن على صدر صفحتها الأولى، عنواناً رئيسياً: «أبيدوا المسيحيين»، وآخر فرعياً: «أصبحت تركيا سلخانة كبيرة»[١٠]. وبعد عشرة أيام، وتحديداً فى ٣٠ نوفمبر، تذكر الجريدة تحت عنوان «أرض الموت والخراب» بأن «١٣» ألف نسمة «هو الرقم المخيف للمذبوحين على أيدى المسلمين»[١١]. ومابرحت الجريدة تنشر تباعاً عناوينها الرئيسية المثيرة؛ ففى منتصف ديسمبر ١٨٩٥، تُقر بأن «مذابح المسيحيين ماتزال مستمرة»، وفى آخر الشهر تُؤكد بأن الأرمن المتحصنين فى زيتون يخشون من «مذابح جماعية على أيدى المسلمين المتوحشين»[١٢].

وفى خط متواز مع عناوين الصحف الرئيسية، فإن المحتوى يضم تفاصيل دقيقة ورؤى متنوعة وروافد متباينة، ولكنها تصب جميعاً فى المجرى المركزى الكبير؛ أى «مسلمون يذبحون مسيحيين». ونستطيع اختبار هذه النتيجة على عدة مستويات.

من منظور رسمى، ثمة برقية أرسلها جويت القنصل الأمريكى فى ولاية سيفاس إلى تيريل السفير الأمريكى بالأستانة يوم الثلاثاء ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ يُخبره فيها بابتداء «مذبحة ضد المسيحيين» فى الإقليم. وفى اليوم التالى، أكد القنصل للسفير على «استمرار المذابح الرهيبة ضد المسيحيين فى سيفاس»[١٣].

ومن رؤية النشاط التبشيرى، نشرت الصحافة الأمريكية، ونقلت عنها نظيرتها الكندية فى ٣ ديسمبر ١٨٩٥، خطاباً من إدارة الإرساليات الأمريكية نصّ على ما يلى: «فى يوم ٢٨ أكتوبر، وقعت ثورة رهيبة بين المسلمين فى الرها، المركز الرئيسى للإرسالية بوسط تركيا، وقد نتج عنها مقتل المسيحيين وعدد قليل من المسلمين... وقد استمرت عمليات القتل والسلب والنهب طوال النهار. ولم يقم الجنود الأتراك بأية محاولة لمنع سفك الدماء»(١٤).

وعلى المستوى الشعبى، نشرت الصحافة عدة مقالات إما تغذى الرؤية الدينية للمذابح الأرمنية أو تصب مباشرة فى صلبها. فثمة مظاهرة عامة قامت فى برلين يوم ٢٢ أبريل ١٨٩٥ تُطالب بـ«فتح تحقيق علنى لصالح المسيحيين بآسيا الصغرى» (١٥). وفى ١٣ يونية ١٨٩٥، كتب أمريكى -لم يذكر اسمه- ممن أقاموا فى الدولة العثمانية موجهاً نقده إلى الرأى العام الغربى قائلاً: «هل سيتم السماح لهؤلاء المتطرفين الكفرة الأشرار بأن تظل سيوفهم غارقة فى دماء المسيحيين الأبرياء...»(١٦). وفى ٨ أكتوبر ١٨٩٥، سجل ألمانى من مدينة كولون -لم يذكر اسمه أيضاً- شهادته عما رآه بأم عينيه فى طرابيزون عندما اضطرت سفينة الشحن البخارية النمساوية فينوس التى يمتطيها أن ترسو على مينائها. ووفقاً لشهادته: «ظلت الجثث ملقاة فى الطرقات وعلى قارعات الطرق لمدة يوم ونصف اليوم. وقد تجولتُ فى البلدة بعد المذبحة بيومين؛ كانت أقدامى قد ابتلت بدماء المسيحيين»(١٧).

وهكذا، جسدت الصحافة الغربية المذابح الأرمنية بين عامى ١٨٩٤-١٨٩٦ للرأى العام فى مقولة : «قد تأججت نيران التطرف إسلامياً ومسيحياً على حد سواء»[١٨]. ويذهب ديلون فى مقالته المطولة عن «أرمينية» المنشورة على صفحات «المجلة المعاصرة» إلى الإقرار بأنه تم «...تعطيل القانون المكتوب وتجاهل الأعراف التقليدية والأهداف الأساسية للإنسانية وللعدالة الإلهية لصالح عربدة الإسلام؛ إذ أن المسيحيين الذين قامت على أكتافهم الدولة العثمانية وتماسكت بفضل صلابتهم تعرضوا للسلخ واقتلاع الأعضاء والتكبيل بالأغلال والضرب والإعدام والذبح. باديً ذى بدء، جردهم المسلمون من أملاكهم المنقولة ثم جردوهم من أراضيهم وكل أساسيات الحياة، وبعد ذلك جردوهم من الشرف والحرية. وأخيراً، سلبوا حياتهم بمنتهى البرود كما لو كان هؤلاء المسيحيون - رجالاً ونساءً -حشرات أو باعوضاً». وفى موضع آخر من ذات المقالة يؤكد على «سحق المسيحيين كأنهم كروم» فى طرابيزون وأرضروم وإرزنجان وحسن كالى وغيرها على أيدى «الغوغاء... المتطرفين المتعصبين المسعورين...»[١٩].

وإذا كان ممكناً انتقاد الصورة التى أفرزتها الوسائط الإعلامية آنفة الوصف بدعوى أن الصحافة تسعى دوماً إلى التهويل والتضخيم بل والمبالغة والإثارة، فمن المفارقات أن القنوات الدبلوماسية الرسمية بكل حساسياتها ودقتها قد تعاطت المذابح الأرمنية من منظور «مسلمين

يذبحون مسيحيين» على نحـو ما صوره الإعلام المقروء؛ إن لم يكن أشد. ونستطيع اختبـار هذه القضية من خلال الوثائق الفرنسية الرسـمية الخاصة بأحداث المذابح الأرمنية في خريف عامي ١٨٩٥ و١٨٩٦.

بالنسبة للحالة الأولى، وهي خاصة بمذابح ولاية ديار بكر، ثمة برقيات تُجسِّد الأوضاع في الولاية أرسلها ميريه نائب القنصل الفرنسي بديار بكر إلى كومبون السفير الفرنسي بالأستانة. ففي ٢ نوفمبر ١٨٩٥، أرسل برقية مختصرة بأن المدينة «تموج بالدم والنار». وفي اليوم التالي، أرسل برقية ثانية ذكر فيها أنه رأى من مقر إقامته «الجنود والضباط والأكراد بأعداد كبيرة يطلقون النار على المسيحيين»[٢٠]. واستناداً إلى هذه البرقيات المتكررة، بعث كومبون في ٤ نوفمبر برسالة شديدة اللهجة إلى محمد سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية بخصوص «حالات الاضطراب التي أخذت تظهر في ديار بكر» و«إثارة سخط المسيحيين المحق في المدينة». وقد ابتغى السفير من رسالته إلى الوزير «لفت انتباه الباب العالي - وبشكل صارم - إلى تصرفات المسلمين» مسترشداً بأن «ممثلنا قد تحقق من وجود غليان مضطرد لدى المسلمين». وفي موضع ثان من الرسالة، وجه كومبون كلامه إلى سعيد كالآتي: «إن فخامتكم تعرفون بالفعل كيف دخلت عصابات من الأكراد إلى المدينة وساعدت السكان المسلمين على ذبح المسيحيين في كل الجهات ونهب وحرق البضائع. وقد استمرت المذابح طوال أيام الجمعة والسبت والأحد...». وفي مكان ثالث: «ولم تكتف

السلطات بأنها حبذت -نوعاً ما- التطرف وأهداف المسلمين بوقوفها ساكنة والإحجام عن اتخاذ أية إجراءات.. بل تركت الجنود والضباط ينخرطون مع القتلة والنهابين... ويتضامنون مع أحط فئات السكان للتكالب على المسيحيين»(٢١).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ أن السفير الفرنسي بالأستانة، ومعه ممثلي الدول الكبرى، قد هيمنت عليهم قناعة بأن «الموقف برمته صار مثيراً للقلق»؛ ولذا، أرسلوا إلى خارجيات دولهم قائلين أن: «الفوضى التي تسود الولايات، لم تعد لها علاقة بالانتفاضة الأرمنية. لقد فُرط عقد التعصب الإسلامي حيث وردت إليهم الأنباء عن وجود هجوم كبير في أنحاء السلطنة التي لا يُوجد بها أرمن». وحسب تقاريرهم، تجد هذه الحركة تشجيع السلطات العثمانية الرسمية وتواطؤ بعض شخصيات الحاشية السلطانية(٢٢).

وقد ظلت هذه الرؤية واضحة في الخطاب الوثائقي على نحو ما تُؤكده الحالة الثانية، وهي أحداث احتلال البنك العثماني في أواخر أغسطس ١٨٩٦ ونتائجه. ففي تقرير مطول ومفصل بعث به يوم ٣ سبتمبر ١٨٩٦ دو لا بولينيير القائم بالأعمال الفرنسي بالأستانة إلى هانوتو وزير الخارجية الفرنسية عن هذه الأحداث وملابساتها وتداعياتها يُصوِّر فيه مجريات الأمور على أنها مذابح للمسيحيين على أيدي "عصابة من البلطجية... السكان المسلمين المتلهفين على النهب وعلى دماء

المسيحيين...». وقد فسَّر تخاذل السلطات العثمانية عن إنقاذ مصير البنك العثماني، وهو مؤسسة مصرفية كبرى، بأنها ترغب بالأمور أن تصل إلى «نقطة تُبرر الغضب المفرط لدى المسلمين». وإزاء هذه التجاوزات، أرسل مندوبو القوى العظمى بالأستانة مذكرة مشتركة تحوى «ملاحظات شديدة اللهجة» إلى الباب العالى وطالبوه بـ«عقاب فورى على هذه التجاوزات التى يرتكبها المسلمون بكل حرية تحت أعين الشرطة وتواطئها». بيد أن هذه «التجاوزات» لم توقف ولم تقتصر على الأستانة فقط، بل امتدت إلى ضواحى البوسفور التى يسكنها عدد كبير من المسيحيين والأوربيين. ولذا، هرب المسيحيون، جماعات تلو الأخرى، ولاذوا بفنادق ومنازل تيرابيا وبويوك ديرى تحت حماية السفارات[٢٣].

وفى ١٦ سبتمبر ١٨٩٦، أرسل دو لا بولينيير تقريراً إلى هانوتو عن محاكمات ما بعد أحداث البنك العثمانى. ويتضح من هذا التقرير أن الحكومة العثمانية قد شكلت فى ١٠ سبتمبر ١٨٩٦ محكمة استثنائية للتحقيق مع المتورطين فى مذابح ما بعد أحداث البنك العثمانى. بيد أن القائم بالأعمال الفرنسية فى الأستانة يُنبه خارجية بلاده إلى «انحياز المحكمة»؛ إذ أنها لم تتهم أياً من «ضباط الشرطة». وحسب قوله: «ومن المؤكد تماماً ومقدماً أنها لن تُدين أى مسلم». زد أيضاً، أن السلطات لم تُحاكم أو حتى تُضايق «أى مسلم من الآلاف الذين سلَّحتهم الشرطة، ثم بعد يومين من المذابح جرَّدتهم من السلاح فى منتهى السهولة». وبعد

مـرور حوالى أسـبـوع على انعـقـاد المحكمة، لاحظ دو لا بـولينيـر أنهـا حكمت على عدد من الأرمن وبرأت المسلمـين عدا شخص واحد اتهـمته بقتل أرمنى بضـربة سيف. وقد أثبتت التـحقيقـات صحة الواقعـة، بيد أن «المسلم» قـد حصل على البـراءة لأنه «لم يثبت أن السـيف ضرب أرمنـياً على قيد الحياة». وفى ضوء هذه النتـيجة، لفت دو لا بولينيير أنظار هانوتو - على نحو ما فعل أيضاً الدبلوماسيون الأوربيون الآخرون -إلى أرجحية استمرار وتزايد «تجاوزات» المسلمين ضد المسيحيين خصوصاً وأن الأولين على يقـين تام بعـدم وجـود عــقـاب سيلـحق بهم إثر تجـاوزاتـهـم ضـد الآخرين(٢٤).

ومابرحت ذات اللهجـة تتواصل فى الوثائق الرسمية. فـفى ١٨ أكتوبر ١٨٩٦، أرسل كـومبـون السفـير الفـرنسى بالأسـتانة تقـريراً موجـزاً إلى هانوتو عن مذابح آجن . وحسب قوله: «لم يعد من المسموح قط الارتياب فى أنه يوم ١٥ سـبـتـمـبـر، انكب المسلمـون على الأرمـن فى هذه المدينة وارتكبـوا مذبحة مـروعة، قُـتل فيـها حوالـى ٢٠٠٠ مسيـحى على أيدى القـوات ومن بينهم كثـير مـن النساء والأطفـال». علاوة على هذا، حـرق ونهب ٩٨٠ منزلاً أرمنياً من مجـموع ١١٥٠ منزلاً ، تُشكِّل الحى الأرمنى بمدينة آجن(٢٥).

الهوامـــش

(١) The Halifax Herald: Wednesday, 2 January 1895, P.1.

(٢) Ibid: Tuesday, 19 November 1895, P.1.

(٣) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P. 13.

(٤) Ibid: Tuesday, 26 November 1895, P.1.

(٥) Dillon, E.J: "Armenia, An APPeal", the Contemporary Review, New York, London, January 1896, P. 160.

(٦) The Halifax Herald: Saturday, 14 December 1895, P. 13.

(٧) Ibid: Tuesday, 20 November 1894, P. 4.

(٨) The Daily News : Sunday, 25 November 1895, P.1.

(٩) The Halifax Herald: Thursday, 24 October 1895, P.6.

(١٠) Ibid: Wednesday, 20 November 1895, P.1.

(١١) Ibid: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(١٢) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P. 13; Monday, 30 December 1895, P.1.

(١٣) Ibid: Friday, 15 November 1895, P.1.

(١٤) Ibid: Tuesday. 3 December 1895, P.1.

(١٥) Ibid: Tuesday, 23 April 1895, P.1.

(١٦) Ibid: Thursday, 13 June 1895, P.6.

(١٧) Kolniscoe Zeitung: 8 October 1895.

(١٨) The Daily News: 3 October 1895; The Halifax Herald : Friday, 4 October 1895, P.4; The Times: 31 August 1896; 3 September 1896.

(١٩) Dillon: Op.Cit., P. 162.

(٢٠) France, Les Archives du Ministère des Affaires étrangères, Paris, Documents diplomatiques, Affaires arménienne Numero 118, M. Meyrier, Vice - Consul de France à Diarbékir, à M.P. Cambon, Ambassadeur de la République Française à Constantinople, Diarbékir, 2 Novembre 1895; 3 Novembre 1895.

(٢١) Ibid: M.P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à S. Exc. Saïd-Pacha, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 4 Novembre 1895.

(٢٢) Ibid: M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M.Berthelot, Ministre des Affaires étrangères, Péra, le 4 Novembre 1895.

(٢٣) Ibid: Numéro 254, M. de la Bouliniére, Chargé d'Affaires de France à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Thérapia, le3 Septembre 1896.

(٢٤) Ibid: Numero 264, M. de la Bouliniére, Chargé d'Affaires de France à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Thérapia, 16 Septembre 1896.

(٢٥) Ibid: Numero 273, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Thérapia, 18 Octobre 1896.

الفصل الرابع

تديين الإصلاحات الإدارية

في داخل الدائرة الكبيرة التي تعاطت «المذابح الأرمنية» من منظور ديني على النحو سالف التوصيف في الفصل السابق ، ثمة دائرة أصغر وضعت مسألة «الإصلاحات الإدارية» في ولايات شرقي الأناضول، وهي جوهر القضية الأرمنية، في إطار ديني محض أيضاً. بيد أنه تجدر الإشارة في الابتداء إلى وجود بعض الأصوات الغربية التي ناشدت السلطات الرسمية والرأي العام للنظر إلى مسألة «الإصلاحات الإدارية» في السياق العام لأوضاع الدولة العثمانية. وفي هذا الخصوص، برز صوتان: أولهما ديني ممثلاً في بابا روما لاون الثالث عشر (١٨٧٨ - ١٩٠٣) ، وثانيهما سياسي مجسداً في جلادستون رئيس الوزراء البريطاني الأسبق آنذاك.

بالنسبة لبابا روما، فقد دعاه السلطان عبد الحميد الثاني في مطلع عام ١٨٩٥ للـ«تحكيم في مسألة الأرمن». استجاب البابا للسلطان، وبعد دراسة للقضية اقترح الآتي: «تدخل القوى العظمى، الحصول على ضمانات عملية لتنفيذ جميع الإصلاحات، تعيين حكام مسيحيين في الولايات ذات الأغلبية المسيحية، ترويج القول في أوربا بأن الاضطرابات التي تموج بها أرمينية ناجمة عن الإدارة السيئة وليست بفعل «الأمور الدينية». بيد أن السلطان غضب بشدة إثر تلقيه مقترحات البابا[1].

وإذا كان البابا قد جمع في رؤيته لتنفيذ الإصلاحات الإدارية وحل القضية الأرمنية بين الدين والسياسة، فعلى النقيض جاءت رؤية جلادستون. ففي ٦ أغسطس ١٨٩٥ ، عقد دوق ويستمايستر اجتماعاً في

مقاطعة شيستر لمناصرة «المعـذبين من المسيحيين» فى الدولة العثمانية. وفى كلمـته ، أوضح جـلادسـتـون أن «المسألة المثـارة أمام هذا التـجمع ليسـت حزبية، وليست دينية محضـة، رغم أن التجمع الذى يُقام اليوم هو لصالح المسيـحيين المعذبين؛ إذ أن مـصدر الشر آت من حـقيقـة أن هؤلاء المعذبين يخضعون لحكومة سيئـة بشكل لا يُغتفر وواحدة من أسوأ الحكومات، بل فى الحقيقة الأسوأ على الإطلاق». وناشد جلادستون الرأى العام بتحاشى الانسياق خلف «رأى مسـبق» يتعامل مع تنفيذ أو عدم تنفـيذ الإصلاحات الإدارية من منظور دينى. وأقـر بأن القضـية الأرمنية وصلـت إلى «موقف حـرج»، وبات شـرف القـوى العظمى مـرتبطاً بتطبـيق الإصـلاحـات فى أرمـينية . وخـرج الاجـتمـاع بتـوصيـة مـؤداها: سوف تحـصل الحكومـة البريطانيـة على مساندة مـطلقة من قبل الأمـة فى أى إجراء تتبناه لضـمان تفـعيل الإصـلاحـات التى تبتـغى ضـمان حـياة آمـنة للأرمن وأعراضـهم ودينهم وممتلكاتهم، والتـأكيد على أنه لم يـتم تفعيل أى من الإصـلاحات دون أن تكون تحت الرقابة الوثيقة للقوى العظمى الأوربية[٢].

ورسمـياً، لم تُعر سـان بطرسبـرج وباريس اهتمامـاً ملحوظاً بـ«البـعد الدينى» فى مـسألة الإصـلاحات الإدارية عـلى عكس لندن التى صمـمت على اختـيار «ولاة المقاطعـات والحكام من المسلمين والمسيحـيين على حد سواء» [٣]، وأن يكون «المندوب المفوض من قبل السلطان، والمكلف بتنفيذ الإصلاحات مسيحياً»[٤].

ومهما بلغت حكمة البابا وجلادستون ومهما توازنت الدبلوماسية، فثمة تيار غربي جارف، تبنته الصحافة - تحديداً - ربط عضوياً بين تنفيذ الإصلاحات الإدارية ونشوب المذابح «الدينية». ففي ١٠ سبتمبر ١٨٩٥، وأثناء المداولات الأوربية-العثمانية بشأن الإصلاحات المرجوة في أرمينية، نشرت «الديلي نيوز» اللندنية تقارير عن «تكوين الضباط الأتراك من أصحاب الرتب الصغيرة جماعات معادية للمسيحية من أجل ذبح المسيحيين في حالة موافقة الباب العالي على الإصلاحات بالشكل الذي تُصر عليه القوى العظمى»(٥). وفي ١٨ أكتوبر ١٨٩٥، علقت «التايمز» اللندنية على خطة إصلاح الولايات الأرمنية الست بقولها: «... إن قبول السلطان مرسوم الإصلاح لن يُسوِّي المسألة من وجهة النظر الأرمنية، كما أنه قد يؤدي إلى تفاقم خطورة السخط الإسلامي على اعتبار أنه خطوة صوب تفضيل العنصر المسيحي ومنحه المزيد من الحريات، ولهذا فإن أتباع دين محمد سوف ينظرون إلى هذه الخطوة من هذا المنطلق»(٦).

وفي ٢٦ نوفمبر ١٨٩٥، وتحت عنوان «بشأن ضخامة حجم المذابح التركية»، نشرت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الكندية على صفحتها الأولى أن السلطان عبد الحميد الثاني بعد «يوم أو يومين من توقيعه على خطة الإصلاح، أمر بمذابح الأرمن حتى لا يكون هناك مجال للحديث عن أية أغلبية مسيحية في أي من الولايات»(٧). وفي ٣٠ نوفمبر، نشرت ذات الجريدة مقالاً مطولاً على صفحتها الثالثة، عبارة عن بيان من المدير الأوربي لليونيتد برس بالأستانة، فصلت فيه علاقة الإصلاحات بالمذابح.

طبقاً لهـذا المقال: تعرضت خلال شـهر أكتوبر ١٨٩٥ قطاعات كـبيرة من الأحيـاء الأرمنية فى ولايات طرابيـزون وأرضروم وبيتـليس وخربوط وديار بكر وسيفاس لـ«الدمار الشـامل»، وقُتل عدد لم يتم تحديده بعد من السكان بـ«نية مـبيتة غايتـها القضاء على الجنس الأرمنى فـى تركيا». وفى خط متواز مع هذه الأحـداث، أبرقت الأستانة رسائل متـعددة إلى الغرب بأن الأرمن «قـد هاجمـوا المسلمين، ومن ثم، انبثق شـعور هائل بالسـخط إزائهم واستحالت السيطرة عليه، بيد أن النظام قد أُعيد بعد خسارة لبعض الأرواح». وحسب رؤية الجـريدة، ترمى الحكومة العـثمـانية من وراء هذه البرقـيات إلى «ترسـيخ الاعتقـاد باندلاع انتفاضـة أرمنية عـامة فى الوقت الذى بات فيه تنفيذ الإصلاحـات أمراً وشيكاً» مما يضع القوى الكبرى فى مأزق جد حرج[٨].

وعندئذ، تغدو الممـارسات العثـمانية بصدد الأرمـن نتيجة «ممارسـتهم الخـارجة عن القـانون». ولكن حـتى خريف ١٨٩٥، حـدثت الانتـفاضـة الوحيدة والفعلية فى زيتون بقيليقية «على بعد كبير جداً من مسرح المذابح فى الولايات الأرمنيـة الست شـرقى الأناضـول». عـلاوة على هذا، جـاء السلوك الأرمنى بمثـابة رد فـعل على «وحشـيـة الغوغـاء» ، فـدافعـوا عن حيـاتهم وحياة أسـرهم حتى آخر رمق. فـفى ديار بكر، على سبـيل المثال، حيث يكون المسيـحيون متسلحين بصفـة عامة، قاوموا مقـاومة شرسة من أجل حياتهم[٩].

ووفقاً لرؤية «الهاليفاكس هيرالد»، فإن التفسير الصحيح لهذه التطورات، يستلزم معرفة الإطار العام الذى أفرزها. فمنذ أواخر سبتمبر ١٨٩٥، وفى الوقت الذى جددت فيه القوى العظمى مطلبها للسلطان بقبول خطة الإصلاح «بدأ الحديث عن تسليح المسلمين فى هذه الولايات، بينما أسرعوا فى تجريد المسيحيين من السلاح بإصرار كبير. وفى بعض الحالات، وزع مسئولو الحكومة السلاح والذخيرة علناً على المسلمين . وفى حالات ثانية ، اشترى المسلمون السلاح من الأسواق المحلية. وفى حالات ثالثة، باع المسئولون السلاح المصادر من «المسيحيين للمسلمين». وخلال الأيام الأولى من شهر أكتوبر، صرّح الأتراك علانية فى كل الولايات بأنهم «سوف يُبيدون المسيحيين». وإزاء هذه الحالة، تلقت البطريركية الأرمنية والسفارات الأجنبية بالأستانة «نداءات لا حصر لها عن تهديدات بسفك الدماء راجين حمايتهم من المسلمين لأنهم صاروا بلا حول ولا قوة ولا سلاح وسط كم هائل من الكراهية والتطرف»[١٠].

ورسمياً، طمأن المسئولون العثمانيون، وعلى رأسهم شاكر باشا - أكبر أعضاء لجنة الإصلاح- الأرمن بأنه «لا شئ يدعوهم إلى الخوف. ويجب عليهم الالتزام بالهدوء والاهتمام بشئونهم الخاصة». وفعلياً، أشاعت جماعات مسلمة مسلحة وثيقة الصلة بالبلاط العثمانى بأنه من الممكن أن تفعل أوربا ما يحلو لها بالبلاد بعد أن ينتهى أمر الأرمن، عندئذ، لن يبقى مسيحى واحد يستطيع الاستفادة من خطط الإصلاح . وفى ٢١ أكتوبر

- وهو اليوم التالى لإعلان قبول الإصلاحات -ناشد رجال الدين الأرمن في مدينة إرزينجان قائدها العسكرى زكى باشا متوسلين إليه حمايتهم من «المسلمين المستعدين للقضاء عليهم». بيد أن الباشا أكد لهم بأنهم فى «أمان تام». وبالكاد ، عادوا إلى ديارهم حتى اندلعت المذابح لا فى إرزينجان فقط، ولكن فى عشرات المدن ومئات القرى على مستوى الولايات الأرمنية الست أيضاً. وتُنهى الجريدة مقالتها المطولة بأن المذابح التى شهدتها الولايات الست قد وُلدت فى رحم «مخطط الباب العالى للإصلاح الأجوف تماماً والمغلوط بشكل مؤلم»؛ إذ أنه ابتغى «تقليص عدد المسيحيين فى هذه الولايات»[١١].

ومابرحت ذات الجريدة تروج للعلاقة الوثيقة بين الإصلاحات والمذابح «الرامية إلى القضاء على المسيحيين فى آسيا الصغرى.. كى لا يُطالبوا بحقوق تتناسب مع أعدادهم... بل وحرمانهم من أى حق فى المطالبة بأى نفوذ»[١٢]. كما روجت لنظرية قوامها أن السلطان قد أمر باقتراف المذابح «انتقاماً لإرغامه على قبول الإصلاحات التى طالبت بها القوى العظمى فى إرمنستان»[١٣].

ولم تكن الرؤية الإعلامية بمعزل عن نظيرتها الدبلوماسية؛ إذ نلحظ الربط بين قبول الإصلاحات وقيام المذابح فى المراسلات الرسمية. ففى برقية أرسلها يوم ٣١ أكتوبر ١٨٩٥ ميريه نائب القنصل الفرنسى بديار بكر إلى كومبون السفير الفرنسى بالأستانة يُحيطه علماً بأن «المسلمين قد

أرسلوا برقية إلى السلطان يحتجون فيها ضد الإصلاحات». وحسب البرقية: «إذا لم يكن الرد مرضياً، سوف يضع المسلمون خطتهم للانتقام في حيز التنفيذ على الفور». ويُعلِّق ميريه: «يشعر المسيحيون بخوف عظيم». ورغم أن أنيس باشا -والى ديار بكر- أكد لميريه «أنه لا يخشى شيئاً من جانب المسلمين. وإذا ظل المسيحيون هادئين، فمن الممكن أن يتحمل مسئولية النظام فى كل أنحاء الولاية»، فإن نائب القنصل يؤكد للسفير بأن «الوضع جد خطير»[١٤].

وتأسيساً على برقيات ميريه، أخبر كومبون سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية بأن ثمة اجتماعات عدة عقدتها الشخصيات «صاحبة التأثير الكبير فى الأنحاء... حيث قاموا بمناقشة الأهداف الأشد خطورة على المسيحيين»؛ إذ جاهر المسلمون بعزمهم على «الانتقام» من المسيحيين احتجاجاً ضد إجراءات الإصلاح الإدارى. ورغم أن هذه الأهداف قد أُعلنت على الملأ، فإن أنيس باشا لم يعرها أدنى اهتمام، بل وعلى النقيض، ولمزيد من إيهام المسيحيين، أكد لنائب القنصل أنه مسئول عن «الهدوء من جانب المسلمين». ولذا، اتهم كومبون السلطات العثمانية وحمَّلها مسئولية هذه الأحداث التى أدت إلى اندلاع مذابح راح ضحيتها «لا الأرمن فقط ولكن أيضاً المسيحيون من كل المذاهب»[١٥].

وهكذا، إذا كانت الدوائر الإعلامية والدبلوماسية قد ربطت عضوياً بين تنفيذ الإصلاحات ووقوع مذابح «دينية»، فإن الدوائر البحثية لم تشذ

عن هذه القاعدة. ففى مقالة ديلون البحثية آنفة الذكر، بلّور التيارات السائدة فى الغرب بصدد العلاقة بين الإصلاحات والمذابح. وتبعاً لرؤيته، ليس المطلوب من وراء الإصلاحات إقامة مملكة أرمنية أو إمارة ولا دولة مستقلة ولا حتى حكم ذاتى مسيحى؛ لكن المطلوب فقط أن يتمكن هؤلاء البشر الذين يدينون بالمسيحية فى الأناضول من خلال بعض الوسائل الفعالة أن يمارسوا ديانتهم وشعائرهم التى ألفوها هناك منذ قرون عديدة قبل السماع عن الأكراد والأتراك. والمطلوب بإيجاز: أن يعيش هؤلاء المسيحيون حياتهم ومماتهم كـ«بشر»، وأن يتم، وعلى وجه السرعة، فى الحال وإلى الأبد إيقاف هذه المذابح التى لا مثيل لها. بيد أنه يُتوقع عدم تنفيذ الإصلاحات من منطلق أنها، وحسب الوجهة العثمانية، «تُخالف شريعة الله» وستُؤدى إلى إيثار المسيحيين «على حساب الآخرين» وستكون مدعاة إلى «إثارة الكراهية العرقية والتطرف الدينى وإطلاق مشاعر الغضب الجامح الخامل؟؟ داخل نفوس المسلمين». أكثر من هذا، تخشى الإدارة العثمانية أن يستغل الأرمن «فرصة الإصلاحات» من أجل الحصول على «مردود سياسى»؛ ولذا، فمن الأفضل - حسب رؤية ديلون - أن تبقى الأمور على ما هى عليه ؛ أى المزيد من المذابح الجماعية ، وفى خلال بضع سنين سوف تُحل قضية الأرمن برمتها بعد القضاء عليهم تماماً (١٦).

الهوامش

(١) The Halifax Herald: Wednesday, 16 January 1895, P.5; Tuesday, 12 February 1895, P.8.

(٢) Ibid: Wednesday, 7 August 1895, P.1.

(٣) Ibid: Monday, 16 September 1895, P.4.

(٤) Ibid: Thursday, 17 October 1895, P.1.

(٥) The Daily News: 10 September 1895.

(٦) نشرت «التايمز» اللندنية نفس المضمون في عدد سابق بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٩٥.
The Times: 18 October 1895.

(٧) The Halifax Herald: Tuesday, 26 November 1895, P.1.

(٨) Ibid: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(٩) Ibid.

(١٠) Ibid.

(١١) Ibid.

(١٢) Ibid: Monday, 2 December 1895, P.1.

(١٣) Ibid: Saturday, 14 Dcember 1895, P.15.

(١٤) Ministère des Affaires étrangères: Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 188, M. Meyrier, Vice - Consul de France à Diarbékir, à M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, Diarbékir, 31 October 1895.

(١٥) Ibid: M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à S. Exc. Saïd-Pacha, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 4 November 1895.

(١٦) Dillon: Op. Cit., P. 164.

نشر ديلون بعض هذه الأفكار فى منتصف عام ١٨٩٥ على ذات الدورية.

Dillon. E. J: "The Condition of Armenia", the Contemporary Review, New York, London, August 1895.

الفصل الخامس

تشويه الشعائر والرموز الدينية

بخلاف الـدائرتين الكبيـرتين آنفتيّ الرصـد، طرحت الأدبيات الغـربية المذابح الأرمنية بين عـاميّ ١٨٩٤-١٨٩٦ أمام الرأى العـام فى دائرة ثالثة رمت إلى تشويه صـورة «الإسلام» وشعائره. وقد صـيغت هذه الدائرة من عدة تكوينات مـتضافرة. ففى البـدء، علقت جريدة «الهاليفـاكس هيرالد» على ممارسات السلطة العـثمانية القمـعية ضد أرمن فان بأنهـا «تُنفذ أوامر القرآن» بغـرض تقليص أعداد الجنس المستـهدف إلى أقصى حـد «حتى لا يبقى لديه القوة أو القدرة على التفكير فى ثورة»[١].

وعـلاوة عـلى الربط الإيحـائى بين الكتـاب المقـدس لدى المـسلمين واقتراف المذابح، شوّهت أدبيات الدراسـة أركان الإسلام فى عيون الغرب وربطت عضـوياً بينها وبين ارتكاب المذابح. فـفى تقرير بعث به كومـبون السفير الفرنسى بالأستانة إلى هانوتو وزير خـارجية فرنسا بخصوص لجنة التحقيق فى مـذابح ساسون، علل استمرار المذابح وعنفـها فى باقى أنحاء تركيا الآسيوية «بقدوم شهر رمضان كل عام». ويرجع هذا - حسب رؤيته - إلى أن رمضان «يُذكى مشاعر التطرف لدى المسلمين. وكان بلاريب عاملاً له دور كـبيـر فى الأحداث». ويسـتـدل على تأثير شـهـر رمضـان العنفى والدموى بـأن «الهدوء يعم عـقب انتهـاء الشهر وحلـول نهاية العـيد»[٢]. وبذا ، قدم السفيـر الفرنسى لوزير خارجيته صورة مـغلوطة تماماً عن شهر رمـضـان. وبدورها، نقلت الخـارجيـة الفـرنسـيـة هذه الرؤية إلى الدوائر الرسمية، ومنها إلى وسائل الإعلام .

وبجانب تشويه شهر الصوم والقرآن والعبادة لدى المسلمين فى مخيلة الغرب، استهجنت الأدبيات ذاتها فريضة الوضوء. فمثلاً، وصفت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الأوضاع المأساوية للأرمن المعتقلين فى سجن بيتليس قائلة: «... والماء غير صالح للشرب؛ ولذا، يلجأ الأرمن غالباً إلى الشرب من مياه (المراحيض) التى يتوضأ منها المسلمون للصلاة!!»[٣]. ليس هذا فحسب، بل ربطت الأدبيات - وبشكل متكرر - بين مواقيت الصلاة واندلاع المذابح وما يواكبها من سلب ونهب واغتصاب...إلخ. وفى هذا المنحى، تداولت الصحافة موضوعاً تحت عنوان: «قصة يوم فى حياة جندى تركى»، وهو عبارة عن حوار أجراه «مراسل على دراية بالأوضاع المضطربة فى تركيا» عن دوره فى مذابح أرضروم ورؤيته لها. وعلى لسان هذا الجندى، روت «الهاليفاكس هيرالد» بأن المذابح «بدأت بمجرد انتهاء صلاة الظهر وفى نفس التوقيت فى جميع أنحاء المدينة»، ثم توقفت قبيل صلاة العصر، وعادت تنطلق «بعد بضع دقائق من صلاة العصر» وظلت حتى «بعد حوالى ساعة من الغروب»؛ أى قبل صلاة العشاء. وقد تكرر السيناريو ذاته فى مذابح سيفاس: «فجأة، وعقب صلاة الظهر، كما لو كان بشفرة متفق عليها، تكالب المسلمون على الأرمن بوحشية غير متناهية»[٤].

ولم ترتبط مواقيت الصلاة بابتداء المذابح فحسب، ولكنها ارتبطت بانتهائها أيضاً. ففى تقرير رفعه فيتزموريس نائب القنصل البريطانى بالرها

إلى فيليب كورى السفير البريطانى بالأستانة جاء فيه أن المذابح قد توقفت فى «حوالى الساعة الثالثة وثلاثين دقيقة ميعاد صلاة العصر عند المسلمين». عندئذ، انطلق نفير الأبواق «إيذاناً لانسحاب الغوغاء من الحى الأرمنى». وبعد ذلك بقليل، طاف المفتى ومعه بعض أعيان الرها حول الحى الأرمنى «معلنين انتهاء المذابح وعدم حدوث أية عمليات لقتل المسيحيين منذ الآن»(٥).

إذن، بتوظيف هذا التصوير الإيحائى، استقرت فى قرارة العقل الجمعى الغربى فكرة مؤداها أن «الصلاة» -عماد الدين الإسلامى- تحض على ذبح الآخرين ونهبهم وسلبهم وانتهاك حرماتهم. وعلى نفس الدرب ومن ذات القبيل، قدمت الأدبيات صورة مغلوطة للرأى العام الغربى عن يوم «الجمعة» بوصفه يوماً مقدساً لدى المسلمين. ووفقاً لهذه الرؤية: يأمر القرآن المؤمنين به بأن يتركوا كل شىء فى الدنيا من أجل صلاة الجمعة. ولذا ، يتجمعون بأعداد غفيرة فى المساجد لسماع الخطبة والصلاة . وأثناء الخطبة، وباستخدام آيات قرآنية وأحاديث نبوية، يحث الخطباء المصلين على الانتقام من الكفرة المارقين. وعقب الصلاة، تخرج جموع المصلين هائجة جامحة شطر «العدو». وفى هذا الشأن، سلَّطت جريدة «التايمز» الأضواء على أن مذابح ديار بكر قد «بدأت يوم الجمعة بوحشية ودموية بشعة»(٦).

وتكاد تكون هذه النغمة ثابتة ومتكررة عند وصف أية مذابح وقعت بين عامىّ ١٨٩٤-١٨٩٦ . فعلى سبيل المثال وليس الحصر، وفيما يتعلق

بمذابح فـان العنيفـة، لوحظ أن الأكراد قـد تواجدوا «يوم الجـمعة بـأعداد غـفـيرة يُحـاصـرون المدينة. وبات الـرعب الذى يشـعـر به الأرمن فـوق الوصف... وبدا بالفعل أنه لم يكن شيء أبداً سيحول بين هذه الجموع من المسلمين المتشربين بالتطرف الضارى وبين القضـاء قضاءً مبرماً على الجزء المسيحى من المدينة»(٧).

وإضافة إلى كل ما سبق، صوَّرت الدوائر الغربية المسجد - مكان عبادة المسلمين- بـأنه بؤرة التـجـمع للانطلاق صـوب المـذابح. ولتـأكـيـد هذه الفكرة، أوردت «الهاليفاكس هيرالد» تقريراً تلقتـه من الأستانة عبر صوفيا ببلغاريـا خاصاً بمذابح بيـتليس الواقعـة يوم ٢٥ أكتـوبر ١٨٩٥. وحسب روايتهـا: «تجمع الأتراك المسلحون فـى المساجد وغـيرهم ممن ارتدوا الزى الإسلامى وقاموا بإطلاق النار من مسدساتهم فى ساحة مسجد أوتوچامى على مقربة من مـيدان السوق بغية توفـير حجة مناسبـة للمذابح. وعندئذ، أخذ الأتراك يصيحون: الكفرة يهجمون على المساجد». وتأسيساً على هذه الحجـة، هاجمـوا السوق وقضـوا على التجـار الأرمن ونهبـوا حوانيـتهم. وقامت الغوغاء بنهب الأحياء الأرمنية وقتل النساء والأطفال»(٨).

ويرتبط بهــذه الفكرة، إبراز دور رجـال الدين المسلـمين فى صـيـاغـة الأحداث وتوجيهها والتحكم فى مـسارها. وعلى نحو ما سبق بيانه، أنهى المفـتى مذابح الرها، وقـام خطباء الجـمعـة بدور مؤثر فى شـحن المسلمين وتعبـئتهم. ويمكـننا الاستـدلال على رؤية الغـرب لـ«تأثير» رجـال الدين

المسلمين من النقد الذى وجهه القس چونسون راعى أول كنيسة معمدانية بأرضروم إلى سلبية تيريل السفير الأمريكى بالأستانة والذى حسب قوله: «يستحق الشنق، لأنه انضم إلى رجال الدين المحمديين وكان يُساعدهم على ملاحقة المسيحيين وقتلهم بدلاً من حمايتهم»(٩).

وإذا كانت الأدبيات قد طرحت للرأى العام رؤية سلبية عن المساجد ورجال الدين الإسلامى على هذا النحو سالف التوصيف، فقد أكملت هذه الرؤية بتقديم المسلمين على هيئة المعتدين على الكنائس وانتهاك حرماتها والتنكيل برجال الدين المسيحى. وفى عين اللحظة، صوَّرت الكنيسة على أنها الملاذ الآمن لأبنائها ، ورجل الدين المسيحى بمثابة المرشد الأمين وباعث الأمل.

ربطت الروايات التى أوردتها الأدبيات قيد البحث بين ما قام به «المسلمون» من سلب ونهب وحرق وتعذيب وقتل وعنف واغتصاب واختطاف وبين تدنيس الكنائس والتنكيل برجال الدين المسيحى.على سبيل المثال، ركزت «الهاليفاكس هيرالد» أثناء متابعتها لأحداث ساسون على الانتهاكات داخل الكنيسة: «...وقد تم تقطيع أحد القساوسة إرباً وأُضرمت فيه النيران بعد أن هرب إلى سطح الكنيسة. كما تم اغتصاب وقتل عدد كبير من النساء والفتيات اللاتى تجمعن بالكنيسة عدة أيام على أيدى الجنود المتوحشين. ويُقال إن العدد كان كبيراً لدرجة أن دماءهن قد انهمرت خارج أبواب الكنيسة»(١٠).

وتجدر الملاحظة بأن «التنكيل برجال الدين» يكاد يكون ملمحاً أساسياً فى كل المصادر التى تابعت أحداث مذابح ١٨٩٤-١٨٩٦. ففى قرية سيمال بولاية فان، اصطحب المسلمون: «القس الأرمنى عنوة من داخل كنيسته وقاموا بتدنيس الأوانى المقدسة بشكل مقزز، كما قاموا بتدنيس يد القس. ثم أركبوه على ظهر حمار وساقوه لعدة خطوات وأطلقوا النار عليه هو ودابته...»[١١].

وقد أفردت الصحافة المعاصرة مساحة محورية لمتابعة «مذبحة رجال الدين الأرمن» بالدولة العثمانية فى أواخر عام ١٨٩٤. فثمة كتابات تناولت اختفاء رئيس أساقفة مرعش من سجنه وأرجحية شنقه. وهناك مقالات استعرضت إعدام أسقف هاچن وكبير أساقفة زيتون بعد أن «تعرضا طويلاً للسب والتجاوزات». وتُوجد أحاديث عن إغلاق كنيسة بيلين ووضع قسها ومعه خمسة عشر من خُدامها فى سجن حلب ونفى أسقف أضنة إلى القدس[١٢]. وفى ذات السياق أيضاً، نشرت «الديلى تليجراف» برقية يوم ١٩ مارس ١٨٩٥ عن مذابح موش سلّطت فيها الأضواء على «شهادة أحد الشهود الذين كانوا مختبئين» ورأى الجنود وهم «يقتلعون عيون قسين كانا على شفا الموت يصرخان متوسلين إليهم أن يقتلوهما، لكن الجنود أجبروهما على الرقص، بينما كانا يصرخان من الألم...»[١٣].

ويعكس هذا الاهتمام بجلاء مكانة رجال الدين فى المنظومة المجتمعية

المسيحية ودورهم المؤثر فى تحريك الجماهير. وفى هذا النحو، أولت لجنة التحقيق فى مذابح ساسون عناية خاصة بشهادات وإفادات «العديد من القساوسة الأرمن»[١٤]. أكثر من هذا، كانت الإدارة العثمانية على وعى بفاعلية دور رجال الدين المسيحيين على نحو ما تُؤكده سياسة أنيس باشا والى ديار بكر آنف الذكر؛ إذ بمجرد توليه الحكم، أجبر رؤساء الطوائف المسيحية بالتوقيع على برقية يُعربون فيها للسلطان عن شكرهم من أجل تعيين الوالى الجديد. بيد أن اتباع العنف معهم أدى إلى «إثارة السخط بين الطوائف المسيحية» على عكس ما كان يرجوه الوالى[١٥].

وإذا كان رجال الدين قد تبوأوا مكانة رفيعة فى المجتمع الأرمنى، فقد احتلت الكنيسة موقعاً بؤرياً فى حياة الأرمن؛ إذ تُعد بمثابة الملاذ الآمن لاسيما زمن المحن والشدائد . وحسب «الديلى نيوز»: هرع الأرمن - مراراً وتكراراً - إلى «داخل كنائسهم من أجل الحصول على الحماية»[١٦]. ولجأ بعض الأرمن إلى كنيسة فى حى جالاتا بالأستانة «خشية أن يتلقوا نفس المصير الذى لحق بغيرهم من الذين على نفس ديانتهم»[١٧].

بيد أن احتماء الأرمن بالكنائس لم ينجهم من «مصيرهم المحتوم على أيدى المسلمين». ففى قرية أندرياس «... تم حرق عدد من النساء العجائز والفتيات والأطفال الذين فروا إلى داخل الكنيسة أحياءً..»[١٨]. وفى خربوط، لجأ «٦٠» مسيحياً إلى كنيسة البلدة للاحتماء بها. ولفترة وجيزة، شعروا بأنهم فى أمان. وفجأة، حوصرت الكنيسة بعدد كبير من الأكراد

الذين حطموا أبوابها واقتحموها واقتادوا «المسيحيين» واحداً تلو الآخر إلى خارجها. ودون أدنى اهتمام ببكاء الأطفال وصرخات النساء، قتلوهم إما رمياً بالرصاص وإما طعناً بالخناجر. وكان الراعى البروتستانتى أول الضحايا ، وحث الباقين على الموت كـ«مسيحيين» و«شهداء». ونتيجة لهذا كله، تحولت الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية إلى جامع وتحولت الكنيسة الأرمنية البروتستانتية إلى إسطبل(١٩).

وفى هذا المضمار، يبلور ما حدث فى الكنيسة الأرمنية بالرها مجمل الأفكار السابقة؛ إذ طبقاً لرواية فيتزموريس لفيليب كورى: فى مساء يوم السبت ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ ، لجأت مجموعة من الرجال والنساء والأطفال الأرمن إلى «كاتدرائيتهم الرائعة طلباً للحماية». وقد أقاموا بداخلها قداسهم الذى صار «القداس الأخير». وقد أمضى هؤلاء «الضحايا» ليلتهم فى الكاتدرائية ولحق بهم صباح يوم الأحد عدة مئات آخرين «ظنوا جميعاً أنهم سيجدون الحماية داخل مبنى آمن من شر الغوغاء المسلمين حتى وهم فى قمة التطرف». وقد ضم المبنى حوالى ثلاثة آلاف نسمة عندما هجم الغوغاء عليه. وحسب فيتزموريس: «أطلقت المجموعة المهاجمة النار أولاً على النوافذ ، ثم اقتحموا الباب الحديدى وراحوا يعملون على ذبح كل مَنْ فى المبنى... وبعد التخلص من الرجال واختطاف بعض النساء الصغيرات، نهبوا قبو الكنيسة ومذبحها وسرقوا الزينات التى تكسو الجدران... كما دمروا الأيقونات واللوحات الجدارية

وهم يُنادون بسخرية على المسيح مطالبين إياه بأن يُثبت أنه نبى أعظم من محمد...»[٢٠] .

ولم تقتصر رؤية الأدبيات لـ «سخرية» الإسلام / المسلمين من المسيحية / المسيحيين عند هذا الحد ، بل تجاوزته إلى السخرية من «الصليب» - رمز المسيحية المقدس - وتدنيسه وإسقاط الأفكار والمفاهيم الأيديولوچية والسياسية عليه . وفى هذا الاتجاه ، نشرت «الهاليفاكس هيرالد» لقرائها خبراً فى ١٣ يونية ١٨٩٥ ذى دلالات جد خطيرة . ففى صبيحة يوم الأحد ٢١ أبريل ١٨٩٥ ، اكتشف المسيحيون فى عربكير صليباً إلى جوار الكنيسة الكاثوليكية مكتوباً عليه عدة تهديدات لهم باللغة التركية . وفى صبيحة الأحد ٢٨ أبريل ، عثروا عند مدخل أحد أبواب الكنائس البروتستانتية على رأس كلب معلق عليها صليب مكتوب على أعلاه : «الإنجليز والفرنسيون والروس والأمريكان والألمان» ، ومكتوب على جسم الصليب : «يا أيها الكفرة ، لقد أصبحتم متمردين . وخلال فترة وجيزة ، سترون ماذا سيحل بكم . يا أيها الخونة أعداء الحكومة» . ووجدوا داخل الكنيسة الجريجورية بقايا كلب وصليباً معلقاً على ذيله ، ومكتوب عليه أسماء «بلغاريا وإيطاليا واليونان» بالإضافة إلى الأسماء الموجودة على الصليب البروتستانتى ، وكانت التهديدات أعظم : «لقد أصبح الأرمن متمردين وغيرهم أيضاً ، لكن الدور حان على الأرمن كى يُعاقبوا بالسيف . لقد جاء أجلكم . ولكن ، مَنْ يقبل منكم العبادة الحقة يُعطى له الأمان»[٢١] .

وبغض النظر عن الإيحاءات السياسية والأيديولوچية والدينية التى يحملها النص السالف ، فإن الفكرة ذاتها تتكرر فى نصوص متباينة . على سبيل المثال ، روى ديلون أن «جموعاً من الغوغاء المسعورين» فى طرابيزون قد أوقفوا أرمنياً أثناء عودته من أحد المخابز حيث كان يتسوق الخبز لزوجته المريضة ولأسرته . وبعد سلسلة من السخريات والانتهاكات «قطعوا يديه ... وسألوه إذا كان يرغب فى ورقة وقلم من أجل الكتابة لزوجته ، وطالبه آخرون برسم الصليب بذراعيه أو برجليه وهو لايزال محتفظاً بهما ، بينما طلب منه فريق آخر الصياح بصوت أعلى على أمل أن يسمعه ربه وهو يستغيث طالباً النجدة» . وسأله البعض : إذا كان إلهكَ هو الله ، فلماذا لا يأتى لنجدتك ؟! وقد علّق - والكلام مازال لـ ديلون - أحد المسلمين الأتقياء من المتفرجين مازحاً : «لن ينطق بعد الآن بالكفر» . وبعد التمثيل به ، قالوا : «فلتذهب روحه إلى الجحيم»[٢٢] .

وبجانب هذا ، حملت مقالة ديلون جملة توصيفات للمسيحيين أوردها على ألسنة مسلمين ؛ إذ يؤكد مراراً تعليقهم على مقتل أى أرمنى بالقول : «وبناقص كلب مسيحى» . وفى أرضروم ، روى أن أرمنياً عندما وقع فى أيدى الغوغاء تضرّع إليهم بأنه دائماً كان يعيش فى سلام وسط جيرانه من المسلمين ويُحبهم بكل إخلاص . بيد أن السوقة الملتفين حوله طعنوه بالخنجر وقطعوا جزءاً من لحم جسده وعرضوه للبيع وهم يُنادون : «لحم ممتاز طازج ورخيص الثمن» . ويرد البعض الآخر من المتفرجين بمرح : «مَنْ يشترى لحم كلب جيد ؟»[٢٣] .

وفى المقابل ، اكتظت الأدبيات بمنظومة نعوت سلبية وسيئة وصفت بها المسلمين ؛ منها على سبيل المثال لا الحصر : الرعاع ، السوقة ، المتوحشون[٢٤] . بيد أن النص التالى يُجسِّد مجمل هذه الأوصاف . فقد كتب أحد المراسلين المقيمين فى الإسكندرونة شمال سورية بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ يقول : «... إن الريف حول خليج الإسكندرونة وبالقرب منه تعرض للسلب والنهب على أيدى المسلمين اللصوص ... لقد وصل حوالى سبعة آلاف من الأرمن واليونانيين إلى بلدة تشورك مرزيفان على بعد حوالى عشرة أميال من الإسكندرونة هرباً من القتلة المسلمين ... إن قطعان اللصوص فى هذه الأنحاء لا يتم التعرض لهم إطلاقاً من جانب القوات التركية ...»[٢٥] .

وعلى هامش هذه التوصيفات الحادة للمسلمين ، انتقدت الأدبيات مجمل الحضارة الإسلامية واصفة إياها بـ «الحضارة الهمجية» . وحسب الجريدة الكندية : «إن سوء الإدارة الحكومية والمذابح التى ارتكبها المسلمون فى حق الأرمن وعذاب شعب مسيحى قد ترك تأثيراً عميقاً ليس فقط على بريطانيا المسيحية ، ولكن على كل بلد متمدن» . وصوَّبت ذات الجريدة سهام النقد اللاذع إلى القيادات والنخبة الأوربية على سلوكها السلبى إزاء المذابح الأرمنية : «... إن قيصر وشيشرون وماركوس أوريليوس وبيريكليس وسقراط كانوا سيضعون وجوههم فى الأرض ازدراءً لسياسيى أوربا الحقراء الذين أقسموا على تمثيل مشاعر حضارة مسيحية»[٢٦] .

الهوامش

(١) The Halifax Herald: Thursday, 20 August 1895, P.5.

(٢) Ministère des Affaires étrangères: Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 41, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople. à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Péra, le 4 Avril 1895.

(٣) The Halifax Herald: Thursday, 13 June 1895, P.6.

(٤) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P.13, 15.

(٥) Blue-Book: Turkey, London, 1896, No.5,Correspondance relating to the Asiatic provinces of Turkey, Report of British Vice-Consul Fitzmaurice to sir Phillip Currie, Urfa, 16-3-1896.

(٦) The Times: 6 November 1895.

(٧) The Halifax Herald: Thursday, 20 August 1896, P.5.

(٨) Ibid: Thursday, 12 December 1895, P.1.

(٩) Ibid: Tuesday, 26 November 1895, P.1.

(١٠) Ibid: Wednesday, 2 January 1895, P.1; Saturday, 12 January 1895, P.1.

(١١) Ibid: Wednesday, 5 December 1894, P.4.

(١٢) Ibid: Friday, 21 December 1894, P.2.

(١٣) The Daily Teleghraph: 19 March 1895.

(١٤) Affaires arméniennes: Numéro 41, Op. Cit.

(١٥) Ibid: Numéro 118.

(١٦) The Daily News: 16 October 1895.

(١٧) The Halifax Herald: Monday, 9 December 1895, P.1.

(١٨) Ibid: Thursday, 12 December 1895, P.1.

(١٩) Ibid: Monday, 16 December 1895, P.1.

(٢٠) Report of British Vice-Consul Fitzmaurice to Sir Phillip Currie, Urfa, 16-3-1896.

(٢١) The Halifax Herald: Thursday, 13 June 1895, P.6.

(٢٢) Dillon: Op.Cit., P.163.

(٢٣) Ibid.

(٢٤) The Halifax Herald: Thursday, 13 June 1895, P.6; Thursday, 17 October 1895, P.6; Monday, 30 October 1895, P.1.

(٢٥) Ibid: Tuesday, 3 December 1895, P.1.

(٢٦) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P.13, 15.

الفصل السادس

موت المسيحية وحياة الإسلام

أثارت الأدبيات قضية جد شائكة مؤداها أن السياسة العثمانية فى ردائها الإسلامى ترمى إلى إفناء المسيحية فى الشرق بالقضاء على الجنس الأرمنى . وفى هذا الصدد ، ثمة كتابات حذرت الرأى العام الغربى من أن أمر المذابح الأرمنية يتعلق بـ «كل مستقبل الدين المسيحى والأنشطة المرتبطة به ؛ إذ أن المشكلة المعلقة الآن تحمل بين طياتها حياة أو موت المسيحية فى الشرق»[١] . وانعقدت اجتماعات للإعراب عن التعاطف مع «الأرمن المسيحيين القتلى والمذبوحين والمطرودين من ديارهم على أيدى المسلمين» . وقد خرجت هذه الاجتماعات برؤية مفادها أن «الهدف المؤكد للأتراك والعصابات الكردية المثارة بـ «التطرف الإسلامى هو القضاء على المسيحية الأرمنية»[٢] .

وإثر المذابح الأرمنية ، استدعت الأدبيات الغربية التاريخ الدموى الذى صاحبَ نشر المسيحية منذ زمن دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥م) وحتى المذابح الأرمنية (١٨٩٤ - ١٨٩٦) . وبعد استعراض سيرة المسيحية ومسيرة شهدائها ، أقرت الأدبيات بأن المذابح الأرمنية هى «الأكثر لعنة فى التاريخ» ، لأنها «سوف تحط من شأن المسيحية ، وتُعرقل نمو المجتمع المتحضر» . كما أنها ليست مجرد جريمة وحماقة ، لكنها ضربة قاضية للعالم والحضارة والإنسانية تحت شعار «العصبية المحمدية»[٣] .

وفى ذات المسار أيضاً ، استدعت الأدبيات مكانة أرمينية والأرمن فى تاريخ المسيحية . وحسب «الهاليفاكس هيرالد» أن أرمينية هى «هضبة آسيا

الصغرى وعلى حافتها جبل آراراد ، وهى ذات أهمية جغرافية بوصفها مهد الجنس البشرى ولوفاء شعبها طوال العصور المسيحية ومواقفها البطولية من أجل نصرة الدين . إن الفظائع التى ارُتكبت مؤخراً شهدت مجموعة من البطولات جديرة بأن تُذكرنا بعصور الشهداء»(٤) .
وبخصوص الكنيسة الأرمنية ، ذكرت عين الجريدة أن «أكثر من تلميذ من تلاميذ المسيح بشروا بالديانة فى أرمينية . وقد انتشر الإيمان بها فى هذا البلد وأصبح راسخاً حتى وقتنا الحاضر . وقد تمت رسامة أول مطران أرمنى قبل تاريخ عقد مجمع نيقية (٣٢٥م) بكثير . إن الكنيسة الأرمنية فى منهجها وسياستها تقترب كثيراً من الكنائس الإصلاحية على عكس الكنيستين اليونانية أو اللاتينية . ويُمثل تاريخ الكنيسة الأرمنية سلسلة من العذابات الرهيبة والمستمرة كُتبت بدموع القديسين ودماء الشهداء»(٥) .

وجدير بالتسجيل هنا أن الأدبيات الغربية نظرت إلى الأرمن ، فى وقت تلتهب فيه المشاعر الدينية وتتصادم المصالح ، على أنهم «رسل الحضارة الغربية فى الأناضول» . ففى هذه الأنحاء البعيدة والمترامية فى آسيا ، وطبقاً لمارسيل لير : «كان الأرمن ومنذ ٢٠٠٠ سنة ممثلى الحضارة الغربية أولاً بكونهم مسيحيين وثانياً بانتمائهم الثقافى . ولكن بعد أن أصبحوا تحت الاحتلال العثمانى ، صار تاريخهم عبارة عن سيرة حافلة بالشهداء»(٦) . ويُشير أرنولد توينبى إلى أن الأرمن «من أعرق السلالات المتحضرة التى استوطنت آسيا الصغرى ... ومن أوفرها حيوية ... وهناك ،

قـامت مملكة أرمنية قـوية متـحضـرة ، وكـانت أول دولة فى العالم تعـتنق المسيحـية ديناً قومياً لها . وقـد حافظت الكنيسة والشعب على تقـاليدهما بحيوية لا نظير لهـا فى وجه موجات متلاحقة من الغـزوات الخارجية التى تعرضت لها من كل حدب وصوب»[٧] .

وقد ردت بعض الأدبيات «التفوق الأرمنى» فى المنظومـة العثمانية إلى اعتناق المسيحية . وعلى هذا المنوال ، قـدمت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الأرمن إلى قرائهـا على أنهم التجـار والوكلاء فى الشـرق ، وأنهم شعب صبـور وأمين ومنتج ومـقتـصد «وسـر تفوقـهم على أرباب أعمـالهم من البـرابرة الأتراك هو عـقــيـدتهم المسـيـحـيـة القـوية وتمسكـهم بالكتـاب المقدس»[٨] . كما وصف مالكولم ماك كول هذه العلاقة فى مقالته البحثية المطولة عن «مـذابح القسـطنطينية (الأسـتانـة) والدروس المستـفادة منهـا» المنشـورة بالمجلة المعـاصـرة إبان خريف ١٨٩٥ . إذ طـبقـاً لرؤيتـه ، شنت السياسة العثمانيـة حرباً شرسة على مدارس الأرمن وحرياتهم الدينية لأن «التـعليم يوسِّع المدارك وينمى الـعقل ، والمسـيـحـية دين الأمل والـتقـدم والتسامح» . ولـذا ، وضعت الإدارة العثمانيـة التقدم الثقـافى تحت الرقابة والحصار وحرَّمت الوعظ والحديث عن «البشارة» ؛ أى المسيحية . والأسوأ ، حسب ماك كول : فرض الإسلام على الأرمن لمحو هويتهم المسيحية[٩] .

ولعل مـلاحظة ماك كـول الأخيـرة تُثير قضـية جـد خطيرة مابرحت تُفجرها الأدبيـات الرسمية وغـير الرسمية، مـؤداها أن المسلمين ، حكومة

وشعباً ، قد فرضـوا الإسلام عنوة على الأرمن ليكون بمثابة «طوق النجاة» من المذابح . وفى هذا الصدد ، وصـفت الأدبيات الأرمن العثـمانيين بأنهم «يُشكلون سكاناً مسيحيين مـحاصرين بالسكان المسلمين من كل الجهات» . وبسبب قيود العثمانيين ومضايقاتهم ، اضطر «الكثيرون - من أجل النجاة بحياتهم وممتلكاتهم - إلى اعتناق الإسلام»[١٠] .

ويُلاحظ أن الخطاب الغربى بخصوص أسلمة الأرمن لجأ إلى استخدام صيغ المبنى للمجهول أو تعبيرات عامة . على سبيل المثال ، ذكرت «الديلى نيوز» اللندنية أن : «العديد من أعيان كوش الأرمن قد أُجبروا على اعتناق الإسلام بغية إنقاذ أرواحـهم وممتلكاتهم وشرفهم وزوجاتهم وبناتهم»[١١] . ورغم العنوان المثير الذى تصـدر الصفحة الأولى من جريدة «الهـاليفاكس هيـرالد» الكندية فى عـددها الصـادر يوم السـبت ٣٠ نوفـمبـر ١٨٩٥ : «اعتنـاق الإسلام أو السيف هـذا هو الخيار المتاح أمام الأرمن» ، فـإننا لـم نعثـر فى تفاصيل الموضوع إلا علـى عبارة واحدة فـقط وردت على النحو الآتى : «ويُقال أن الناجين من مذابح عربكيـر وموش وخربوط قد خُـيِّروا بين أمرين ؛ إما الإسـلام وإما السيف»[١٢] . وبعد ثلاثة أيام ، نشرت عين الجريدة فى سياق مـتابعـتها للأحـداث الأرمنية أن الأكـراد قد حـاصروا وعزلوا أقـاليم ديار بكر ومالاطيه وعـربكير وعينتـاب وبالو ودمروا «٣٥» قرية ، وفـجأة «اضطر آلاف السكان إلى اعـتناق الإسلام نتـيجة الضـغوط التى مورست ضدهم»[١٣] .

ورغم استخدام صيغ مجهولة ومصطلحات عامة على النحو آنف الوصف ، فيُلاحظ أن الأدبيات كلها قد أجمعت على أن «الأسلمة» استهدفت المرأة الأرمنية ، وكذا الطفل ، بالأساس . وفى هذا المنحى ، ثمة رباط عضوى وثيق بين فرض اعتناق الإسلام واغتصاب المرأة . ففى بيتليس ، وتحديداً فى خريف عام ١٨٩٤ ، وحسب شهادة ميريه نائب القنصل الفرنسى بديار بكر ، أُجبرت الأرمنيات الحسناوات «لمرات عديدة على الامتثال لشهوات الجنود» ، وبعد ذلك «أُخبرن بأن فى إمكانهن البقاء على قيد الحياة إذا قمن بتغيير دينهن» . وقد تساءلن : «لماذا يجب علينا إنكار المسيح ؟ لا شئ يدعونا إلى هذا أكثر من هؤلاء ، وأشرن إلى جثث أزواجهن وأخواتهن الجاثية . وجاء الرد : اقتلونا نحن أيضاً . وقد كان»[١٤] .

وبخلاف نسوة بيتليس ، ثمة حالات أخرى تُشير إلى تشبث «الأرمن بمسيحيتهم وعدم الخضوع لقبول الإسلام» ؛ إذ طبقاً لما نشرته «الهاليفاكس هيرالد» : هرب عروسان حديثا الزواج إلى أعلى «أحد التلال» ولحق بهم الجنود ووعدوهما بـ «الإبقاء على حياتهما شريطة أن يتركا المسيحية ويعتنقا الإسلام» . ورغم علمهما بأن الموت المرعب المؤكد ينتظرهما بلا محالة ، فإن ذلك لم يجعلهما ينكرا المسيح . وقد علقت الجريدة على هذه الحالة وغيرها بأنها تنشد «القضاء على الآلاف من الأرمن ليس لسبب إلا لكونهم مسيحيين»[١٥] .

ورغم هذه الحالات ، فإن توينبى - مثلاً - يرى أن النساء لم يتعرضن للقتل ؛ إذ استبقين لمصير «أشد إذلالاً وتحقيراً عندما ضمهن المسلمون إلى أجنحة الحريم أو باعوهن كجوارى ومحظيات . ثم أُكرهن على اعتناق الإسلام بالقوة ، ولم يسمح لهن بمشاهدة ذويهن وأزواجهن . وفجأة حُكم على هؤلاء المسيحيات بـ «العبودية والعار والارتداد عن الدين»(١٦) . وفى ذات القناة ، أدلى ديلون بدلوه قبل توينبى قائلاً : «... وينتهى بهن الأمر إلى اعتناق الإسلام ليس من أجل السعى وراء مكسب خسيس ، ولكن بغية تفادى العودة إلى المنزل بالعار والإحساس بأنهن عاهرات وساقطات ، وبغية الهروب من نظرات الخزى فى أعين أقاربهن ومن أحبائهن ... ولهذا كله قبلن السم الزعاف ...»(١٧) .

وعلاوة على حالات الأسلمة المرتبطة بالاغتصاب - ويبدو أنها ليست بظاهرة - تطرح الأدبيات أنماطاً أكثر شيوعاً لأسلمة المرأة والأطفال . ففى منتصف ديسمبر ١٨٩٥ ، نشرت «الهاليفاكس هيرالد» تحقيقاً مطولاً على صدر صفحتها الأولى عن «التحويل إلى الإسلام بحد السيف» . وقد استندت الجريدة فى تحقيقها إلى «أخبار من الداخل» تُؤكد أن التحويل الجبرى من المسيحية إلى المحمدية يُمارس فى كل مكان ، وبمقتضاها اتضح أن النساء والأطفال الذين فقدوا الأزواج والآباء ودُمرت ديارهم ، «قبلوا» الإسلام بدلاً من التشرد ، ومن ثم ، ضمان الإيواء والغذاء فى بيوت الأتراك . ولتأكيد ما وصلت إليه الجريدة ، استشهدت بنسوة

قيصرية اللاتى فقدن عوائلهن - حوالى ألف شخص - ضحية المذابح وتم «تخييرهن بين اعتناق الإسلام أو تقطيعهن إرباً أو اختطافهن» . وبذا ، قبلن الإسلام رغماً عنهن بغية البقاء على قيد الحياة[18] . وإزاء هذه الحالة ، أخذ الدبلوماسيون الغربيون «يشجبون» التحويل الجبرى للأرمنيات إلى الإسلام[19] .

وبالإضافة إلى حالات الأسلمة التى اتسمت بنوعنة وسيطرة استئثارية أنثوية ، ثمة حالات أخرى استهدفت مذهباً دينياً بذاته . وفى هذا المقصد ، تجدر الإشارة إلى تناقض المصادر وتضاربها . ففى نوفمبر ١٨٩٥ ، وعلى صفحات «المجلة المعاصرة» الصادرة بلندن ونيويورك ، أقر ماك كول بأن المذابح ، وما نجم عنها من أسلمة ، راهنت على الأرمن الأرثوذكس فقط ؛ إذ أنهم - على النقيض من الأرمن الكاثوليك والبروتستانت - غير محميين من نظرائهم الغربيين[20] . وفى مطلع عام ١٨٩٦ ، نشرت «الهاليفاكس هيرالد» خطاباً من مرعش فحواه أن الأرمن البروتستانت فى قرية أباستان قد تحولوا إلى الإسلام جماعات كـ «وسيلة من أجل النجاة بأنفسهم» رغم أنهم يحظون برعاية الإرساليات البروتستانتية والحكومات الراعية لها . ونتيجة لشدة «وقع الخبر» ، تظلم ماغاكيا أورمانيان بطريرك الأرمن الأرثوذكس بالأستانة (١٨٩٦ - ١٩٠٨) لدى الباب العالى واحتج ضد «التحويل الجبرى للأرمن» . ورسمياً ، أعلن الباب العالى أن «البروتستانت» أحرار تماماً فى العودة إلى معتقداتهم . أكثر من هذا ،

مابرحت الأوامر والتعليمات تُرسل إلى السلطات العثمانية بآسيا الصغرى مشددة على رفض طلب «أى أرمنى يُعرّب عن رغبته فى اعتناق الإسلام»[٢١] .

ورغم شفافية الموقف العثمانى الرسمى بصدد أسلمة الأرمن ، فإن الواقع العملى كان يسير فى الاتجاه المعاكس . ففى ٣٠ يناير ١٨٩٦ ، نشرت الصحافة المعاصرة برقية من سكان بيرچيك بقيليقية إلى قصر يلديز من «زعماء الأرمن الجريجوريين والبروتستانت والكاثوليك يُعلنون فيها عن رغبة كل أرمن البلدة فى اعتناق الإسلام»[٢٢] .

ومع أن القنوات الإعلامية قد نعتت هذه البرقية بأنها «مزورة» ، فإن الدوائر الدبلوماسية تُؤكد على مصداقية معناها وفحواها . ففى المراسلات الرسمية التى دارت بين كومبون وهانوتو ، أكد السفير للوزير حدوث العديد من حالات تحويل المسيحيين عنوة إلى الإسلام إثر الرعب الناجم عن المذابح . وأشار إلى أن هذه الظاهرة قد «أُجريت فى كل أنحاء البلاد على أيدى المسلمين الذين مازالوا يُمارسون على البؤساء المحولين ضغوطاً قاسية ويُهددون مَنْ يبدى منهم الرغبة فى العودة إلى عقيدته الأصلية بمعاقبته كمرتد» . وقد أوضح كومبون بأن هذه الظاهرة ملموسة فعلاً فى فان وديار بكر ومرعش وتقريباً سائر أنحاء الولايات المخضبة بالدماء إثر المذابح ، بيد أنها قد اتخذت منحى جد خطير فى بعض

الأقـاليم وعلى رأسـهـا بيـرچيك . ولذا ، فـإن الوضع هناك شـائك جـداً ويستدعى «الانشغال به»[٢٣] .

وتتناقض المصادر بـشدة فيـما بينها بخـصوص إجمـالى أعداد الأرمن الذين اعـتنقوا الإسـلام كـرهاً . ففى المصـادر الوثائقـية الـرسمـية ، قـدَّر الدبلومـاسيـون أعـداد المتحـولين بحـوالى سـتة آلاف نســمة فـقط منهم «٤٣٠٠» أرمنى فى بيرچيك و «٩٠٠» فى آدى يامان وضواحيها و «٥٠٠» فى الرها و«٢٠٠» فى سـفـيــرك وعـدة مـئـات فى أباسـتـان وضـواحى مرعش[٢٤] . وقد بالـغت مصادر أخـرى فى تقديـر الأعداد . على سـبيل المثال ، قدَّر چاك دو مـورجان «تحويل مائة ألف بالقوة إلى الإسـلام وأكثر من مائة ألف فتاة اختطفن وأُرسلن إلى الحريم»[٢٥] .

ومـهـمـا تأرجحـت الأرقام بين الـتقلـيل والتـهويـل ، فإن البـصـمـة الاسـتدلاليـة السلبيـة التي تركتـها فـى العقل الجـمعى الغـربى توحى بأن الإسلام الدمـوى قد فـرض نفسـه بالقوة والإرهاب على الأرمن المـسالمين المغلوبين على أمرهم واضطرهم إلى التدين به . وبترسيخ هذه الصورة فى المخيلة الغـربية ، فـإن السؤال المحورى الـثانى الذى يطرح نفسـه هنا : مَنْ المسئول عن صناعة هذه الصورة ؟ .. يُجيب الفصلان السابع والثامن .

الهوامش

(١) The Halifax Herald: Thursday, 13 June 1895, P.6.

(٢) Ibid: 3 January 1896. P.8.

(٣) Ramsay, W.M.: "Two Massacres in Asia Minor", the Contemporary Review, New York, London, September 1896, P.55.

(٤) The Halifax Herald: Saturday, 14 December 1895, P. 15.

(٥) Ibid: Friday, 3 January 1896, P.8.

(٦) Léart, Marcel: La Question Arménienne à la Lumière des Documents, Paris, 1913, P.5.

(٧) أرنولد .ج.توينبي : المجازر الأرمنية أو اغتيال أمة، ترجمة: جوزيف كالوستيان، لبنان، ١٩٩٧، ص ٢١.

(٨) The Halifax Herald: Friday, 3 January 1896, P.8.

(٩) MacCall, Malcolm: "The Constantinople Massacre and its lesson", The Contemporary Review, New York, London, November 1895, P.7.

(١٠) أشار الكاتب الفرنسي مارسيل ليار إلى حالات اضطر الأرمن فيها إلى اعتناق الإسلام قبل مذابح ١٨٩٤-١٨٩٦. ومنها على سبيل المثال، "أسلمة" الأرمن في أنحاء خويت وسيلفان في ولاية بيتليس عام ١٨٠٠ وفي تورتوم وأيسبير وبايبورت في ولاية أرضروم عام ١٨٢٠ وفي هامشين ويانوبل وقره ديري في ولاية طرابيزون عام ١٨٣٠.

Léart: Op.Cit., P.5.

(١١) The Daily News: Thursday, 27 December 1894, P.4.

(١٢) The Halifax Herald; Saturday, 30 November 1895, P.1.

(١٣) Ibid: Tuesday, 3 December 1895, P.1.

(١٤) Ministère des Affaires étrangères: Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 10, M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Diarbékir, le 5 Octobre 1894.

(١٥) The Halifax Herald: Saturday, 14 December 1895, P.15.

(١٦) توينبي: المصدر السابق، ص ١٦.

(١٧) Dillon: Op.Cit., P.157.

(١٨) The Halifax Herad: Monday, 16 December 1895, P.1.

(١٩) Mandelstam, André N: La Société des Nations et les Puissances devant le Probléme Arménien, Paris, 1926, P.39.

(٢٠) MacCall: Op.Cit., P. 7.

(٢١) The Halifax Herald: Saturday, 4 January 1896, P.1.

(٢٢) Ibid: Friday, 31 January 1896, P.1.

(٢٣) Ministère des Affaires étrangéres, Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 201, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étragnères, Péra, le 14 Mai 1896.

(٢٤) Ibid.

(٢٥) Morgan, Jacques de: Histoire du peuple arménien, Paris, 1919, P.267.

الفصل السابع

النظام العثماني شريكاً

لاريب أن السياسة العثمانية الرسمية تتحمل نسبياً مسئولية صناعة الصورة سالفة الوصف فى الفصول الخالية من عدة زوايا . ففى الابتداء ، وعلى مستوى المصطلحات ، استخدمت البيانات العثمانية التوضيحية والتفسيرية الموجهة إلى الغرب مصطلح «مسلم» للدلالة على الضحايا من الأتراك والچراكسة والأكراد وغيرهم على أيدى «الأرمن» .

مثلاً ، فى ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ ، تلقت الدوائر الأمريكية الرسمية بياناً عثمانياً عن الأحداث الأرمنية ، ومما ورد فيه : «قام مثيرو الشغب من الأرمن فى زيتون بمهاجمة قرية شينكورهيسيار وقتلوا بها ٣٥ مسلماً وفروا هاربين ومعهم سلاح أهل كفر دينجول المسلمين وماشيتهم وممتلكاتهم ...»[١] . وبعد شهر تقريباً ، أرسلت الخارجية العثمانية بياناً آخر جاء فيه : «... إن الفوضى التى حدثت الشهر الماضى أظهرت بوضوح أنها لم تكن ذات طابع عام على الإطلاق . فلم يكن لدى اليونانيين ولا الأرمن الكاثوليك ما يشتكون منه من المسلمين الذين كان هدفهم الوحيد هو الانتقام من الاعتداء الذى خطط له طويلاً الثوار الأرمن»[٢] . وعلى مستوى العلة ، ردت البيانات العثمانية «الشرارة الأولى» إلى الأرمن واعتبرتهم «السبب الرئيسى» و «المسئولين» عن إثارة المسلمين مما أدى إلى اندلاع الاضطرابات والفوضى وأحداث الشغب[٣] .

بيد أن «أخطر» ما لجأت إليه الإدارة العثمانية لتبرير سياستها القمعية وتفسير الممارسات الشعبية الدموية ضد الأرمن هو «اتهام الأخيرين بالهجوم المسلح على المساجد والمصلين أثناء الصلوات» . وتقريباً ، لا

يخلو أى بيان عثمانى رسمى من هذا الاتهام . ففى بيان ١٢ نوفمبر خالى الذكر ، وعن سبب اندلاع مذابح ديار بكر ، ذكر البيان أنها وقعت «نتيجة إطلاق المتمردين النار على المساجد أثناء أداء الصلاة وهجومهم بالأسلحة على المسلمين»[٤] . وبعد أقل من أسبوع ، بعثت الخارجية العثمانية إلى الدوائر الأمريكية ببيان جاء فيه : «... ولقد هاجم الخارجون الأرمن فى مارسوفان اثنين من المسلمين أثناء توجههم إلى المسجد وجرحوهما . ولذا ، عمت الفوضى بعد هذه الحادثة الاستفزازية»[٥] .

ويُلاحظ أن الأوساط الدبلوماسية أولت اهتماماً ملموساً بمسألة هجوم الأرمن على المساجد والمصلين . ففى المراسلات التى دارت يوم ٢ نوفمبر ١٨٩٥ بين كومبون السفير الفرنسى بالأستانة وبين ميريه نائب القنصل الفرنسى بديار بكر ، تساءل السفير : «يدّعى الصدر الأعظم أن الصراع نشب نتيجة هجوم الأرمن على المساجد ، هل هذا صحيح؟» . وفى نفس اليوم رد عليه نائب القنصل بقوله : «منذ عدة أيام يُعد المسلمون لمذبحة ، وقاموا بتنفيذها بمحض إرادتهم ودون أى شىء يدعو إلى استفزازهم . إن اجتياح الأرمن للمساجد ليس إلا خبراً مختلقاً جملة وتفصيلاً»[٦] .

واعتماداً على هذه المعلومات ، انتقد السفير الفرنسى بالأستانة يوم ٤ نوفمبر ١٨٩٥ الباب العالى فى رسالته الموجهة إلى سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية . وحسب كومبون : «... ثبت بشكل قاطع مدى زيف النية التى بيتها الباب العالى من أجل إلصاق تهمة القيام بدور مثيرى الفتن بالأرمن . وسبق خلال العديد من المواقف أن ردّ الباب العالى على

ملاحظات السفارة ، بأنه وفق معلومات الولاة ، كان الأرمن قد قاموا باقتحام المساجد والهجوم على المسلمين بالسلاح . ورغم أن الباب العالى يعرف أكثر من أية جهة أخرى بأن هذه الادعاءات كاذبة ، فإن السفارة تحتج رسمياً ضد اتهام يهدف إلى تحويل الأنظار عن المدبرين الحقيقيين للأحداث الدامية التى وقعت فى مدينة ديار بكر وغيرها من المدن»[٧] .

وبعد يومين من هذه الرسالة ، علقت جريدة «التايمز» على مسألة هجوم الأرمن على المساجد والمصلين بقولها : «لا أحد ممن يعرفون البلاد معرفة جيدة يستطيع أن يصدق ، ولو للحظة ، أنه فى الإمكان أن يقوم الأرمن بمهاجمة المساجد»[٨] .

وإذا كانت مسألة هجوم الأرمن على المساجد تُعد «أخطر» الذرائع العثمانية ، فإن الزج بالأكراد فى اللعبة العثمانية ضد الأرمن يُعد «أمكر» الوسائل . ففى ذلك التوقيت ، كانت القضية الكردية مطروحة بقوة شأن نظيرتها الأرمنية . وإذا نجح الأرمن والأكراد فى خلق شراكة ضد السلطة العثمانية ، باتت الأخيرة فى مأزق جد حرج ؛ ولذا ، كان لامناص من الإيقاع بينهما وضرب أحدهما بالآخر . ولما كانت أوربا المسيحية تُؤازر الأرمن «نظرياً» ، فإنها لن تتعاطف مع الأكراد المسلمين . وفى هذا السياق ، شكلت الإدارة العثمانية فرق الخيالة الحميدية من الأكراد لكبح جماح الثورة الأرمنية . كما ألّبت الأكراد باسم الدين «الإسلامى» لمجابهة أعداء الخلافة وعلى رأسهم الأرمن «المسيحيين» الذين تحميهم الإرساليات التبشيرية ودولها . زد أيضاً أن المراسلات الرسمية الصادرة من الباب

العالى إلى الدوائر الغربية صورت الصراع الدموى الدائر فى شرقى الأناضول على أنه «حرب أهلية انخرط فيها الأرمن والأكراد ، وخلالها تُرتكب التجاوزات والفظائع من الجانبين»[٩] .

فى ظل هذه المعطيات ، انطبعت صورة الأكراد فى المخيلة الغربية على أنها «وجه آخر» للأتراك ؛ أى المسلمين ، وارتبط ذكرهم بالسلب والنهب والتدمير والاغتصاب وإراقة الدماء . وتكاد تكتظ الأدبيات بهذه المفردات وتتفق عليها . ففى الوثائق الرسمية ، أخبر ميريه هانوتو فى ٥ أكتوبر ١٨٩٤ بأن السبب الجوهرى فى التمرد الأرمنى ببيتليس يكمن فى «مضايقات الأكراد المتكررة للأرمن»[١٠] . كما قام الأكراد تحت زعامة الشيخ زيلان فى أوائل نوفمبر ١٨٩٥ باقتحام ديار بكر «وإقامة مذبحة دون تمييز للسكان المسيحيين ، كما قاموا بسلب ونهب وحرق الأحياء المسيحية ...»[١١] . وفى فان - وتحديداً يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٩٥ - قام الأكراد مرة أخرى بمهاجمة الناس ، «ومن المعتقد أنهم يفعلون هذا بأوامر من الحكومة»[١٢] . وفى خربوط ، «... استمرت الحرائق لمدة ثلاثة أيام . وقام الأكراد بحرق كل القرى المسيحية ...»[١٣] .

ولامندوحة أن الإعلام العثمانى قد أسهم نسبياً فى تحويل مجرى المذابح الأرمنية ١٨٩٤ - ١٨٩٦ إلى صراع إسلامى - مسيحى ؛ إذ أن الإدارة العثمانية قد فرضت رقابة صارمة وستاراً حديدياً على المطبوعات ونشرت «الحقائق» إما مقلوبة أو مغلوطة وإما مبتورة أو مشوهة . وقد تمخض عن استخدام الصحافة بهذه الكيفية أن وجد العامة من المسلمين ،

بل والمثقفون والأعيان فى هذا «سبباً جوهرياً لتوجيه الانتقاد إلى السلطان على فشله فى إصدار الأوامر اللازمة من أجل القضاء على المسيحيين عموماً» . وباتت الجماهير المسلمة فى آسيا العثمانية تعتقد بأن الأرمن قتلوا ونهبوا «أعداداً كبيرة من المسلمين» مما يُبرر استدعاء القوات السلطانية من أجل فرض النظام وعقاب الأرمن . بيد أن القوى الأوربية العظمى قد تدخلت «للحيلولة دون فرض النظام» . ليس هذا فحسب ، بل باتت هذه الجماهير تعتقد أن السفن الحربية الأجنبية جاءت إلى البوسفور لتشجيع المسيحيين على التمرد . وبذا ، تشكلت فى العقل الجمعى العثماني (الإسلامى) صورة مفادها أن المسيحيين يستعدون للقضاء على المسلمين ، ومن ثم ، يجب على المسلمين أن يقوموا بضربة استباقية ويقضوا على المسيحيين . ولاشك فى أن «التسريب الرسمى للأخبار الزائفة عبر الصحافة» قد أذكى نار الجهلاء وتسبب فى اندلاع الشغب والفوضى[١٤] .

ورغم هذه الصورة النمطية التى استأثرت بالرؤية الغربية ، فإن الأدبيات ذكرت غير مرة بأنه «... ومن أجل شرف الشعب المسلم يجب أن نقول بأننا سمعنا من كل الأشخاص الذين كانوا على مسارح الأحداث فى كل مكان وردت إلينا تفاصيل عنه ، أنه حدث فى كثير من الحالات أن قام خلالها المسلمون بإيواء الأرمن وإنقاذهم من الموت . وبالقرب من طرابيزون قاموا بإنقاذ قرية كاملة ...»[١٥] .

(١) The Halifax Herald: Wednesday, 13 November 1895, P.1.

(٢) Ibid: Friday, 13 December 1895, P.8.

(٣) Ibid: Wednesday, 16 October 1895, P.6.

(٤) Ibid: Wednesday, 13 November 1895, P.1.

(٥) Ibid: Tuesday, 19 November 1895, P.1.

(٦) Numéro 118, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, Péra, 2 November 1895; M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, à M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, Diarbékir, 2 Novembre 1895.

(٧) Ibid: M.P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à S.Exc. Saïd-Pacha, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 4 Novembre 1895.

(٨) The Times: 6 November 1895.

(٩) The Halifax Herald: Friday, 10 December 1894, P.4.

(١٠) Numéro 10, M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Diarbékir, le 5 October 1894.

(١١) The Halifax Herald: Thursday, 7 November 1895, P.1.

(١٢) Ibid: Friday, 29 November 1895, P.1.

(١٣) Ibid: Tuesday, 3 December 1895, P.1.

(١٤) Ibid: Monday, 30 December 1895, P.1.

(١٥) Ibid: Saturday, 30 November 1895, P.3.

الفصل الثامن

الغرب والشراكة الكبرى

وإذا كانت الدولة العثمانية قد تحملت مسئولية صناعة الصورة على النحو آنف التفصيل ، فإن الغرب - فى المقابل - يتحمل المسئولية بنسبة أكبر . إذ بالمثل تماماً ، استخدمت الأدبيات مصطلح «المسيحيين» بدلاً من الأرمن . وعلى ذكر المذابح الأرمنية ، طرحت صورة مغلوطة للرأى العام الغربى عن أوضاع المسيحيين فى الدولة العثمانية . وفى هذا الخضم ، يذكر ماك كول الذى يدَّعى أنه «على معرفة وثيقة بتركيا» أن حياة وممتلكات رعايا السلطان المسيحيين «لا أمان لها» فى أى من أرجاء السلطنة ، فلا انصاف لهم حتى فى العاصمة ؛ إذ أن حياة المسيحى وممتلكاته وشرفه هى «دائماً وأبداً» تحت رحمة أى «مسلم حقير» يرغب فى الاستيلاء عليها . ولا يمكن للمسيحى أن يُثبت أنه تعرض للنهب حيث أن شهادته وما لديه من إثباتات لا تُقبل ضد شخص مسلم . إن قانون الشريعة الإسلامية يُحرِّم قتل الرعية الذى يدفع الجزية سنوياً من أجل منحه حق الحياة ، لاسيما وأنه برىء . ولكن فى الوقت نفسه - وحسب ماك كول - تنص الشريعة على أنه إذا قام «مؤمن» فى أى حال من الأحوال بقتل واحد من «الرعية» عمداً ، فإن القاتل عموماً لا يُقدَّم للعقاب أبداً . ويُواصل ماك كول تقديم صورته المشوهة عن مسيحيى الدولة العثمانية بقوله : «... إن الحقيقة بصراحة هى أن الحكم الإسلامى على الرعايا غير المسلمين لا يتسم بالعدل بشكل غير طبيعى ويتنافى بكل معنى الكلمة مع العدالة الطبيعية ...»[1] .

وجدير بالتسجيل هنا أن حملات جمع التبرعات التى أُديرت فى سياق دينى قد أسهمت فى تكوين صورة الأزمة الإسلامية المسيحية . وفى هذا الاتجاه ، وصفت «الهاليفاكس هيرالد» أوضاع الأرمن فى خريف عام ١٨٩٥ على النحو الآتى : «... إن اجتياح تركيا الشرقية جريمة لن يتمكن العالم المسيحى من محو آثارها . إن الوضع الحرج للمسيحيين فى البلاد بات معروفاً منذ عام مضى ...» . ولذا ، يجب ألا يبقى «العالم المسيحى ساكناً» ، ومن ثم ، لابد أن نمد أيادى العون إلى هؤلاء البؤساء الذين يتملكهم الجوع والعرى حتى الموت . وحسب الجريدة : «إن أمريكا لا يُمكنها إرسال جيوش من أجل الثأر للجريمة ضد الإنسانية ، ولكن يُمكنها أن ترسل من ثروات الأمة لإنقاذ هؤلاء المعدمين والمحطمين ... وإطعامهم وكسائهم ، ومن ثم ، إنقاذهم من الموت»[٢] .

ورغم أن الجريدة تتشكك فى أرقام الضحايا والخسائر بأرضروم ، فإنها فى منتصف ديسمبر ١٨٩٥ تقر بأن ثمة «ألف ضحية للمذابح وألف منزل حُرق ، ويظل سكانها دون وقود وطعام ومأوى وملابس شتوية ... إن نصف السكان المسيحيين ربما سيكون لديهم ما يكفى من مؤن للبقاء أحياءً . وينتظر الباقين مصير قاتم ...» . وبعد هذا الوصف للسكان المسيحيين قاطنى أرضروم ، تستغيث الجريدة بأن «مليماً واحداً فى اليوم ربما يُوفر للشخص ما يُبقيه على قيد الحياة»[٣] .

ولا يتحمل الغـرب وحده مسألة ربط التـبرعات بالدين ؛ إذ أن الأرمن أنفسـهم قد ناشدوا الغـرب باسم الدين . ففى ٦ ديسمـبر ١٨٩٥ ، أرسل أرمن الأستانة برقية إلى لندن يستغيثون فيها ببريطانيا حكومة وشعباً ، ومما جاء فيها : «إن أرمينية فى النزع الأخير ، ومازالت أعمال الإبادة مستمرة . لقد وصل عـدد مَنْ تم القضاء عليهم إلى ١٠٠ ألف نسـمة، ونجا خمـسة آلاف نسـمـة فـروا إلى الغـابات والجـبـال حـيث يـقـتـاتون على البـذور والأعـشاب . لقـد بدأ الجوع والبـرد فى اقتـناص أرواح الكثيـرين منهم . باسم الإنسانية وباسم المسيحية أنقذونا»[٤] .

وفى خط متـواز مع تداعيـات صبغ عمليـة التبرعـات بطابع مسـيحى محض ، فـإن التأثير السلبى للإرسـاليات التبـشيرية يُعـد عموداً فـقرياً فى هيكلية الصورة . وتجـدر الإشارة إلى أن الإرساليات قـد أسهمت فى هذا الميـدان سلبـياً من عـدة نواح . فـفى معظـم الأحيـان ، اسـتمـدت الدوائر الدبلوماسـية والقنوات الإعـلامية مـعلوماتهـا الأساسيـة عمـا يحدث فى الأناضول وقـيليقـية من خلال بـرقيات وخطابات أعـضاء الإرسـاليات . ولاريب أن هذه المعلومات تُهـيمن عليهـا الروح التبشـيرية وتنزلق بالرأى العـام فى خـضم الصـراع الدينى . على سـبـيل المثـال ، تعـتـرف جـريدة «الهاليـفاكس هيرالد» بفـضل كيت ب . فريزر احـدى أعضاء الإرسـالية الأمريكيـة فى فان التى مابرحـت تزودها بالأخبار تلو الأخـرى : «وسوف نتذكـر دائماً أن الآنسة فـريزر قد أسهمت بمجـموعة من الخطابات المثيرة التى أرسلتهـا منذ حوالى عام مـضى إلى الهاليفـاكس هيرالد تصف فيـها الأوضاع فى فان»[٥] .

ومن ناحيـة ثانيـة ، نتج عـن النشـاط الإرسـالى بين الأرمن انتـعـاش الأخيرين اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتميزهم عن جيرانهم الأكراد المثارين بقوة الدين . ولـذا ، أضحت مقـاومة الإرساليـات وأعضـائها - المؤازرين للأرمن - فرضـاً من منظور دينى . ففى خـربوط ، وحسب «الهاليـفاكس هيرالد» : دمر المسلمـون ممتلكات الإرسالية الكندية، وقيمتـها حوالى مائة ألف دولار ، وضربوا أحـد أعضـاء الإرسالية «بشكل رهـيب»، ثم سُجن فى بلدة فيكى على مقربة من هاچن حيث احُتجز لمدة ستة عشر ساعة قبل إطلاق سراحه . وتكرر الجريدة بأن السـبب المحورى فى هذا هو : «الكثير من الحقد تجـاه الإرساليات»[٦] . وفى مرعش ، أحـرقوا مركـز الدراسات اللاهوتيـة الأمريكية ونهـبوا مـقتنيـاته وأطلقوا النار على اثنين من الـطلبة الموجودين به فأحدثوا بأحدهما إصابة خطيرة[٧] .

وإزاء هذه الحالة ، مـافتئت الإرساليـات تستفـز المسلمين بطرق شتى . ففى حين كـان الغليان يتـصاعد فى ولاية فـان ، أصرت جـريس كيمـبال وأعضـاء إرساليـتها الأمـريكية على توزيع الإغـاثات المادية والعينـية على منكوبى الأرمن . ولذا ، سـعى المسلمون إلى عـرقلة هذه الجهـود ليس فى فان فقط ، ولكن فى بيتليس أيضاً[٨] .

ومن ناحيـة ثالثة ، زاد الإرساليون من لهـيب النار المشتعلة فى الفـضاء العثمـانى عندما أوعزوا للغرب ، حكومـات وشعوب ، بأن القضـية دينية بحتة . فـرغم الخطر المحدق بالإرساليات فى داخلية الأناضـول ، فإن أحد

أعضاء الإرسالية كتب يقول : «قد يسأل أحدهم : ألا تندم إذا لم ينسحب أعضاء الإرسالية المتواجدين فى المقار الداخلية من مراكزهم قبل هبوب الإعصار ؟ بالتأكيد لا . ما هى قيمة حياتنا ما لم تُبذل فى سبيل الكنيسة والمسيح ؟ إن حياة الآلام التى يُعانى منها إخواننا وأخواتنا الآن فى خربوط لهى دليل لمعنى لا يُمكن وصفه فى تاريخ نبل الجنس الأرمنى ... إن القديس بولس لم ينسحب ، لماذا نتردد نحن إذن فى أن نكون من ضمن هؤلاء الذين يُحققون هذه الأمنية التى كانت سبب ما تعرض له المسيح من آلام ، وهى سلامة جسده الذى هو الكنيسة ؟»[٩] .

ومن ناحية رابعة ، تسببت الإرساليات فى انتقاد الدبلوماسيين الغربيين للدولة العثمانية بشكل سافر . إذ نظراً لخطورة موقف الإرساليات ، طالب تيريل السفير الأمريكى بالأستانة الباب العالى فى منتصف نوفمبر ١٨٩٥ بضرورة «حماية الإرساليات» ، وشدد على أن الولايات المتحدة «سوف تعتبر تركيا مسئولة عن حياة أفراد الإرساليات» ، بل «مسئولة فى حالة مسّ حتى شعرة من رأس أى أمريكى»[١٠] . ورغم أن تيريل قد أثنى كثيراً على قائمقام عينتاب ومارسوفان ومتصرف أماسيا وقائد القوات فى مارسوفان على «تصرفاتهم الإنسانية والبطولية خلال الاضطرابات فى هذه الأماكن»[١١] ، فإن أعضاء الإرسالية فى مارسوفان قد أبرقوا إليه يُخبرونه بأن رجالات الحرس الذين عينهم السلطان من أجل حمايتهم «لا يُؤتمنون» ، ومن ثم ، فإن حياتهم وممتلكاتهم فى خطر . وبناءً على هذا ، رفع تيريل الأمر إلى الباب العالى الذى أصدر أمراً إلى القائد العسكرى

فى مارسوفان من أجل استبدال جنود الحراسة الذين تم تخصيصهم لحماية الأمريكيين[١٢] .

ولم يقتصر الأمر على الإرساليات البروتستانتية فحسب التى ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنه امتد - وبشكل أكثر سفوراً - إلى الإرساليات الكاثوليكية التى ترعاها فرنسا . ففى المراسلات الرسمية التى تبودلت بين كومبون وميريه فى أوائل نوفمبر ١٨٩٥ ، سأل السفير النائب عبر برقية أرسلها صباح يوم ٢ نوفمبر : «هل ضَمَنَ والى ديار بكر حماية القنصلية والمقر الكاثوليكى؟» . وإذا لم يكن قد فعل ، فتقدموا باحتجاج «شديد اللهجة» وبرهنوا للجميع «على رباطة الجأش» . وحسب تعليمات السفير : «وحتى تأتيكم القوات السلطانية ، اهتموا بضمان أمن منشاءاتنا ومواطنينا ومَنْ هم فى حمايتنا»[١٣] . وفى المساء ، أبرق إليه بتعليمات أخرى كى «يتوجه فى أقرب فرصة ممكنة إلى الآباء بصحبة بعض الضباط من أجل طمأنتهم[١٤] . وبعد يومين ، وتحديداً فى يوم ٤ نوفمبر ، بعث كومبون رسالة عنيفة إلى والى ديار بكر نظير تقصيره فى حماية الكاثوليك : «إن رأسكَ ستكون الثمن»[١٥] .

ويُلاحظ أن لهجة كومبون السافرة لم تقتصر على والى ديار بكر فقط ، ولكنها طالت سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية ؛ فقد ختم رسالته إلى الوزير يوم ٤ نوفمبر ١٨٩٥ كالآتى : «إن وجود نائب عن فرنسا فى ديار

بكر ، وكـذا ، وجـود مقـر لرجـال الدين الكابوشـينيين* والموضـوع تحت حمايتنا يفرضان على حكومة الجمـهورية واجبات وحقوقاً يُنتظر أن تُؤديها . وإذا قررت الحكومة السلطانية عدم اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة من أجل معاقبة الجناة وقمع نوايا المسلمين الذين للأسف يتم تشـجيعهم كثيراً ، فإن حكومة الجمـهورية ستكون مجبـرة على التهديد بالتدخل فى سـبيل الحمل على احـترام المسـيـحيين المهـددين فى كل مكان وبأعـداد كـبيـرة، بموجب الحقوق المخولة لها بواسطة المعاهدات**»[١٦] .

---

* كلمة *Capuchins* مشتقة من الكلمة الإيطالية *Cappucio* التى تعنى غطاءً كبيراً للرأس أو قلنسوه الراهب مـثل تلك التى يرتديهـا الرهبان . وهـم جـماعـة من الرهبان المسـتـجدين التـابعين للنظام الرهبنى الرومانى الكاثوليكى الذى أُنشىء عام ١٥٢٥ لمواجهـة تأثير حركة الإصلاح . وقد تأسس هذا النظام بشكل رسمى فـى عام ١٥٢٨ بفضل جهـود كليمنت السابع . وفى البـدء ، كان هؤلاء الرهبان يُشكلون أحد فروع نظام الفرنسيـسكان ، ولكنهم أصبحوا يُشكلون منذ عام ١٦١٩ نظاماً مستقلاً . وقـد دافعوا بحماس منقطع النظير عن البابوية فى عـصر الردة على الإصلاح ، واهتموا فيـما بعد بالحملـة الدينية الإعلاميـة الهادفة إلى تقـوية تأثير الكاثوليكية الرومـانية على الجمـاهير وأسهموا أيضاً فى العمل التبشيرى وسهلوا مهمة المستعمرين فى تقوية سلطتهم .
المعجم العلمى للمـعتقدات الدينيـة : تعريب وتحرير سعـد الفيشاوى ، الهـيئة المصرية العامـة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ١١٠ .

** كانت فرنسا أول دولة أوربية تـعقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدولة العثمـانية ، والتى بموجبها حـصلت على «امتـيازات» تجـارية ثم دينية فـيمـا بعـد خاصـة حمـاية الكاثوليك داخل أراضى السلطنة العثمانية . أُبرم أول اتفاق رسمى عام ١٥٦٩ ، وكـان تجارياً بحتاً ، ثم جُدد للمرة الثانية فى عام ١٥٨١ وللمرة الثالثة فى عام ١٥٩٧ وللـمرة الرابعة فى عام ١٦٠٤ . وخلال المرة الرابعة ، نجح الفرنسيون فى إضافـة بند متعلق بحماية الحجاج المسيحـيين المتوجهين إلى القدس وكذلك حمـاية الرهبان الفـرنسيـسكان المؤتمنين على الأراضى المقدسـة فى فلسطين . وفى عـهد لويس الرابع عشـر ، وتحديداً عام ١٦٧٣ ، تجددت الاتفـاقية الفرنسـية - العثـمانية وأُضيف إليـها بند يُعطى لفرنسا حق حمـاية الأساقفة والرهبان الكاثوليك والكنائس التابعـة لرعاياهـا فى أزميـر=

وتجدر الإشارة إلى أن تركيز الأنظمة الغربية على حماية الإرساليات والمنضوين تحت لواءاتها قد عرّضها لنقد الصحافة اللاذع . فمثلاً ، صدَّرت «الهاليفاكس هيرالد» صفحتها الأولى يوم الجمعة ١٥ نوفمبر ١٨٩٥ بالعنوان التالى : «الإرساليات فى حراسة القوات فى الوقت الذى يُذبح فيه المسيحيون على أيدى المسلمين» . وورد فى التفاصيل : «... الآن يحرس الجنود الأتراك الإرساليات فى حين أن المسيحيين الآخرين يتعرضون للمذابح على أيدى الأتراك المنحطين» . ويُعد هذا موقفاً فاضحاً للقوى الغربية المسيحية[١٧] .

وعلاوة على ما سبق ، ثمة تيارات دعت الأنظمة الغربية إلى أن تتدخل فى الشأن الأرمنى بالدولة العثمانية تحت شعار المسيحية . ففى الأوساط الأمريكية - وهى أوساط صديقة للنظام العثمانى آنذاك - ثمة أصوات قد تعالت مندِّدة بأوربا المسيحية : «كنا نثق باطمئنان - حتى شهر مضى - بأن أوربا المسيحية ستقوم بلاريب؛ لوقف هذه الروح الشيطانية والكاذبة . ولكن يبدو أن هذه الآمال قد أصبحت سراباً . ولا أحد يتصور مدى تحول تركيا إلى سلخانة أو يفهم مدى العذاب الرهيب الذى يصبه هذا الحاكم

= وصيدا والإسكندرية وغيرها ، كما اعترفت ذات الاتفاقية بحق فرنسا فى حماية الرهبان الكابوشيين واليسوعيين . وهكذا ، أُدخل مبدأ الحماية الدينية على نصوص هذه الاتفاقيات التى كانت فى الأصل تجارية بحتة . وللمزيد :

أنطوان حكيم : «الحماية الفرنسية للأقليات غير المسلمة فى السلطنة العثمانية» ، فى كتاب : الأقليات والقوميات فى السلطنة العثمانية بعد عام ١٥١٦ ، مجموعة باحثين ، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية ، الفنار ، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٣ - ٥١ .

المجرم على شعبه وعلى المسيحيين»[١٨] . وثمة مَنْ يتساءل : «هل يُمكن لحكومتنا ، بل هل يُمكن لأية حكومة تُسمِّى نفسها مسيحية أن تقف بلا حراك وتقبل الحقائق ولا تفعل أى شىء من أجل المعاقبة ومنع التكرار؟»[١٩] . وهناك مَنْ قرر بأن «اجتياح تركيا الشرقية جريمة لن يتمكن العالم المسيحى من محو آثارها . إن الوضع الحرج للمسيحيين فى الأناضول بات معروفاً للعالم منذ عام مضى»[٢٠] .

وفى الدوائر الفرنسية - وهى ليست ضد السلطنة العثمانية - تنوعت الرؤية إلى المذابح الأرمنية من منظور إنسانى ، وأحياناً سياسى ، ولكن طغت بشدة «وجهة النظر المسيحية البحتة»[٢١] . وعقب أحداث البنك العثمانى ، طالب الفرنسيون الباب العالى بتكوين «لجنة لتهدئة الأوضاع» غايتها زيارة السجون والأحياء المنهوبة والبحث عن الأبرياء الذين مازالوا يختبئون من الخوف أو أُجبروا على الفرار ، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل «إعادة الثقة للمسيحيين»[٢٢] .

وفى النطاقات البريطانية - وهى معتدلة مع دولة الخلافة - انبثقت تيارات تُطالب لندن بالتدخل ضد الممارسات العثمانية إزاء الأرمن لأنها «أفعال أعظم وأهوال أكبر من تلك التى وقعت أيام الأنبياء الأوائل عندما أنزل الرب ناراً من الفردوس على سدوم وعمورة» . وناشدت هذه التيارات الحكومة البريطانية ألا يظل ذات «التعاطف الأوربى مجرد صليب يوضع على القبور الأرمنية» ، ولذا ، يجب تفعيل الردود باسم

الدين أولاً والإنسانية ثانياً لاسيما وأنه لم تُتخذ أية خطوات جادة لوضع نهاية لـ «سلب مسيحيين ونهبهم واغتصابهم وتعذيبهم وقتلهم» . ولذا ، يجب على التاج البريطانى أن يُقرر «عدم ترك المسيحيين تحت رحمة المسلمين دون حماية» خصوصاً وأن بريطانيا المسيحية ، صاحبة الأخلاق السامية ... قد أقسمت بأغلظ الأيمان على الدفاع عن المسيحيين» . ويختتم أصحاب هذا الاتجاه مناشدتهم بالقول : هل لم يعد لتعاليم السيد المسيح والديانة المسيحية السمحة شىء من التأثير؟[٢٣] .

وفى هذا السياق ، ومن رؤية مسيحية ، تعرضت علاقة الغرب بالدولة العثمانية لهجوم صارخ فى وسائل الإعلام . فقد انتقد ماك كول أوربا المسيحية بشدة لأنها تعتبر السلطنة «دولة متحضرة» . وإذا أدركت أوربا المسيحية أن الحكومة التركية هى بمعنى الكلمة «عبارة عن عصابة منظمة تخضع لنير استبدادها أكثر مناطق العالم جمالاً وثراءً معانية من الأنين والعذاب لعملت على وضع نهاية لعار استمرار مثل هذا القطيع من البربر ...» . ولاريب أن الأمم المسيحية ، كبيرها وصغيرها ، قديمها وحديثها ، باتت على «اقتناع وثيق بالفساد والعجز اللذين أصبح عليهما الحكم التركى والإدارة التركية، لدرجة أنها أصبحت لا تأمن على حياة وشرف وممتلكات أيٍ من رعاياها فى ظل القانون الإسلامى» . وبهذا ، عرف العالم المسيحى من قرون صفة الهمجية التى تُمثل سلطان الأستانة وحكومته وهى «طبيعة غير قابلة للإصلاح أو التغيير»[٢٤] .

وإثر تداعيات أحداث البنك العثمانى ، اهتزت كثيراً صورة الدولة العثمانية فى أوربا ؛ إذ سادها «اقتناع بأن تركيا لم تعد على مستوى الحفاظ على حكومة طبيعية قادرة على معاقبة الجناة وحماية الأبرياء دون تمييز للجنس أو الدين . وسنكون فى المستقبل على علم بأن السلطان راغب فى الاعتماد على المسلمين فقط وترك الحرية الكاملة لأغراضهم ، ويُسلِّم بمحض إرادته رعاياه من المسيحيين للقهر وأفظع أشكال الاضطهاد ، دون أن يترك لهم الأمل فى الحصول على العدالة» . عند هذا الحد ، وحسب هذا الرأى ، يجب على أوربا أن تطرح على نفسها سؤال : ما هو العلاج ؟[٢٥] .

ولعل هذا السؤال ينقلنا إلى محور الدراسة الثالث : كيف نفسر كل ما سبق ؟ أو بالأحرى : ما هو السياق العام الذى حوّل مسار القضية الأرمنية وما نجم عن تداعياتها من مذابح بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ إلى منزلق دينى منتهاه : صراع الإسلام ضد المسيحية ؟ نجيب فى الفصل التاسع .

الهوامش

(١) Mac Call: Op. Cit., P.1.

(٢) The Halifax Herald: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(٣) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P.13.

(٤) Ibid: Friday, 13 December 1895, P.8.

(٥) Ibid: Friday, 15 November 1895, P.1.

(٦) Ibid: Wednesday, 20 November 1895, P.1.

(٧) Ibid: Friday, 29 November 1895, P.1.

(٨) The Christian Herald: Wednesday, 12 November 1895.

(٩) The Halifax Herald; Saturday, 14 December 1895, P.13.

(١٠) The Daily News: 17 November 1895.

(١١) The Halifax Herald: Monday, 9 December 1895, P.1.

(١٢) Ibid: Monday, 30 December 1895, P.1.

(١٣) Numéro 118, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, Péra, le 2 Novembre 1895.

(١٤) Ibid.

(١٥) Ibid: Péra, 4 Novembre 1895.

(١٦) Ibid: M.P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à S.Exc. Saïd-Pacha, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 4 Novembre 1895.

(١٧) The Halifax Herald: Friday, 15 November 1895, P.1.

(١٨) Ibid: Wednesday, 30 November 1895, P.1.

(١٩) Ibid: Tuesday, 26 November 1895, P.1.

(٢٠) Ibid: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(٢١) Marcler, Frédéric: La Nation Arménienne, son Passé, ses malheurs, Paris,1923, P.46.

(٢٢) Numéro 264, M. de la Bouliniére, Chargé d'Affaires de France à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Thérapia, 16 Septembre 1896.

(٢٣) Dillon: Op.Cit., P.165.

(٢٤) MacCall: Op.Cit., P.2.

(٢٥) Affaires arméniennes, Numéro 254, Op. Cit.

الفصل التاسع

الظالم والمظلوم

رغم أن أدبيات الدراسة - رسمية وغير رسمية - وضعت مذابح الأرمن العثمانيين بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ فى إطار دينى على النحو آنف التوصيف ، فإن الغرب ذاته يتناقض مذهبياً مع الكنيسة الأرمنية الرسولية الأرثوذكسية الوطنية . وأكثر من هذا ، أسهم الغرب سلبياً فى تمزيق وحدة هذه الكنيسة إثر الأنشطة التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية بين أتباعها؛ فيما تمخض عنه انسلاخ قطاعات ليست بالقليلة عن جسد الكنيسة الأرمنية الأم . وفى الواقع ، تُعد أحداث عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ نتيجة حتمية لتضارب مصالح الدولة العثمانية والأقليات المسيحية والغرب فى آن واحد .

فى الابتداء ، اضطرت الدولة العثمانية على مدار القرن التاسع عشر إلى التنازل عن كثير من أقاليمها إثر الحروب التى خاضتها دفاعاً عن كينونتها والثورات التى قام بها الرعايا المسيحيون بمؤازرة غربية . وفى هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أن موقف أوربا كان يتلخص فى إجماع دولها العظمى على أن مصلحتهم المشتركة تقضى بترك بنية الدولة العثمانية تتصدع شريطة ألا يُؤدى هذا إلى انهيارها التام . بيد أن دعم هذه الدول للحركات الانفصالية والثورات الداخلية قد أسهم فى تعجيل انهيار الدولة العثمانية[1] .

وإزاء هذا ، ثمة ملاحظة مؤداها أن حكومة الأستانة المركزية أصبحت تتدخل بقدر أكبر فى القضايا الاجتماعية التى تمس الفرد ، وأعادت تنظيم

العلاقة بين المسلمين وغيرهم . وهنا ، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العثمانية سلكت فى القرن التاسع عشر نهجاً متبايناً عن ذاك الذى اتبعته فى القرن السابق . إذ شهد القرنَ التاسع عشر تزايد حجم البيروقراطية فى الإدارات العسكرية والمدنية وتزايد المهام التى أوكلت إليها ، وكان الكثير منها متروكاً قبل هذا القرن لرعايا الدولة ؛ التى اقتصر دورها على جباية الضرائب والإعداد للحروب . وفى ذات الوقت ، استعانت الحكومة المركزية بالتكنولوچيات والوسائل الحديثة لإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على العناصر التى كانت من آن لآخر تتحدى سلطة الدولة (الإنكشارية والقبائل والسلطات الدينية) . ومنذ ثلاثينيات القرن ، لجأت الدولة إلى إنشاء أجهزة أمنية تُدير شبكة من الجواسيس فى الأستانة وغيرها لرصد حركات الناس وأحاديثهم[٢] .

ومع أن الحكومة العثمانية المركزية قد نجحت نسبياً فى فرض هيبتها على المستوى المحلى ، فإنها لم تُسيطر تماماً على كل ما يجرى ؛ إذ بقيت بعض القبائل (الأكراد) تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وظل بعض الزعماء المحليين يتمتعون بنفوذهم التقليدى ، ولم تستطع الدولة القضاء على النفوذ السياسى لجميع رؤساء الطوائف الدينية لاسيما المسيحيين الذين ما انفكوا يتمتعون بسلطة كبيرة على أتباعهم . وإذا كانت النتيجة بهذا الشكل على المستوى الرسمى ، فما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين

المنظومة العثمانية على المستوى الشعبى ؟ وهل كان جميع رعايا الدولة متساوين ؟ وكيف كانت الدولة تتعامل مع رعاياها من غير المسلمين ؟

ثمة صورة تطرحها الأدبيات الغربية مؤداها أن المجتمع العثمانى كان مقسماً إلى طوائف دينية أو ملل منعزلة عن بعضها البعض ودون أى تواصل اجتماعى بين أفرادها ، الذين يعيشون فى جو من الكراهية المتبادلة . وحسب هذه الرؤية ، تبدأ دائرة الكراهية من المسلمين إزاء المسيحيين ، وتمر بهم شطر اليهود ، وكذا اليهود صوب المسيحيين ، وتنتهى بكراهية الأخيرين للمسلمين[٣] .

وفى هذا الشأن ، جدير بالتسجيل أن الدولة العثمانية قد استوعبت بين ظهرانيها قوميات كثيرة وطوائف دينية مختلفة . وحتى بداية القرن التاسع عشر ، كانت هذه المنظومة تعيش نسبياً فى وئام وتعاون فى شتى الأمور . وقدمت الدولة العثمانية للعالم نموذجاً إدارياً متسامحاً للتعايش بين مختلف الطوائف والأعراق ؛ إذ أن النظام السياسى العثمانى كان يقضى بعدم التعرض للناس فى ممارسة شعائرهم الدينية . ولاغرو ، فالإسلام يقوم على مبدأ التسامح فيما يتعلق بأهل الكتاب ، كما أنه يحض على حمايتهم فى البلاد المفتوحة وعدم المساس بحريتهم فى ممارسة عقائدهم الدينية . وهذا لا يعنى أنهم لم يُعانوا من حين لآخر، رغم مبدأ التسامح الذى التزمت به الدولة[٤] .

وبصفة عامة ، لم يكن توزيع السكان - لاسيما فى المدن العثمانية - دوماً ذا صبغة طائفية ؛ إذ أن جماعات من المسلمين والمسيحيين واليهود عاشت فى أحياء مشتركة وربطتهم علاقات جوار . فمثلاً ، نجد الأحياء المسيحية ، وكذا اليهودية ، فى قلب مجموعة من الأحياء الإسلامية مما يدل على مدى التواصل الاجتماعى بين هذه الطوائف على صعيد الحياة اليومية . ولكن تجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين اليهود والمسلمين كانت «أفضل» من مثيلتها بين المسلمين والمسيحيين أو بين الأخيرين واليهود[٥] .

وحتى القرن التاسع عشر ، كان النظام القضائى يعكس التعددية الطائفية ؛ إذ كان لكل طائفة دينية محكمتها الخاصة وقضاتها . وفى عين اللحظة ، كانت المحاكم الإسلامية (الشرعية) تنظر وتبت فى أية قضية بين المسلم وغير المسلم على اعتبار أن «الولاية» بيد المسلمين . ولذا ، لم يكن جائزاً لغير المسلم الإدلاء بالشهادة ضد المسلم إلا فى حالات استثنائية . وكانت الدولة تتعامل مع مختلف الطوائف على الصعيد الرسمى من خلال رؤساء هذه الطوائف أو ممثليهم . وتجدر الإشارة إلى أن المحاكم الشرعية كانت غالباً تمنح أهل الذمة حقوقاً لا تتوافر فى محاكمهم الملية . بيد أن حقبة التنظيمات أدت إلى تلاشى المرجعية الإسلامية فى النظام القضائى العام . ونجم عن ذلك - على الأقل نظرياً - معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية بغض النظر عن أديانهم ومذاهبهم . وهذا يعنى تمتع الجميع بنفس الحقوق والواجبات[٦] .

ومع هذا ، أخذ الشقاق يذر قرنه بين عناصر الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر بفعل عوامل خارجية وداخلية . وفى هذا المنحى ، ثمة شهادة جد مهمة أدلى بها فائز الغصين : «لم يذكر التاريخ أن الأكراد مواطنى الأرمن فى الولايات التى يسكنها الأمتان قاموا على بعضهم وتقاتلوا أو أن الأكراد استحلوا أموال الأرمن وسبوا نساءهم إلى تاريخ ١٨٨٨ . فإن الأكراد قاموا بأمر من الحكومة التركية وقتلوا أُناساً من الأرمن ... وكانت الحكومة فى كل الأوقات تُثير الأكراد والأتراك المسلمين عليهم متخذة الدين الإسلامى واسطة للوصول لمآربها ، نظراً لجهل المسلمين أحكام دينهم الصحيحة»(٧) .

وتطرح ملاحظة الغصين الأخيرة قضية جد شائكة محورها السؤال التالى : ما هو موقع الدين (الإسلامى) فى صناعة القرار العثمانى ؟ وما هى السمات العامة لمسلمى الدولة العثمانية لاسيما الأناضوليين المتهمين باقتراف مذابح الأرمن ؟

لاريب أن الدين - عموماً - يقوم بدور محورى فى العمليات الاجتماعية والسياسية ، ولكن يصعب فصله عن بقية العوامل . وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتبر نفسها «دولة إسلامية» واتخذ سلاطينها غالباً لقب «الغازى» ؛ أى المجاهد فى سبيل الله . كما أن عامة الناس فى الفضاء العثمانى كانوا مدركين جيداً للفوارق بين المسلمين وغيرهم خصوصاً المسيحيين . ورغم أن النظام العثمانى كان فى جوهره

مزيجاً من ثقافات وأعراف ذات أصول بيزنطية وتركية وبلقانية وأخيراً إسلامية[٨] ، فإن «الإسلام» كان بمثابة المرجعية العليا للدولة العثمانية داخلياً وخارجياً .

على المستوى الداخلى ، يُعد التزام الإدارة العثمانية رسمياً بتطبيق «الشريعة» أحد أبرز مظاهر تأثير الإسلام . وقد تجلى هذا بوضوح فى تنظيم القضاء والإقرار بسلطة القضاة وصلاحيتهم ، وتنظيم الهيكلية الدينية القادرة على دعم القضاة فى وجه التدخلات العسكرية والسياسية والاعتراف بصلاحياتها ، الإقرار بسلطة مشيخة الإسلام بوصفها المرجعية الدينية العليا المخولة الحق فى عزل السلطان . كما تجلى دور الإسلام فى السلطة التى كان يتمتع بها العلماء وفى النظام التعليمى الخاضع لهم ، وكذا الإدارة والمؤسسات ، وتحديد علاقة الحكم الإسلامى بأتباعه من غير المسلمين وتخصيص حقوقهم وواجباتهم[٩] .

وعلى المستوى الخارجى ، أسهم الإسلام بفاعلية فى صياغة توجهات السياسة العثمانية الخارجية على قاعدة «دار الإسلام» فى مواجهة «دار الحرب» ، وواجب على المؤمن توسيع الأولى على حساب الثانية . وفى هذا الإطار أيضاً ، أضحى العثمانى - المسلم يعتبر أن تعلم لغة أجنبية يُعد ضرباً من ضروب التنازل ، وأن الكافر - غير المسلم - لا يملك شيئاً يزيده على ما يُقدمه الإسلام ، وأن النبى محمد ﷺ خاتم المرسلين . وقد تمخض عن هذا نوع من الانغلاق على الذات أثر لاحقاً فى موقع الدولة العثمانية

وقوتها . وتجدر الإشارة إلى أن التقدم الأوربى فى مناطق إسلامية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد زاد الخطر على الدولة العلية وكشف نقاط ضعفها ومواضع تخلفها . وقد اتسم العلاج العثمانى بطابع دينى لاسيما الدعوة إلى إقامة «جامعة إسلامية» بغية خلق التجانس فى المنظومة العثمانية المتزعزعة . وحسب هذه الرؤية ، لا تكمن أسباب تراجع «الدولة الإسلامية» فى ضعف أو خلل داخلى ، بل فى سياسة أوربا المسيحية الهجومية الاستعمارية التى ترمى إلى استعباد المسلمين وتدمير الإسلام[١٠] .

ولامندوحة فى أن «الجامعة الإسلامية» التى أرادت أن تستقطب جميع المسلمين حول السلطان - الخليفة تُعد رد الفعل لتنامى النعرات الألمانية والسلافية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وقصارى القول ، اصطبغت الهوية السياسية العثمانية ، وكذا الطموحات ، لاسيما زمن السلطان عبد الحميد الثانى بطابع إسلامى ولم ترتكز على أسس قومية أو عرقية رغم أن تباشيرها كانت قد أخذت تلوح فى الأفق إبان منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر عند تأزم علاقة الأرمن مع النظام العثمانى وانفجاراتها العنيفة والدموية .

وجديرٌ بالتسجيل هنا أن المفهوم العثمانى للإسلام قد تشكل فى إطار سياقات خاصة ؛ إذ أن الأتراك قد اعتنقوا الإسلام بمحض إرادتهم ، ولذا ، لن يضمروا فى أنفسهم أية ضغائن أو أحقاد شطر هذا الدين الذى ذابوا فيه وتناسوا كلياً تاريخهم وهويتهم فى فترة ما قبل الإسلام حتى أن كلمة

«تركى» صارت مرادفاً لـ «مسلم» فى المعاجم الغربية . وقد تأثر مفهوم الإسلام الذى آمن به الأتراك بموقعهم الجغرافى على حدود الدولة الإسلامية مما جعل إيمانهم يتميز بخصائص «إسلام المواجهة» عسكرياً . وبرز هذا فى تفانى النظام العثمانى منذ نشأته فى الدفاع عن الإيمان والحفاظ على قوة الإسلام بتوسيع داره فى أوربا وغيرها ، وصد هجمات الغرب والحيلولة دون تغلغله فى ديار الإسلام . وتجلى أثره أيضاً فى إحلال الهوية الإسلامية محل الهوية التركية إحلالاً شبه كامل علاوة على نشر «الرسالة المحمدية» . وأخيراً ، اتسم الإسلام العثمانى الأناضولى - على عكس البلاد العربية - بترسيخ ظاهرة الفصل أو التمييز بين المسلمين وغير المسلمين . ورغم احترام الدولة نظرياً لسائر الديانات السماوية الأخرى ، تماشياً مع ما أوصت به الشريعة ، فإن أتباع هذه الديانات كانوا معزولين فى الأناضول نسبياً عن الجماعة الإسلامية . وعطفاً على ما سبق ، انتشر فى أرياف الأناضول وداخليته ما يُمكن أن نسميه بـ «الدين الشعبى» الذى هيمنت عليه مفردات الحياة الصوفية والأفكار الشيعية بإيجابياتها وسلبياتها[١١] .

والسؤال الذى يُثار هنا : كيف تحول الأناضول من هويته المسيحية إلى الإسلام ؟ وهل تمت أسلمته عن طريق الاستيراد أم عن طريق التحويل الجبرى ؟

لامراء فى أن أسلمة الأناضول لم تكن مفاجئة ، بل مرت عبر سلسلة طويلة من التآكلات المتواصلة . ففى الابتداء ، تأثر الأناضول بفعل

الفوضى التى اجتاحته قبل التوحيد العثمانى وانتكاسات السلالات الحاكمة التى هزته وتدفق الهجرات غير المنتظمة . وعلى مدار هذه الفترات ، تلاشت الحدود الأناضولية وانفتحت الهضاب ووسع التركمانيون المؤسلمون مجال نشاطهم البدوى وتكاثروا بسرعة . وفى أثرهم ، فرضت اللغة التركية نفسها على اللغات اليونانية والأرمنية والفارسية ، وكذا الإسلام . وبمرور الوقت ، اعتنق المسيحيون الإسلام فرادى وجماعات بل وقرى بأكملها . وقد يكون هذا التحول عن يقين أو انتهازية ، وربما يكون جبرياً خصوصاً للأسرى . وتجدر الإشارة إلى أن ثمار زواج الأتراك من مسيحيات قد أسهم - بحكم الشريعة - فى زيادة صفوف المسلمين بالأناضول . وفى هذا السبيل ، لن تُؤدى المذابح وانزياحات الجماعة السكانية المسيحية خارج الأناضول أبداً إلى نتائج تتميز باتساع مماثل لنتائج هذا النمط من الزواج[١٢] .

بيد أن الديموجرافيا المسيحية الأناضولية شهدت نهضة ونالت دفعات قوية بفضل نظام الملل العثمانى وما نجم عنه من أمن واستقرار . ومن ثم ، لم تعد هناك أسلمة ناشئة عن خوف أو عن ضغط اجتماعى . وخارج نظام الملل ، اكتفت الإدارة العثمانية باحترام المبادئ القرآنية تجاه أهل الكتاب خصوصاً «منع الإكراه فى الدين والأسلمة القسرية» عدا الدفشرمة التى كانت بمثابة صيغة سلطوية لتجنيد مسيحيين فرضت عليهم الارتداد عن دينهم . وتجدر الملاحظة بأن الدفشرمة والبيروقراطية المسيحية فى الدولاب

الإدارى قد شكلا صفوة فى المنظومة العثمانية أسهمت فى مساعدة الجماعة المسيحية على النمو ؛ إذ مع محاربة الدفشرمة للجماعة المسيحية الخارجية المعادية فى دار الحرب ، فإنهم قد استخدموا نفوذهم واستفادوا من صداقاتهم لحماية الجماعة المسيحية فى دار الإسلام . وفيما بعد ، كونت البيروقراطية شبكات ابتغت العودة إلى المسيحية ابتداءً من قمة الهرم الاجتماعى وحتى قاعدته[١٣] .

وقد تمخض عن هذا ، استمرار تواجد «السمة المسيحية» بالأناضول طوال التاريخ العثمانى . وتعززت هذه الخاصية بموجب إلغاء الإدارة العثمانية قواعد التمييز الطائفى عبر سلسلة من الإصلاحات الضريبية والمدنية (١٨٣٩ و ١٨٥٦) . وهكذا ، أُعيد إحياء الجماعة المسيحية فى ظل سلطة الإسلام وازدادت ديناميتها على نحو ما تُؤكده تعدادات الربع الأخير من القرن التاسع عشر ؛ إذ شكل اليونانيون والأرمن فقط «٢١٪» من السكان الأناضوليين . وبينما كانت الجماعة المسيحية فى أوجها ، ثمة تحول سياسى جذرى قلب المشهد الديموجرافى العثمانى . ففى ذلك التوقيت ، لجأت إلى الأناضول – عبر الأستانة – جماعات سكانية مسلمة هاربة من أقاليم مهزومة عسكرياً على حدود العالم المسيحى : روميللى والجبل الأسود وصربيا والبوسنة وبلغاريا وتساليا فى البلقان . كما نزحت عشرات آلاف المسلمين اليونانيين من كريت وحوالى نصف مليون جركسى من القوقاز . وبذا ؛ استقبلت الأناضول نحو مليونىّ نسمة

يدينون بالإسلام . وعندئذ ، أضحت مسألة «إعادة أسلمة الأناضول» قضية سياسية تشغل بال المؤدلجين العثمانيين(١٤) .

ورغم الاجتياح الإسلامى للأناضول ، فإن الجماعة المسيحية ظلت فى نمو وصعود مستفيدة من النسق العثمانى ذاته الذى ألحق الضرر بتعداد المسلمين . ففى مجتمع يضع الوظيفة العسكرية على قمة الهرم ، نجد أن الغالبية المسلمة لا تُمارس عين الأنشطة التى تُمارسها الأقليات المسيحية واليهودية . إذ أن الزراعة والجيش يدخلان فى أولويات المسلمين ، وتُمارس الأقليات الصناعة والتجارة والخدمات ، وتتسم الإدارة بالاختلاط الطائفى . ورغم أن الجزية تُعد قاعدة تمييزية ، فإنها أقل فداحة من الحرب التى تزيد من احتمالات قتل المسلمين وتُبعد الذكور عن أسرهم مما يختزل نسبة الزيجات والإنجاب لديهم . ولاريب أن سلسلة النزاعات الحربية التى استغرق فيها التاريخ العثمانى قد زادت من نسبة الوفيات النوعية الذكرية . وحتى فى زمن السلم ، ماانفكت الأوبئة تحصد أرواح كثير من المسلمين ذوى الأمية الغالبة على عكس الأقليات التى استفادت من المؤسسات التعليمية والصحية التى أنشأها المبشرون . ومن ثم ، توافرت أمام الجماعة المسيحية فرص لحراك اجتماعى يُدعمه شبه احتكار من جانبهم لقطاعات دينامية فى المجتمع والاقتصاد ويتسنى لها تكوين «طبقة وسطى مؤثرة» يتعزز دورها بفضل الحماية التى يوفرها الغرب لها(١٥) .

عند هذا الحد ، باتت الجماعة المسيحية فى الأناضول -لاسيما الأرمن - تُشكل معضلة شائكة أمام النظام العثمانى ؛ إذ بكون الأرمن أكبر أقلية مسيحية تحت الحكم العثمانى إبان منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر ، فقد مثلوا عقبة دينية أمام تفعيل مشروع «الجامعة الإسلامية» بالأناضول[١٦] . وقد أدلى بهذه الرؤية كومبون السفير الفرنسى بالأستانة إلى كاسمير - بيريه رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسى يوم ٢٠ فبراير ١٨٩٤ : «إن فخامتكم تعرفون الأهمية السياسية والعسكرية لأرمينية ؛ إذ أن الجبال الحصينة التى تطوقها تفصل إلى قسمين - وتعزل تماماً - الجزئين المسلمين للدولة العثمانية ؛ الأناضول وبلاد ما بين النهرين»[١٧] . وفى الواقع ، كان الغرب حريصاً على عدم اكتمال أسلمة الأناضول ؛ إذ أن تواجد جماعات مسيحية به سيكون مدخله إلى الفضاء الأناضولى وما ورائه .

ولامراء فى أن الجهاد العثمانى قد اختزل الوجود المسيحى بالأناضول دون محوه كلية . ومن المفارقات ، أن النظام العثمانى (الإسلامى) الظافر تفاخر دوماً بحياة مشتركة مع أهل الكتاب وقدم بنية فريدة قادرة على ضمان السلم الأهلى . ولكنه قد كبتهم فى أواخر القرن التاسع عشر عندما بات خروجه من الدائرة الدولية مسألة وقت . وعند اندلاع مذابح منتصف عقد تسعينيات القرن التاسع عشر ، بات الأناضول ، ولأول مرة منذ زوال بيزنطة ، محل اشتهاء ثلاثى الأطراف : الأرمن والأتراك واليونانيون[١٨] .

وفى خط مواكب لهذه التطورات ، بررت المذابح الأرمنية تصور الغرب التقليدى للإسلام وللدولة العثمانية بصفتها دولة إسلامية ، وصار الهدف الأسمى قبل كل شىء - رغم صعوبة تنفيذه - هو إنقاذ الشعوب المسيحية الواقعة تحت النير التركى (الإسلامى) ورمى الدولة العثمانية «خارج أوربا لأنها جسم غريب عن حضارتها»[١٩] . ولعل هذه الملاحظة تدعونا إلى رصد صورة الدولة العثمانية لدى الغرب ومدى تأثرها بوضعية الأقليات المسيحية وطموحاتهم .

فى الواقع ، وجد العثمانيون أنفسهم بحكم الجغرافيا فى مواجهة دول أوربا الغربية المسيحية ، وقد ركزوا على هويتهم الإسلامية بصفتهم «مجاهدين فى سبيل الله رفعوا راية الإسلام» رغم أنهم استخدموا فى جيوشهم وفى ميادين أخرى عناصر مسيحية . وعلى الجانب الآخر ، اعتبر الغرب بفرعيه الأوربى والأمريكى العثمانيين ممثلين للـ «حضارة الأخرى» مقابل الحضارة الحديثة[٢٠] .

ورغم هذه الصورة السلبية ، امتدح بعض المفكرين السياسيين الأوربيين «استقامة وانضباط الموظفين العثمانيين مدنيين كانوا أم عسكريين» ؛ إذ أن توجيه النقد المباشر للملوك آنذاك كان يُعد أمراً محفوفاً بالمخاطر ؛ ولذا ، لجأ هؤلاء المفكرون إلى انتقاد سلوك الملوك بالإشارة إلى ما اعتبروه جوانب إيجابية فى الإدارة العثمانية . ومع هذا ، نظر الغرب إلى العثمانيين وكأنهم برابرة افتقروا إلى الحضارة ويتصرفون بوحشية

وكفاراً بخلاف المسيحيين الأتقياء ، وهى ذات نظرة أوربا إلى الشرق العربى زمن الحروب الصليبية . وقد بقيت هذه الصورة فى مخيلة الغرب الذى دأب على اعتبار العثمانيين مجتمعاً منحطاً تارة ، وشهوانياً تارة ثانية . وفى عين اللحظة ، نظر الغرب إلى ذاته على أنه يُمثل حضارة وقيماً أرقى ، خالية من مثل هذه الموبقات ، ويُشكل مجتمعاً يتحلى أهله بضبط النفس والاعتدال والعقلانية فى تصرفاتهم . ويكتظ الفولكلور الشعبى الغربى بالأساطير والخرافات التى تُسيء إلى العثمانيين ويُصوِّر خصوصاً وحشيتهم وقسوتهم[٢١] .

بيد أن زوال التهديد العثمانى المباشر لأوربا عقب هزيمة ١٦٨٣ خارج أسوار فيينا غيّر الصورة التقليدية للعثمانيين فى أذهان عامة الغرب . فمنذ بداية القرن الثامن عشر ، وبعد أن شعر الأوربيون بالطمأنينة تجاه خصمهم العثمانى ، أخذوا يقتبسون عنه ويجنحون إلى تقليده فيما تمخض عن ظاهرة «الهوس التركى» . ففى غضون هذا القرن ، أسهم العثمانيون فى إثراء الموسيقى الكلاسيكية الأوربية ، وأصبح التاريخ العثمانى ملهماً لبعض الأعمال المسرحية . وفى أواخر القرن ، بدأت الأزياء العثمانية تغزو الشرائح العليا فى المجتمع الغربى ، وراح البعض يرتاد المقاهى لاحتساء «القهوة التركى» ويرتدى ما يشبه السراويل العثمانية الفضفاضة المصنوعة من الحرير المزركش بألوان زاهية ناهيك عن تدخين الغليون التركى (النارجيله) وتناول الحلويات التركية[٢٢] .

بيد أن هذا الهوس أخـذ يتلاشى خلال القرن التاسع عشـر لتحل محله الصورة البشعة القـديمة لوحشية العثمانيين (المسلمين) وهمجـيتهم وفساد حكمهم . وإلى جانب هـذه الصورة القائمة ، ثمة صورة أخـرى أُضيفت ، جعلت من التركى مهرجاً تارة وعاشـقاً شهوانياً تارة أخرى ، وبذا ، أصبح المجتـمع العثمـانى فى نظر الغرب مكاناً تُرتكب فـيه الفـواحش والموبقات ومادة غزيرة للأدب الإباحى المنحط . وإذا كانت الدولة العثمانية قد مثلت منذ نشأتها «القوة الشريرة» التى تُناهض المسيـحية ، فإنها أضحت فى القرن التاسع عـشر نموذجاً للمجـتمع الغارق فى لذاته وشبـقه الجنسى[٢٣] . وقد انعكست هذه الصـورة بجلاء وسـفور فى الأدبيات الـغربية التى تـعاطت مذابح الأرمن العثمانيين على نحو ما سبق بيانه .

وفى مواجهة هذه الصورة ، بقيت الدولة العثمانية تُكافح للحفاظ على كيـانها أمـام مجـابهة تعـاظم الإمبـريالية الأوربيـة وتسلطها وحين كـانت الإمبراطوريتان البـريطانية والفرنسية تُسيطران على مـعظم المعمورة . ففى أواخـر القـرن التاسـع عشـر ، لم يكن ثمـة سـوى قلة ضـئيلة من الدول المسـتقلة خـارج القارة الأوربيـة ولعل أهمهـا : الدولة العثـمانيـة والصين واليابان . وباعتبارها دولاً مستقلة ، أصبحت محط آمال الشعوب الآسيوية المستعمرة فى كفاحهـا ضد الإمبريالية الأوربية . ومن هذا المنطلق ، تطلعت عدة شـعوب إلى الدولة العثـمانية لمسـاندتها فى الكفاح ضـد الاستعـمار البريطانى والفرنسى والروسى[٢٤] .

الهوامــش

(١) دونالد كـواترت : الدولة العثـمانيـة ١٧٠٠ - ١٩٢٢ ، ترجمة ، أيمـن نيازى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١١٣ - ١١٨ .

(٢) نفسه : ص ص ١٢٥ - ١٢٧ .

(٣) Affaires arméniennes: Numéro 254, Op. Cit.

(٤) دونالد كواترت : المصدر السابق ، ص ٣٧ - ٣٨ ، ٣٠٥ .

(٥) نفسه : ص ص ٣١٤ - ٣١٦ .

(٦) نفسه : ص ص ٣١١ - ٣١٣ .

(٧) فائز الغصين : المذابح فى أرمينيا ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ص ١٢ - ١٣ .

(٨) دونالد كواترت : المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ ، ٣١٠ .

(٩) مرغريت حلو : الإسلام والسياسة فى تركيا ماضـياً وحاضراً ومستقبلاً ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(١٠) Lewis, Bernard: The Emergence of Modern Turkey, London, Oxford University Press, 1962, P. 336.

(١١) Ibid: PP. 11 - 13.

(١٢) فيليـب فـارج ويوسـف كرباج : المسـيحيـون واليهود فى التـاريخ الإسلامى العربى والتركى ، ترجـمة : بشير السباعى ، سـينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٧٨ - ١٨٥ .

(١٣) نفسه : ص ص ١٨٧ - ١٨٩ .

(١٤) نفسه : ص ص ١٩١ - ١٩٣ .

(١٥) نفسه : ص ص ١٩٣ - ١٩٥ .

(١٦) حنا سعيد الحاج : العلاقات الإسلامية الأرمنية منذ الفتح العربى حتى اليوم ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٤ ، ١٦٠ .

(١٧) Ministère des Affaires étrangères: Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 6, M.P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Casimir - Perier, Président du Consul, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 20 Février 1894.

(١٨) فيليب فارج ويوسف كرباج : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(١٩) تانير أكـچام : الهوية القـوميـة التركـيـة والقضـية الأرمنية ، ترجـمة الكسندر كشيشيان ، دار طلاس ، حلب ، بدون تاريخ ، ص ٣٠ .

(٢٠) دونالد كواترت : المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٢١) نفسه : ص ص ٣٩ - ٤١ .

(٢٢) نفسه : ص ص ٤٢ - ٤٤ .

(٢٣) نفسه : ص ص ٤٤ - ٤٦ .

(٢٤) نفسه : ص ص ٤٦ - ٤٧ .

خاتمة

براءةُ مَنْ ؟

وهكذا ، فى ضــوء الملابســات آنفـة الوصـف بين الثـالـوث : النظام العثمانى والأقليات المسيحية والغرب ، نستطيع تركيب الصورة التى بمقتضاها اتسمت الأزمة الأرمنية مع النظام العثمانى بالعنف والدموية واكتُسيت ثوباً دينياً .

فى البدء ، لم يكن القرن التاسع عشر قرناً لـلهزائم العثمانية العسكرية فقط ، ولكنه كان قرن «تحجيم العثمانيين وجرح عزة نفوسهم وكرامتهم» . إذ أن ثورات الأقليات المسيحية ، وتدخل الغرب لصالحهم ، قد أفضى إلى «انسلاخات» متتالية عن الجسد العثمانى . ومن ثم ، أصبحت المسألة القومية للأقليات قضية محورية فى السياسة العثمانية ، وصار كل مطلب خاص بهم يعنى فى المنظور العثمانى «خطوة نحو الأمام لتقطيع أوصال الدولة» . ورغم أن العثمانيين قد أخمدوا غالباً عصيان الثوار ، فإن الغرب أجبرهم على تقديم تنازلات مقابل غض الطرف عن سحقهم لهذه الثورات عسكرياً . ولم يتوان الغرب زمنىّ السلم والحرب على مس كرامتهم وتحجيمهم بالتدخل المستمر والسافر فى شأنهم الداخلى . وإزاء هذه الحالة ، أسقط النظام العثمانى ضعفه أمام العدو الخارجى على الأقليات المسيحية بالداخل بغية «رميهم خارجاً» ونفث الحقد ضدهم وإنزال الغضب عليهم . ومنذئذ ، سيطر هلع شديد على النظام العثمانى من قمته إلى قاعدته باحتمالية السقوط فى هاوية «تذل كرامته» خاصة وأن «الماضى المجيد» كان مازال ماثلاً أمام العيون إلى عهد قريب : السيطرة

على دولة تمتد عبر قارات ثلاث ، السيادة والمرجعية العليا ، استضعاف واستصغار الآخرين[1] .

وفى خط متواز مع الهزائم العسكرية وضياع الأرض ، لم يكن القرن التاسع عشر هو قرن «المذابح المسيحية» وحدها ، بل شهد أيضاً «المذابح الكبيرة ضد الشعوب المسلمة» . وقد استقر معظم الناجين من هذه المذابح فى الأناضول وبالذات فى المناطق المأهولة بالأرمن «ولم يزيحوا عن أنفسهم بتاتاً شعور الأخذ بالثأر بسبب ما لاقوه» . ولذا ، غدوا جلادين متطوعين لإفناء الأقليات الأخرى بشكل جماعى، وعلى رأسهم الأرمن[2] .

وفى خضم هذه التفاعلات والانفعالات التى أحاطت بالنظام العثمانى من رأسه حتى إخمص قدميه ، تصاعد الشعور تجاه الأقليات المسيحية من مجرد «نفور» إلى «كراهية» سافرة . وتجدر الإشارة إلى أن بوادر النفور تجاه المسيحيين كانت موجودة فى الواقع العثمانى قبل عصر التنظيمات . بيد أن فرمان «المساواة بين الجميع» قد أجج هذا الشعور وآلم «الحس الدينى» لدى المسلمين الذين اعتبروا مساواتهم بـ «الفئات الدنيا دينياً» تحقيراً موجهاً ضدهم . وزيادة على هذا ، ظفرت الأقليات المسيحية إثر مؤازرة غربية بامتيازات هيأت لهم وضعاً اقتصادياً أفضل . وبخلاف ما سبق ، تمتع المسيحيون باللجوء عند الشدائد والضغوط إلى بعض قناصل الدول الأجنبية أو حكوماتها على النقيض من المسلمين[3] .

ومما زاد فى تصعيد الكراهية ضد الأقليات المسيحية أن النظام العثمانى لم يستوعب مطالبها القومية وروّج «إشاعات سلبية جداً» عن ثوراتها الشعبية وصرّح فقط عن «القتلى المسلمين» . أكثر من هذا ، صورّها على أنهم امتداد للاستعمار الغربى ورأسماليته التى تقف خلف كل السكان غير المسلمين . وبذا ، نظر العثمانيون إلى المسيحيين على أنهم سبب دمار دولتهم والقوى التى تُريد اغتصاب قوتهم . وفى لحظة يشعر فيها النظام العثمانى بأفول نجمه ، مابرح يلجأ إلى العنف تشبثاً ببقائه(٤) .

وفى الاتجاه المعاكس ، يجب الإقرار بأن الغرب قد بالغ فى بياناته عن مذابح الأقليات المسيحية وتعاطاها من منظور أحادى متجاهلاً مذابح المسلمين . وبذا ، انشغل الرأى العام الغربى بما جرى للمسيحيين دون النظر إلى ما يجرى للمسلمين . وعندئذ ، تُثار ضجة مبعثها «أخبار كاذبة» فى الغالب عن هذه الأقليات؛ بغية تدخل الدول العظمى لإحراز آمال الأقليات . وبهذه الطريقة تُقتطع أراضى الدولة العثمانية وتحصل الأقليات على امتيازات جديدة . ويُغزى هذا من الخلف ، رغبة الغرب فى الاستيلاء على الأراضى العثمانية وتقطيع أوصالها وإفنائها . وهنا ، هيأت الأقليات المسيحية الظروف القوية لتدخل الغرب فى الشأن العثمانى الداخلى . وفى هذا المجرى ، استخدم الغرب حجة «الإصلاحات» مرة وحجة «الإنسانية» مرات وحجة «الدين» مرات ومرات كوسائل لبلوغ مآربه . ولذا ، كان

تبرير النظام العثمانى لسلوكه العنيف رسمياً وشعبياً ضد الأقليات المسيحية من منطلق أنه رد فعل حتمى وطبيعى لأفعالهم «الخطيرة»(٥) .

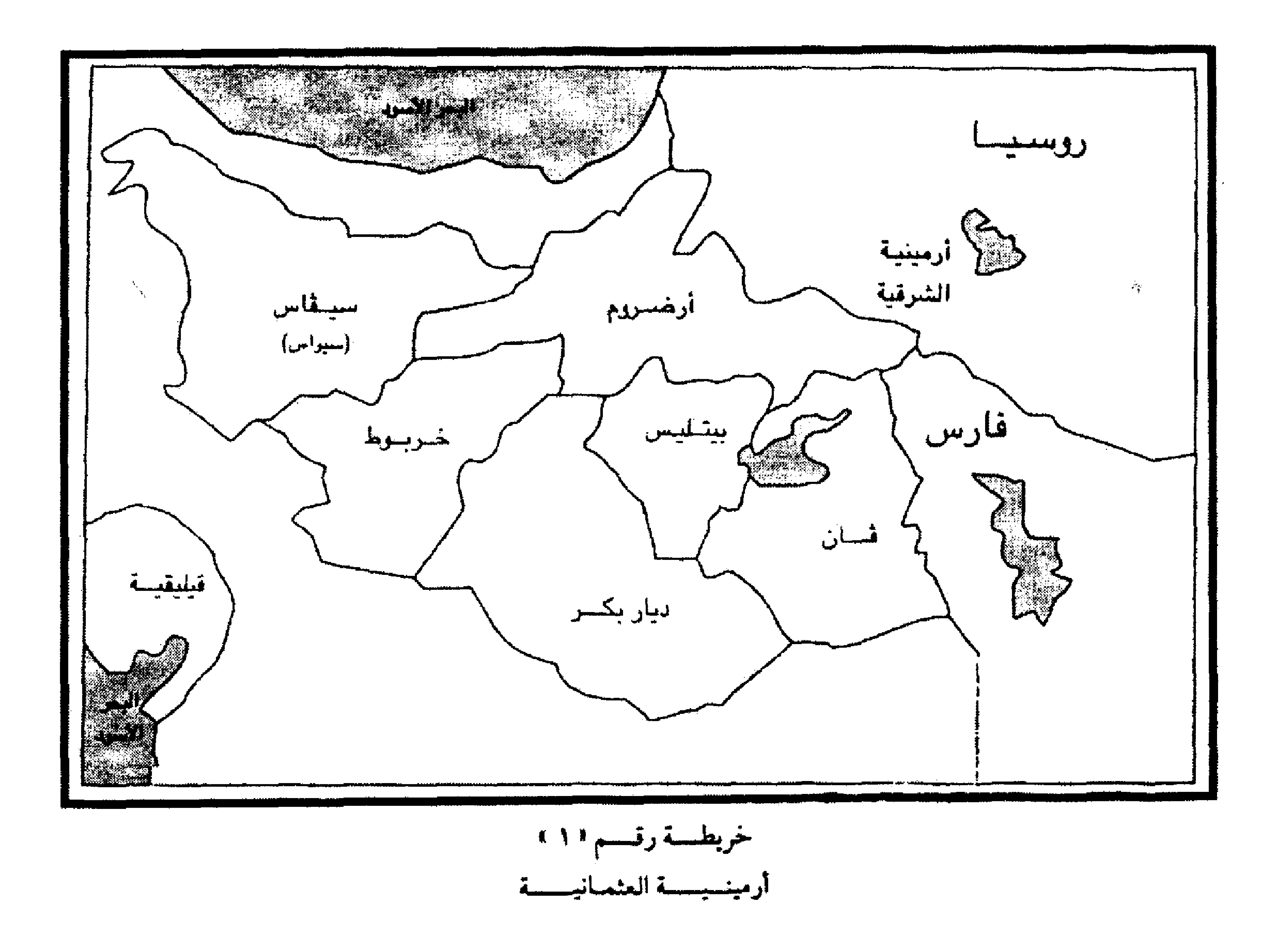
على أية حال ، تشكل المشهد العثمانى إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر وتحديداً فى منتصفه - زمن المذابح الأرمنية -من المفردات التالية : الهلع من زوال الدولة والسيادة ، تقطيع أوصال الدولة على أيدى القوى الخارجية ، الشعور بمس الكرامة والتحقير ، القهر المستمر والنظرة إلى النظام العثمانى بمثابة ابن غير شرعى للتاريخ ، تجاهل المسلمين والتركيز على المسيحيين . ولذا ، أصبح منع تفكك الدولة وتقطيع أوصالها على قمة المسائل الجوهرية التى شغلت بال النظام العثمانى حكومة ورعية ، وتمخض عن كل ما سبق تجذير فكرة التوحد من أجل الحيلولة دون النهاية المأساوية للدولة العثمانية . وهنا ، كانت «الجامعة الإسلامية» حلاً مثالياً لإنقاذ الدولة من مصيرها المرتقب . ومن ثم ، نظر النظام العثمانى إلى مطالب الأقليات المسيحية ، لاسيما الأرمن فى شرق الأناضول ، على أنها تُمثل تهديداً حقيقياً على كيانه . وبذا ، وضعت الإدارة العثمانية تنفيذ «الإصلاحات الأرمنية» فى خانة «إما البقاء وإما الفناء» وهيمنت عليها فكرة أن شعباً من رعاياها يتوق إلى الاستقلال الذاتى ثم الانفصال التام . وفى هذا المنحى ، لجأت إلى تأجيج النعرات الدينية فى فترة شهدت تأصل الاعتقاد بأن النظام العثمانى مستهدف من

«العالم المسيحى» . وفى عين اللحظة ، ساد الاعتقاد بأن الأرمن هم الامتداد الداخلى للأعداء ويسعون للاستيلاء على قلب الدولة العثمانية ؛ أى الأناضول .

وهكذا ، أقحم المتصارعون الدين ، إسلاماً كان أم مسيحية ، فى اللعبة السياسية بدءاً من الأقليات المسيحية ومروراً بالنظام العثمانى وانتهاءً بالغرب . والعكس كذلك . ومع هذا ، أسهم - وبوعى - قطبا الصراع الكبيرين وهما الغرب والنظام العثمانى فى تعقيد القضية الأرمنية عندما أخرجاها من إطارها الإدارى البسيط وأدخلاها فى معترك معقد قوامه صراع الإسلام ضد المسيحية مالبث أن تمخض عنه خاسر واحد ووحيد هو الشعب الأرمنى ذاته بعد عقدين من الزمان عندما اقترف النظام الاتحادى الحاكم بالدولة العثمانية أول «إبادة جنس» جماعية فى القرن العشرين .

الهوامش

(١) تانير أكچام : المصدر السابق ، ص ص ٤٩ - ٥٣ .
(٢) نفسه : ص ص ٥٥ - ٥٦ .
(٣) نفسه : ص ص ٤١ - ٤٣ .
(٤) نفسه : ص ص ٤٦ - ٤٧ .
(٥) نفسه : ص ص ٦١ - ٦٤ .



خريطة رقم «١»

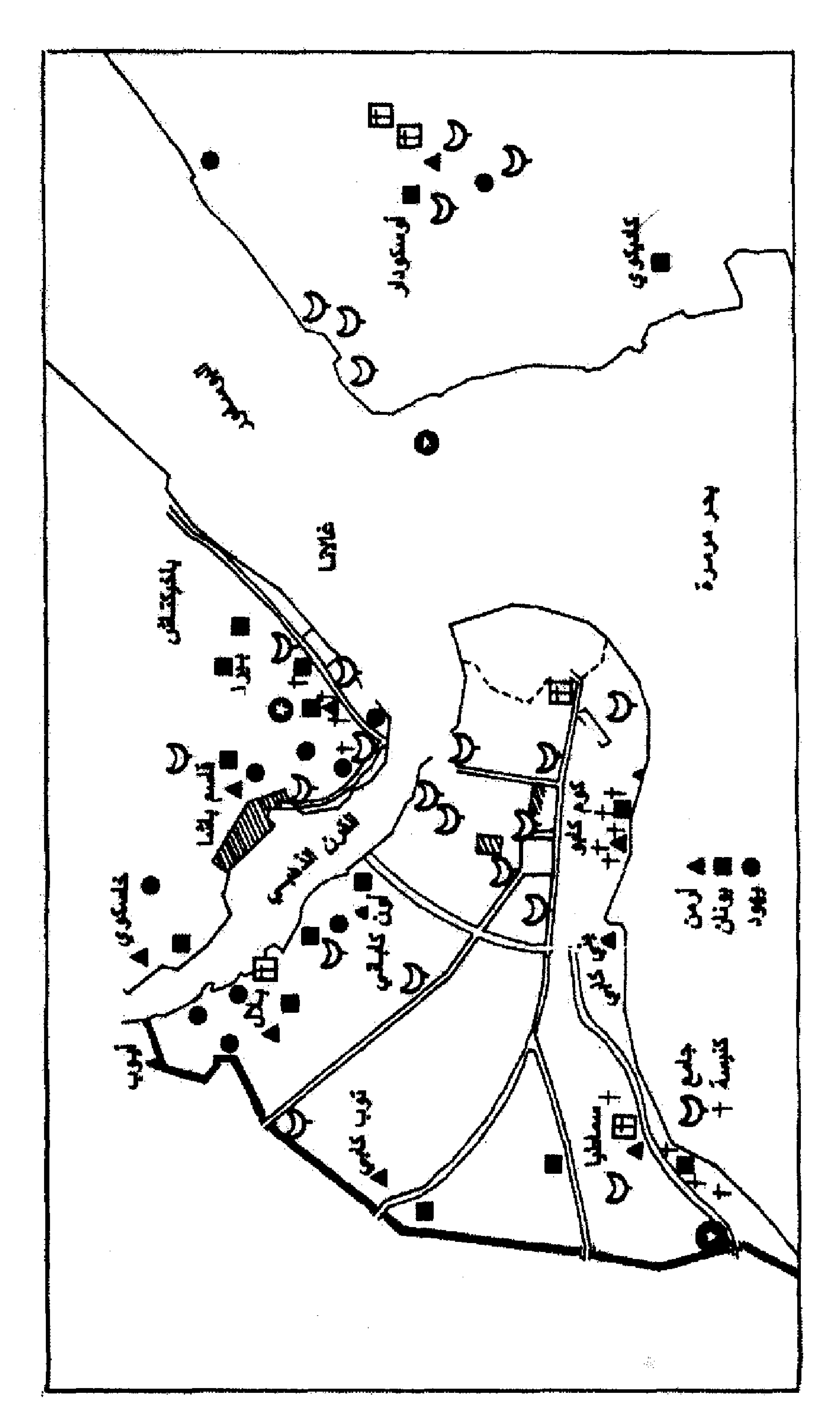
أرمينية العثمانية

● مملكة قيلقية
(أرمينية الصغرى)

البحر الأسود
جورجيا
الجبل
طرابيزون
بحيرة سيفان
سلطنة سلاجقة الروم
الإمبراطورية البيزنطية
نهر اراكس
بحيرة فان
بحيرة اورمية
كردستان
مرعش
سيس
لامبرون
مملكة قيليقية
أدنة
طرسوس
هرومجلا
الرها
الاسكندرونة
أنطاكية
البحر المتوسط
قبرص
إمارة حلب
نهر الفرات
نهر دجلة

خريطة رقم « ٢ »

مملكة قيليقية ١٠٨٠ ـ ١٣٧٥



خريطة رقم «٣»

مواقع أهم التجمعات الأرمنية في العاصمة أسطنبول

أولاً : وثائـق غيـر منشـورة

(أ) بالفرنســية

- France, Les Archives du Ministère des Affaires étrangères, Paris, Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numèros: 6,10, 41, 118, 188, 201, 254, 264, 273.

ثانياً : وثائـق منشــورة

(أ) بالإنجليـزيـــة

- Blue - Book: Turkey, London, 1896.

(ب) بالفرنســية

- Carzou, J.M: un Génocide Exemplaire, l'Arménie 1915, paris, 1975.
- Schopoff, A.: Les Réformes et la protection des Chrètiens en Turquie, Paris, 1904.

ثالثاً : كتــب ومؤلفــات

(أ) بالعربيـــــة

- چان شرف (دكـتور) : القضيـة الأرمنية فى السلطنة العثـمانية ، مركـز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- حنا سعـيد الحاج (دكتـور) : العلاقات الإسلامـية الأرمنية منذ الفتح العـربى حتى اليوم ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- فائز الغصين : المذابح فى أرمينيا ، القاهرة ، ١٩١٧ .
- فؤاد حـسن حافـظ (مستشار) : تـاريخ الشعب الأرمنى منذ البـداية حتى الـيوم ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- محمد رفعت الإمام (دكتور) : القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٧٨ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- مرغريت حلو (دكتورة) : الإسلام والسياسة فى تركيا ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٥ .

(ب) معربة

- أرنولد . ج . توينبى : المجازر الأرمنية أو اغتيال أمة ، ترجمة : چوزيف كالوستيان ، لبنان ، ١٩٩٧ .
- تانير أكچام : الهوية القومية التركية والقضية الأرمنية ، ترجمة ابكسندر كشيشيان ، دار طلاس ، حلب ، بدون تاريخ .
- دونالد كواترت : الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢ ، ترجمة : أيمن نيازى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ .
- فرانسوا چورچو : «النزع الأخير» (١٨٧٨ - ١٩٠٨) ، فى تاريخ الدولة العثمانية ، إشراف : روبير مانتران ، ترجمة : بشير السباعى ، جزءان ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، الجزء الثانى .
- فيليب فارج ويوسف كرباج : المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى ، ترجمة : بشير السباعى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

(جـ) بالإنجليزية

- Aharonian, Kersam: A Historical Survey of the Armenian Case, U.S.A., 1989.
- Bournoutian, George A.: A History of The Armenian People, 2 Vols, California, 1994, Vol.2.
- Lewis, Bernard: The Emergence of Modern Turkey, London, Oxford University Press, 1962.

- Shaw, Stanford j. & Ezel Kural: History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 Vols, London, 1978, Vol. 2.
- Sonyel, Salahi Ramsdam: The Ottoman Armenians, London, 1987.
- Temperly, H: England and the Near East, the Crimea, London, 1936.

(د) بالفرنسـية

- Léart, Marcel: La Question Arménienne à la Lumière des Documents, Paris, 1913.
- Mandelstam, André N: La Société des Nations et les Puissances devant le Probléme Arménien, Paris, 1926.
- Marcler, Frédéric: la Nation Arménienne, son Passé, ses Malheurs, Paris, 1923.
- Morgan, Jacques de: Histoire du peuple Arménien, Paris, 1919.

رابعاً : دراسات وبحوث

(أ) بالعربيـة

- سلوى سعد سليمان الغالبى (دكتورة) : «المسألة الأرمنية فى الدولة العثمانية وحادثة احتلال البنك العثمانى (١٣١٤هـ / ١٨٩٦م)» ، العصور ، المجلد الرابع عشر ، الجزء الأول ، يناير ٢٠٠٤ ، دار المريخ ، لندن .
- أنطوان حكيم (دكتور) : «الحماية الفرنسية للأقليات غير المسلمة فى السلطنة العثمانية»، فى كتاب الأقليات والقوميات فى السلطنة العثمانية بعد عام ١٥١٦ ، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية ، الفنار ، لبنان ، ٢٠٠١ .

(ب) بالإنجليزيـة

- Artinian, Vartan: "The Formation of Catholic and Protestant *Millets* in the Ottoman Empire", *The Armenian Review,* Vol. 28, No. 109, Los Angeles, 1975.

- Dillon. E. J: "The Condition of Armenia", *The Contemporary Review*, New York, London, August 1895.
- ____________ : "Armenia, An Appeal", *The Contemporary Review*, New York, London, January, 1896.
- MacCall, Malcolm: "The Constantinople Massacre and its Lessons", *The Contemporary Review*, New York, London, November 1895.
- Ramsay, W.M.: "Two Massacres in Asia Minor", *The Contemporary Review*, New York, London, September 1896.

خامساً : دوريــــات

(أ) بالإنجليزيـــة

- The Christian Herald: 1895.
- The Daily News: 1894 - 1895.
- The Daily Telegraph: 1895.
- The Halifax Herald : 1894 - 1896.
- The Times, 1895 - 1896.

(ب) بالألمانيـــة

- Kolniscoe Zeitung: 1895.

سادساً : معاجـــم

(أ) معـــربـة

- المعجم العلمى للمعتقدات الدينية : تعريب وتحرير : سعد الفيشاوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

الفهـــرس



د . محمد رفعت الإمام

المؤلف فى سطور

- مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بآداب دمنهور - جامعة الإسكندرية
- عضو مجلس إدارة مركز الدراسات الأرمنية بكلية الآداب - جامعة القاهرة
- عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية
- عضو اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
- رئيس تحرير الملحق الشهرى العربى لجريدة أريف الأرمنية الصادرة بالقاهرة

من مؤلفاته :

- إبادة الجنس البشرى .. دراسة وثائقية فى الأعمال التحضيرية لاتفاقية الإبادة ١٩٤٦ - ١٩٤٨ ، القاهرة ، ٢٠٠٧
- الأرمن فى مصر ١٨٩٦ - ١٩٦١ ، القاهرة ، ٢٠٠٣
- القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٧٨ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٢
- ألبوم باللغتين العربية والإ... «أونيج أوف كايرو» ٥٠ + عا... صائغ أرمنى - مصرى ، القاهر...
- تاريخ الجالية الأرمنية... القاهرة ، ١٩٩٩
- الأرمن فى مصر فى القرن ال... القاهرة ، ١٩٩٥